وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أوالحاج _ البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات -دراسة ميدانية-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص : محاسبة و تدقيق

من إعداد الطالبتين:

مدور صفية

تواتي سميرة

تحت إشراف الأستاذ:

بصيري محفوظ

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ طابوش مولود .....رئيسا

أ/ بصيري محفوظ .....مشرفا

أ/ زلاسي رياض .....مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

شكرا للذي خلقنا وشق سمعنا و بصرنا بحوله و قوته نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن وفقنا لإتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه في علاه.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف "**بصيري محفوظ** " الذي

لم يبخل علينا بإرشاداته و نصائحه القيمة و توجيهاته و أرائه السديدة و التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل جزاه الله عنا كل خير. كما لا يفوتنا شكر كل من الأستاذة صبايحي نوال و الاستاذة بوسبعين تسعديت على كل ما قدموه لنا من عون .

و نتقدم كذلك بالشكر الخالص و امتناننا العميق إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة على موافقتهم مناقشة هذا البحث.

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة.

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعطانا القوة ومنحنا الإرادة ووفقنا بفضله عز وجلّ و تمكننا من إنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى

التي تملك دمعتان،دمعة حزن خشية

الفشل والفراق ودمعة فرح و أمل في النجاح

والوفاق ***أمي الحبيبة*** رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه

إلى الذي يحترق كالشمعة لينير لي درب العلم ولولاه بعد الله ما

وصلت لهذا ***أبي العزيز*** أطال الله في عمره

إلى أغلى ما أملك في الوجود كل إخوتي و أخواتي

الأعزاء أزواجهم و أولادهم

إلي جميع الأهل والأقارب.

إلي خطيبي **أحمد لبانجي** وكل عائلته الكريمة

إلى التي قاسمتني مشواري الجامعي وشاركتني في إنجاز هذه المذكرة

سميرة تواتي

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب : **أمينة، شفيعة ، سميحة، رشيدة، حياة، رزيقة ، حسينة ، حفصة ، إيمان، حورية ، ربيع .**

إلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة

صفية

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعطانا القوة ومنحنا الإرادة ووفقنا بفضله عز وجلّ و تمكننا من إنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى

من أعطيا فعلماني العطاء

إلى من أوفيا فعلماني الوفاء

إلى من كانا السند القوي في السراء و الضراء

إلى مصدر الحنان و العطاء

إلى **والدي** الكريمين حفضهما الله و أطال في عمرهما

إلى سندي الذي لا أحصي فضائله أخي العزيز" **سعيد**"

إخوتي و أخواتي الأعزاء.

إلي جميع الأهل والأقارب.

إلى التي قاسمتني مشواري الجامعي وشاركتني في إنجاز هذه المذكرة

صفية مدور "سميحة"

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب: **سميحة** ، **رزيقة** ، **رشيدة** ، **حياة** ، **حسينة** ، **حفصة** ، **ربيع** .

إلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة

سميـــــــرة

فهـــرس

فهرس المحتويات

كلمة شكر.....I

الإهداء II

قائمة الجداول و الأشكال.....III

قائمة الاختصارات.....IV

فهرس

مقدمة عامة .....**أ- هـ**

الفصل الأول : الإطار العام لتدقيق الحسابات

تمهيد الفصل

الأول.....02

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لتدقيق الحسابات 03

المطلب الأول : التطور التاريخي لتدقيق الحسابات 03

المطلب الثاني : طبيعة تدقيق الحسابات 07

المطلب الثالث : انواع تدقيق الحسابات 11

المبحث الثاني : معايير تدقيق الحسابات 15

المطلب الأول : إعداد معايير التدقيق 15

المطلب الثاني : معايير التدقيق المتعارف عليها 16

المطلب الثالث : معايير التدقيق الدولية 20

المبحث الثالث : إجراءات تدقيق الحسابات 22

المطلب الأول : فروض تدقيق الحسابات 22
المطلب الثاني : التخطيط والاشراف في عملية التدقيق و تقييم نظام الرقابة الداخلية 24
المطلب الثالث : أدلة الاثبات وتقرير مدقق الحسابات 34
خلاصة الفصل الأول.....40
الفصل الثاني : الحوكمة المؤسسات و أهم مبادئها الدولية.
مقدمة الفصل
الثاني.....42
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لحوكمة المؤسسات 43
المطلب الأول : أسباب ظهور حوكمة المؤسسات 43
المطلب الثاني : ماهية حوكمة المؤسسات 47
المطلب الثالث : محددات وآليات حوكمة المؤسسات 54
المبحث الثاني : مبادئ حوكمة المؤسسات 58
المطلب الأول : مبادئ حوكمة المؤسسات حسب منظمة التعاون الاقتصادي ولجنة بازل....58
المطلب الثاني : مبادئ حوكمة المؤسسات كما وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.65
المطلب الثالث : اهداف مبادئ حوكمة المؤسسات وأهميتها 67
المبحث الثالث : علاقة التدقيق بمبادئ حوكمة المؤسسات.....70
المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة المؤسسات 70
المطلب الثاني : دور التدقيق في تعظيم قيمة الأطراف المستفيدة من حوكمة المؤسسات....71
المطلب الثالث : دور لجان التدقيق في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات 73
خلاصة الفصل الثاني.....75

الفصل الثالث : علاقة تدقيق الحسابات بمبادئ الحوكمة – دراسة ميدانية -

مقدمة الفصل الثالث.....77

المبحث الأول : الطريقة و الإجراءات المتبعة 78

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة 78

المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستعملة 80

المبحث الثاني : عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة 81

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة 81

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة نتائج الراسة 91

خلاصة الفصل الثالث.....97

خاتمة عامة 100

قائمة المراجع 105

ملاحق 112

قائمة الجداول

و الأشكال

1-قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي	14
02	مقياس ليكارت الخماسي	79
03	الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	80
04	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	81
05	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.	83
06	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة .	84
07	نتائج أراء عينة الدراسة حول جودة تدقيق الحسابات.	86
08	نتائج أراء عينة الدراسة حول استقلالية المدقق.	87
09	نتائج اراء عينة الدراسة حول التفاعل المدقيقين مع باقي أطراف الحوكمة.	88
10	نتائج أراء عينة الدراسة حول لجنة التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة.	89

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	معايير التدقيق المتعارف عليها.	17
02	تقييم نظام الرقابة الداخلية.	33
03	خصائص حوكمة المؤسسات.	49
04	الأطراف المرتبطة بحوكمة المؤسسات	52
05	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي	63
06	عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	82
07	عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	83
08	عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	84

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المتعارف عليها .
IAPC	International auditor public corporation.	اللجنة الدولية لممارسة التدقيق .
IAS	International standards auditor	معايير التدقيق الدولية .
AICIA	The American Institute of Certified Public Accountants.	المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
IFAC	International federation of Accountant	الإتحاد الدولي للمحاسبين .
OECD	Organization for Economic Co-Operation and Development	منظمة التعاون القتصادي و التنمية.
SPSS	Statistical package for social sciences.	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية .

مقدمة عامة

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 ، إضافة إلى انهيار كبريات الشركات العالمية– خصوصا الشركات الأمريكية–، نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة الأسلوب الأخلاقي في إعداد قوائمها المالية بغية إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين، الدائنين، الموردين .

ومن أثر تلك الانهيارات المالية هو إقناع مستخدمي القوائم المالية بضعف الدور الذي يؤديه المدقق في تخفيض المخاطر الناتجة عن إصدار قوائم مالية غير دقيقة و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تدعيم ثقة المجتمع في نوعية التدقيق من خلال إثبات المدقق لاستقلاله التام وحياده وكذا التزامه بالسلوك المهني ، فكان الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات هو الحل لكل المشاكل التي حدثت في السنوات الأخيرة خاصة بعد صدور قانون – سور بون اوكسلي – حيث شرع في إعادة هيكلة حوكمة المؤسسات ، زيادة التركيز على أخلاقيات التي تحكم المهنة بالإضافة الى زيادة الاهتمام باستقلالية المدقق.

وتحتاج حوكمة المؤسسات إلى العديد من الآليات والوسائل والأدوات للتطبيق الجيد لها، سواء داخل المؤسسة كمجلس الإدارة، لجنة التدقيق ، التدقيق الداخلي ، أو خارجها كالمراجعة الخارجية و الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات بما يضمن تطبيق مبادئها .

1- طرح الاشكالية :

ومن هذا المنطلق نقوم بطرح الإشكالية التالية : **ما مدى مساهمة تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ الحوكمة ؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما طبيعة تدقيق الحسابات و ما هي معاييره ؟
- ما هي الحوكمة و فيما تكمن أهميتها ؟
- ما دور تدقيق الحسابات في التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة ؟

2- فرضيات الدراسة:

وكإجابات مبدئية للأسئلة المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات التي سنحاول من خلال دراستنا التحقق من مدى صحتها أو خطئها وهي كالتالي :

- يتبع تدقيق الحسابات منهجيات علمية منتظمة تستند إلى وسائل وتقنيات ومعايير تسمح بجمع الأدلة لتدعيم حكمه عن حالة المؤسسة.
- تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ كما ان لها اطار تشريعي و تنظيمي ملائم.
- التزام المدقق بالمعايير المهنية و الارشادات إلى و ضعتها الجهات المعنية بالتدقيق تزيد من جودة التدقيق.

3- أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من الأهمية التي تحظى بها مبادئ حوكمة المؤسسات في الوقت الحاضر وأهمية تدقيق الحسابات كونه أحد الأسس التي ترتكز عليها حوكمة المؤسسات من منطلق الفصل بين الإدارة والملكية، إذ يساعد التدقيق في فحص وتقويم النشاطات التشغيلية ونظم الرقابة الداخلية والتحقق من صحة التوجهات الاستراتيجية للإدارة وكذلك صحة تطبيقها.

4- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إلقاء الضوء على حوكمة المؤسسات و التعرف على تدقيق الحسابات.
- بيان دور التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة.
- التعرف على آراء أهل الاختصاص والمتمثلين في (خبراء في المحاسبة ، محاسبين معتمدين ، أساتذة تخصص محاسبة و مراجعة) فيما يخص دور تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وكذا سبل تفعيلها في الجزائر .

5- أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص محاسبة وتدقيق.
- أهمية هذا الموضوع في ظل الفترة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والوطني من تحولات وانفتاح على الأسواق العالمية، مما يفرض زيادة الالتزام بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة للنهوض بالاقتصاديات.
- إنتشار ظاهرة عمليات الفساد وما انجر عنها من انهيار شركات عملاقة بسبب القصور في تطبيق مفاهيم حوكمة المؤسسات.

- الحاجة الى تطوير آليات الرقابة في المؤسسات الجزائرية واستخدامها بالشكل الذي يتماشى مع التطبيقات الدولية، مما يسهم في بلورة نمط شبه معياري للحوكمة داخلها، ولهذا الامر مرجعيته المتمثلة في تفادي وقوع الانهيارات والفضائح المالية، مثل تلك التي عرفتها بعض المؤسسات والبنوك الجزائرية بسبب قلة أو تغييب الرقابة الفعالة.

6- الدراسات السابقة

- عمر علي عبد الصمد " **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات ، دراسة ميدانية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 2009 .

حيث اهتم الباحث من خلال هذه الدراسة بمحاولة إبراز دور حوكمة المؤسسات ، من خلال تحديد مختلف المبادئ و القواعد الجيدة لإدارة المؤسسات ، و زيادة كفاءتها و مصداقيتها كما بين في هذه الدراسة الإتجاهات الحديثة المراجعة الداخلية و خصوصا فيما يتعلق بمعاييرها الدولية .

- كريمة بابا عيسى ، "أثر فعالية التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات ، دراسة على عينة من شركات مساهمة في الجزائر " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية عوم التسيير و العلوم التجارية جامعة ورقلة ، 2014.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر التدقيق الداخلي كآلية رقابة داخلية على حوكمة الشركات في ظل المجهودات الرامية الى تطوير وتحسين تسيير الشركات الجزائرية، وقصد تدعيم الجانب النظري قامت باستعراض الادبيات التي تناولت المفاهيم والمبادئ النظرية للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات.

- هشام سفيان صلواتشي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة و تحسين الأداء دراسة حالة مؤسسة جيتوب ، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، جامعة البليدة ، سنة 2008 .

إهتمت هذه الدراسة بدور تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطبيق حوكمة المؤسسات حيث خلص الباحث إلى أن تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يستوجب شروط معينة على المستوى الإداري بالإضافة إلى التطبيق الجيد لأساليب التسيير من خلال تأهيل نظام الموارد البشرية ، نظام المحاسبة و المالية و نظام التسويق .

7- منهج الدراسة

تستدعي طبيعة البحث استخدم مناهج متعدد تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية ، و للإجابة عن التساؤلات المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي معتمدين في ذلك على الاستبيان من اجل الوقوف على أراء أهل الاختصاص، وكانت مصادر البيانات و المعلومات من خلال :

- **اسلوب المسح المكتبي** : جمع ما تيسر من المؤلفات و البحوث.
- **الاستبيان:** تم استنتاج أسئلته حسب ما جاء في الجزء النظري للدراسة و التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات و المعلومات .

8- حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

- **الحدود المكانية** : تمت هذه الدراسة بالجزائر لدراسة دور تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من وجهة نظر أهل الاختصاص .
- **الحدود الزمانية** :يرتبط مضمون الدراسة بالزمن الذي أجرية فيه الدراسة من 15 نوفمبر إلى 21 ماي.

9- صعوبات الدراسة

- قلة المراجع التي تناولت العلاقة بين تدقيق الحسابات وحوكمة المؤسسات خاصة باللغة العربية.
- تحفظ بعض الافراد اثناء الإجابة على بعض الأسئلة أو عدم الإجابة.
- عدم احترام أجال الرد على الاستبيان أو عدم الجدية في الإجابة.

10- تقسيمات البحث

لقد قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول ، فصلين في الجانب النظري و الفصل الثالث في الجانب التطبيقي كما يلي :

- الإطار العام لتدقيق الحسابات : حيث تطرقنا الى المفهوم العام لتدقيق الحسابات من حيث التطور التاريخي ، طبيعة و أنواع التدقيق ، و معايير و اجراءات التدقيق بما فيها الفروض.
- حوكمة المؤسسات و اهم مبادئها الدولية : في هذا الفصل حاولنا الالمام بالمفهوم العام لحوكمة المؤسسات و هذا بالتطرق إلى مختلف الأسباب التي أدت الى ظهورها و كذا مختلف المبادئ

الدولية التي تقوم عليها مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، مبادئ لجنة بازل ، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، كما حاولنا إبراز العلاقة بين تدقيق الحسابات وحوكمة المؤسسات و هذا بالتطرق الى دور تدقيق الحسابات في تعظيم قيمة الاطراف المستفيدة من حوكمة المؤسسات و كذا دور لجان التدقيق في تطبيق حوكمة المؤسسات.

- أما الفصل الثالث و المتمثل في الدراسة الميدانية و نظرا لاعتبار تجربة الجزائر سواء فيما يخص تدقيق الحسابات و كذا حوكمة المؤسسات مازالت في مراحلها الأولى مقارنة بالدول المتقدمة و من اجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث قمنا بدراسة أراء أهل الاختصاص من مراجعين و محاسبين و أساتذة محاسبة و مراجعة ، و هذا باستخدام الاستبيان و الذي على أساسه قمنا باختبار جملة من الفرضيات تمكنا بعدها من تقديم مجموعة من النتائج و التوصيات.

الفصل الأول:

الإطار العام لتدقيق الحسابات

تمهيد الفصل الأول:

يلعب التدقيق دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهو من المواضيع التي تُعيرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة ، و هذا نظراً لحساسية تقاريرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية. حيث أن عملية التدقيق عملية منظمة تقوم على تقييم موضوعي لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بالتصرفات و الأحداث الاقتصادية ، مع إبداء رأي فني محايد عن مدى مطابقتها للمعايير المقررة ، وتوصيل نتائج ذلك إلى المستخدمين المعنيين، وهذا كله بواسطة شخص مهني مستقل و محايد .

و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتدقيق.

المبحث الثاني : معايير التدقيق.

المبحث الثالث : إجراءات التدقيق.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لتدقيق الحسابات

تعتبر عملية التدقيق داخل المؤسسة ضرورية لأنها تحقق الثقة في المعلومات المقدمة من طرف إدارة المؤسسة و يولي للتدقيق بأنواعه اهتماما كبيرا من الأطراف ا لداخلية و الخارجية للمؤسسة.

المطلب الأول : التطور التاريخي لتدقيق الحسابات

في البداية لم تكن هناك حاجة للتدقيق أو حتى أشخاص يقومون بهذه المهنة ، فكان كل فرد قادر على أن يتفقد أعماله بنفسه نظرا لقلة الصفقات و صغر العمليات التجارية التي كانت آنذاك . و نتيجة للتطور الفكري و الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لمختلف مراحل البشرية ظهرت عملية التدقيق وأخذت في التطور حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم ، وظهر هذا التطور من خلال المراحل التي مرت بها عملية التدقيق حيث يمكن تقسيم تلك المراحل إلى خمس مراحل نستعرضها فيما يلي:[1]

أولا : الفترة ما قبل 1500 م

في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقصورة على الوحدات الحكومية و المشروعات الحاصلة و خصوصا العائلات المالكة وكانت التدقيق غير معروف ويستعاض عنه بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل بهما نفس العمليات ، وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك للتأكد من عدم وجود أي خطأ أو تلاعب بالعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة ، وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخ هو توخي الدقة و منع أي تلاعب أو غش بالدفاتر .

وفي عهد الفراعنة في مصر و الإمبراطوريات القديمة في بابل و اليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة ، حول الإيرادات و المصروفات ، كما وأن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد جعل موسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها ، علما أن التدقيق كان يشمل التدقيق التفصيلي و كان غرضها اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسئولين عنها.

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وانقسام إيطاليا إلى دويلات ظهرت الحاجة إلى عملية التدقيق وخصوصا بعد نمو المدن الايطالية ،والتي كانت تشتهر بالتجارة مثل فلورنسا وجنوا فينسيا ، حيث تم استخدام المدققين لأول

[1] عبد السلام عبد الله سعيد ،"**التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية التعاقدية** "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر معهد العلوم التجارية ،فرع محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر3، سنة 2001 ،ص 3- 6 .

مرة في تدقيق العمليات المسجلة بالدفاتر و الخاصة بالبضائع التي يجلبها التجار من وراء البحار على ظهور السفن التجارية وفي سنة 1394 م استخدمت حكومة مدينة يبزا المدققين في تدقيق الحسابات الحكومية و كان الهدف أيضا اكتشاف التلاعب و الغش بالدفاتر .

وعموما في هذه الفترة من التاريخ كان الهدف من عملية التدقيق هو التأكد من أمانة القائمين على الشؤون المالية ، و كانت عملية التدقيق تفصيلية مع عدم وجود أو معرفة نظم الرقابة الداخلية.

ثانيا : الفترة من 1500م إلى 1850م

في هذه الفترة لم يكن هناك تغير يذكر في أهداف التدقيق يميزها عن الفترة التي سبقتها ،ففي هذه الفترة كانت أهداف التدقيق لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش و التلاعب و التزوير ،كما أن عملية التدقيق كانت تفصيلية غير أنه حدثت بعض التغيرات الأخرى وهي:

1- انفصال الملكية عن الإدارة مما أدي إلى زيادة الحاجة الماسة للمدققين.

2- تبني فكرة النظام المحاسبي بصورة بدائية و خاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج ، وكنتيجة لهذه التغيرات أصبح هناك نوع الرقابة الداخلية على عمليات المشروع ، ورغم ذلك استمرت عملية التدقيق تنفذ بصورة تفصيلية .

ثالثا : الفترة من 1850إلى 1905 م

هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا و خاصة في المملكة المتحدة وذلك بعد اندلا ع الصناعة مما أدي إلى ظهور مؤسسات المساهمة الكبيرة ، وتم في هذه الفترة الإنفصال النهائي بين الملكية والإدارة حيث استلم المتخصصون الوظائف الإدارية في مؤسسات المساهمة ، وظهرت بذلك حاجة المساهمين الملحة في المحافظة على أموالهم المستثمرة في تلك المؤسسات وبناء على هذا كله أصبح مهيأ للتدقيق كمهنة.

وفي أواخر هذه الفترة أصبح المدققين يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية في عمليات التدقيق التي يقومون بها وبذلك عرفت لأول مرة التدقيق الاختياري وذلك باستخدام العينات الحكمية ، وأصبحت عملية التدقيق أقل تفصيلا .

أما أهداف التدقيق حتى نهاية هذه الفترة كانت : [1]

1- اكتشاف الغش والخطأ.

2- اكتشاف و منع الأخطاء الفنية.

3- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

رابعا : الفترة من 1905 إلى 1960م

في هذه الفترة و خاصة بعد سنة 1940 و بظهور المؤسسات الكبيرة و تبنى أنظمة الرقابة الداخلية و التي أصبح المدقق يعتمد عليها اعتمادا كليا في عملية التدقيق حدث ثلاث تغيرات هامة في ممارسة مهنة التدقيق وهي:

1- التحول من تدقيق الحسابات تدقيق تفصيلي إلى التدقيق بالعينات كأساس لإبداء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية .

2- تطور في الاختبارات التي كان يقوم بها المدقق لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

3- اعتبار اكتشاف الغش و الإحتيال هو أحد أهداف عملية التدقيق.

خامسا : الفترة 1960م إلى يومنا هذا

خلال هذه الفترة و حتى نهاية الثمانينات تطور التدقيق بشكل كبير نتيجة عددا من الأحداث ، من أهمها انهيار العديد من المؤسسات ، ففي الولايات المتحدة انهيار مؤسسات القروض و الإدخار ، وكان من أسبابها وجود غش وتلاعبات من قبل القائمين عليها ، وكانت خسائرها تجاوزت عشرات الملايين من الدولارات و كذلك الانهيار غير المتوقع للعديد من المؤسسات والشركات في العالم في أكتوبر 1987 و المعروف بانهيار الأسواق المالية .

تلك الأحداث وغيرها جددت التساؤلات عن دور المدققين في اكتشاف الغش و التلاعبات ، و خلال هذه الفترة صدرت عددا من المعايير تطالب المدققين بمسؤولية أكبر نحو اكتشاف الغش و التقرير عنه، والتأكد على أهمية نظام الرقابة الداخلية ودوره في منع الغش و التلاعب ، وأن هناك مسؤولية أكبر على المدققين في فحص نظام الرقابة الداخلية و التقرير عنه للجهات المعنية .

[1] عبد السلام عبد الله سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

أما خلال فترة التسعينات فقد تأثرت مهنة التدقيق بعدد من الأحداث فقد ظهر المزيد من حالات الفشل والانهيار في المؤسسات و الشركات معظمها كان نتيجة الغش والتصرفات غير القانونية ،كما حصلت تطورات هامة في مهنة المحاسبة و التدقيق وفي طبيعة مكاتب التدقيق القانونية ، وفي أسلوب التدقيق وفي عملية وضع معايير التدقيق ، وكان السبب الكبير في تلك التغيرات راجع إلى العديد من الأحداث و التغيرات البيئية حددها البعض في الأتي : [1]

1- انتشار مفهوم العولمة في الاقتصاد العالمي و الحاجة إلى مكاتب تدقيق ضخمة تخدم عملائها حول العالم بكفاءة .

2- قضية التعقيدات المتزايدة في بيئة الأعمال و تزايد استخدام أنظمة الحاسب الآلي في المؤسسات.

3- أدى إلى استمرار المنافسة في أعمال التدقيق إلى استخدام التكنولوجيا والى كثير من أساليب تحليل الأعمال المتقدمة في عملية التدقيق.

4- استمرار زيادة التكاليف التي تتحملها مكاتب التدقيق نتيجة لارتفاع مبالغ التأمين وزيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضدها.

5- زيادة التدخلات الحكومية في شؤون المهنة بغرض المزيد من المتطلبات أثناء عملية التدقيق .

وخلاصة القول أن التدقيق في الوقت الحاضر أصبح يقوم على العينات الإحصائية للعمليات المختلفة المختارة على أساس عملي و ليس على أساس الحكم الشخصي للمدقق ، وتعتمد اعتمادا كليا على نظم الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالمؤسسة ، وأصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية و مدي عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة . أما اكتشاف الغش و التلاعب و غيرها فهو هدف ثانوي و ليس أساسي.

[1] عبد السلام عبد الله سعيد ، نفس المرجع ، ص 5 .

المطلب الثاني : طبيعة التدقيق الحسابات

من خلال هذا المطلب سيتم التعرض إلى مختلف التعاريف المعطاة للتدقيق للخروج بتعريف شامل إضافة إلى أهميتها وأهدافها المختلفة

أولا : تعريف التدقيق : هناك تعاريف عديدة للتدقيق نوجزها فيما يلي :

1- **التعريف الأول** : التدقيق هو عملية يتم بمقتضاها تحقق أحد الأفراد من صحة مزاعم و نتائج شخص أخر ، وحتى يتم التدقيق بكفاءة فإنه يجب أن يعتمد على قواعد و معايير و أسس منطقية و ثابتة والتي تحدد مفهوم هذه العملية و الظروف التي تمارس فيها عملية التدقيق . [1]

2- **التعريف الثاني** : التدقيق هو عملية تجميع الأدلة من المعلومات بما يؤدي إلى تحديد درجة العلاقة بين المعلومات و المقاييس المحددة لها من قبل ويجب إتمام عملية التدقيق بواسطة شخص مستقل.[2]

3- **التعريف الثالث** : هو طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر و السجلات حول الأحداث وفق مقاييس معينة ونقل النتائج إلى الأطراف المعنية.[3]

4- **التعريف الرابع** : حسب اتحاد المحاسبون الأمريكيون يعرف بأنه : إجراءات منظمة لأجل الحصول تقييم و بصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية و الأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات و مقياس معين و إيصال النتائج إلى المستفيدين.[4]

ومن هنا يمكن استخلاص تعريف شامل للتدقيق

يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق ، فحصا انتقاديا منظما ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدي دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ، ومدي تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة .

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي و محمد السيد سرايا ،"**دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** " ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص 155 .

[2] ثناء القباني، " **المراجعة** " الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 13 .

[3] خالد امين عبد الله ، " **علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية** " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، الاردن ، 2004 ، ص 21.

[4] بن عمارة كهينة ،" **المراجعة الخارجية :وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2013 ، ص 42 .

و هكذا فإن عملية التدقيق تشمل الفحص Examinassions و التحقيق Vérification والتقرير Reporting ، و يقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات و سلامتها التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحددة للمشروع . أما التحقيق فيقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة ، وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة ، وهكذا فإن الفحص و التحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة نتيجة أعمال المشروع و مركزه المالي . أما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق و إثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المشروع و خارجه وهو ختام عملية التدقيق ، حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المشروع المالي وبيان عملياته بصورة سليمة و عادلة ، وتعني عبارة التعبير بعدالة " توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع واقع المشروع ، وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا ووافية أي لم يحذف شيء منها ، وأن المدقق يشهد بذلك كله".[1]

ثانيا : أهمية تدقيق الحسابات

تكمن أهمية التدقيق في كونه وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمؤسسة في اتخاذ قراراتها أو رسم خططها المستقبلية و من أهم الجهات نذكر : [2]

1- **إدارة المؤسسة** : يعتبر التدقيق مهم لإدارة المؤسسة ، حيث أن اعتمادها في عملية التخطيط و اتخاذ القرارات الحالية و المستقبلية يجعل عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام ، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المؤسسات.

2- **المؤسسات المالية و التجارية والصناعية** : يعتبر التدقيق ذو أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل مشروع حيث تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة .

3- **الجهات الحكومية** : تعتمد هذه الجهة على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط ، فرض الضرائب ، منح القروض و الدعم لبعض النشاطات.

---

[1] خالد أمين عبد الله ،"**علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العملية** " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة، الأردن ، 2007، ص 13

[2] غسان فلاح المطارنة ،"**تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية)**" ، الطبعة الأولى ،دار الميسرة ، الأردن ،2006،ص ص 19 - 20.

كما بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام 2002 أن أهمية التدقيق تكون على سبيل المثال في :[1]

- يساعد مدققو الحسابات المستقلون على المحافظة على أمانة و كفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئ للقروض و حاملي الأسهم للحصول على رأس المال .
- يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات و يساهمون باستغلال موارد المؤسسات بفعالية .
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة و الكفاءة عن تطبيق العادل للنظام الضريبي .
- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.

ثالثا : أهداف تدقيق الحسابات

التدقيق يمثل همزة وصل بين معايير التدقيق المتعارف عليها و الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق هذه المعايير و من هنا فان تحديد الأهداف يجب أن يتم أولا ، وذلك لكي يمكن في ضوء هذا التحديد إجراءات جمع أدلة الإثبات الواجب أدائها ، وبصفة عامة فإننا نجد أن هناك عادة ستة أهداف للتدقيق يجب تحقيق بعضها أو كلها عند تدقيق أرصدة القوائم المالية : [2]

1- عرض القوائم (الإفصاح) : لتحقيق عرض القوائم (الإفصاح) فان المدقق يجب أن يكون معنيا بالتحقق من أن العناصر أو مكونات القوائم المالية قد تم تبويبها و الإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

2- شرعية وصحة العمليات المالية : أي ضرورة التحقق من كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر ،خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد و التزامات المؤسسة خلال هذه الفترة ، التحقق من شرعية وصحة العمليات يتضمن فرعيين .

أولهما :أنه للمساعدة على التحقق من شرعية و صحة العمليات ، فإن هذه العمليات يجب أن تكون مؤيدة و مدعمة بنظام جيد للرقابة الداخلية ومن هنا كانت مسؤولية المدقق المتعلقة بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية

[1] غسان فلاح المطارنة ،نفس المرجع ، ص 21 .

[2] وليم توماس و اجرسون هنلي ، مترجم من طرف: احمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد،" **المراجعة بين النظرية والتطبيق** "، دار المريخ للنشر ، مصر ،2006، ص 61 .

المعمول بها بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر ذلك لأن دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المدقق على تقرير طبيعة و توقيت و مدى الاختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصدة الحسابات المختلفة ، بحيث يتمكن المدقق من إبداء رأيه بخصوص عدالة و صدق عرضها

أما الهدف الفرعي: الأخر فإنه يتطلب من المدقق التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات .

3- الملكية (الحقوق والالتزامات) : يجب التحقق من ملكية العديد من الأصول ، و على الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول ، إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا ، المتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية إنما يكون بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية أما ما يتعلق بالالتزامات فانه يجب أن يتحقق المدقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر.

4- استقلال الفترة المالية : يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات و التكاليف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية ، و هذا يتطلب من المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة يجب أن يتحقق المدقق من أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية موضع التدقيق ، وهذا الهدف يتطلب غالبا ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المسلسلة خلال السنة ، وتتبع هذه المستندات على سجلات الفترة .

5- الوجود (الحدوث) : يتمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف تدقيق كافة الأصول و الخصوم و حقوق الملكية ، فمسؤولية المدقق الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول و الحقوق موجودة فعلا ، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم فإن مسؤولية المدقق تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر ، وبالطبع فإن إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر و فعالية تكلفة الحصول على الدليل .

6- التقويم : يمثل تقويم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمدقق ، وعادة ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستفيدة أو التكلفة التاريخية وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. وبالطبع فإن هذا الهدف من أهداف التدقيق يجب أن يستوفى و يطبق بالنسبة لكافة الأصول غير النقدية.

المطلب الثالث : أنواع تدقيق الحسابات

للتدقيق عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق ، ويمكن تصنيفها إلى الأقسام التالية :

أولا : من حيث هدف التدقيق

يتضمن التدقيق من حيث زاوية الهدف أو الغاية ثلاثة أنواع، وهي : [1]

1- تدقيق القوائم المالية : ينطوي هذا التدقيق على تجميع الأدلة عن البيانات التي تشتمل عليها القوائم المالية لأي مؤسسة للتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف إلى إبداء رأي مستقل عن مدى صحة و صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي.

2 – تدقيق الالتزام : إلى تحديد مدى التزام المؤسسة موضوع التدقيق بالسياسات الإدارية المحددة أو القوانين المعمول بها ، والمعيار المستخدم لقياس هذا الالتزام قد تكون السياسات التي تتبناها الإدارة أو قانوناً ما وما يرتبط به من لوائح تنفيذية.

3- تدقيق العمليات التشغيلية : تجري من خلال فحص منظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية أو جزء منها تحقيقاً لأهداف معينة ترتبط بتقويم الأداء، وتحديد فرص التحسين وتطوير هذا الأداء وإصدار التوصيات بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات في هذ الخصوص.

و لقد عرفها المعهد الفدرالي المالي الكندي حيث قال:

" إن الهدف الأساسي لتدقيق العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية ، تقييم النشاطات ، و تقديم تعاليق و اقتراحات حواها "

ثانيا : من حيث توقيت التدقيق و إجراء الاختبارات

التدقيق من حيث زمان و توقيت إجرائها و طبيعة إجراء الاختبارات نوعان هما : [2]

1-التدقيق النهائي : يتميز هذا النوع من التدقيق بأنه يتم بعد انتهاء السنة المالية و إعداد الحسابات و القوائم المالية الختامية ويلجأ المدقق إلى هذا النوع عادة في المنشات صغيرة الحجم و التي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة ويعاب على هذا النوع من التدقيق ما يلي :

[1] محمد بوتن ،" **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** " الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2008 ،ص 16.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون "**أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**" الدار الجامعية ،مصر ، 2004 ،ص ص 46 47 .

- تأخر النتائج.
- حدوث ارتباك في مكتب المدقق.
- عدم اكتشاف الغش والأخطاء أو التلاعب.
- عدم قيام المدقق بالفحص على المستوى المرغوب فيه.

2- التدقيق المستمر : في هذا النوع تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق أخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية . وفي الواقع يعمل التدقيق المستمر الى معالجة العيوب والانتقادات التي وجهت إلى التدقيق النهائي .

ثالثا : من حيث نطاق عملية التدقيق

يشمل نطاق عملية التدقيق صنفين هما: [1]

1- التدقيق الكامل : وهو الذي يتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمت في المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، بمعنى أن يكون تدقيق شامل للعناصر و النواحي التالية:

- جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.
- جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.
- جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها.
- جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.
- جميع المستندات والأوراق والملفات والسجلات والدفاتر.

ويلجأ المراجع إلى إتباع هذا الأسلوب في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية غير مرضية.

2- التدقيق الجزئي : وهي التي تتضمن تدقيق بعض العمليات المعنية في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المدقق :

- بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.
- عمليات أيام معينة دون باقي الأيام .
- عمليات أسابيع أو شهور معينة دون غيرها.

[1] خالد راغب الخطيب، محمود خليل الرفاعي "**الاصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**" دار المستقبل ، الاردن 1998 ، ص 11 .

- عينات من عمليات الإيرادات أو المصروفات .

رابعا : من حيث درجة الشمول و مدي المسؤولية

مدى شمول ومسؤولية التدقيق يقضي بوجود فرعين له : [1]

1- التدقيق العادي : يهدف إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المشروع وعن مركزه المالي في نهاية الفترة المالية، وقد يكون التدقيق العادي تدقيق كامل أو جزئي.

2- التدقيق لأغراض خاصة : ويعني تكليف جهة ما تدقيق الحسابات بتدقيق موضوع محدد لهدف محدد ويتم التكليف كتابةً وتحدد في نطاق عملية التدقيق والغرض منه .

خامسا: من حيث درجة الإلزام القانوني

يتطلب الإلزام القانوني للتدقيق تقسيمها إلى شكلين هما: [2]

1- **التدقيق القانوني** : هذا التدقيق يفرضه التشريع القانوني فهو إجباري مقرون بعقوبات وجزاءات قانونية للمخالف لمواده، وذلك ضماناً وحماية لحقوق الهيئات والجهات المهتمة بقوائم المؤسسة المالية مثل المؤسسات الأسهم أو المسؤولية المحدودة.
2- **التدقيق الاختياري** : يكون بإدارة الملاك أو الإدارة من غير إلزام قانوني لذلك، مع العلم أن التدقيق في بادئ الأمر كان اختياري.

سادسا : من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق

يقوم بعملية التدقيق طرفان، أحدهما داخلي و الأخر خارجي، أما التمييز بينهما يكون على النحو الآتي[3]:

1- التدقيق الداخلي : هو أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية وهو مجموعة من الأنظمة والأنشطة وأوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشؤه الإدارة العامة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر

[1] يوسف محمد جربوع "**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**" الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ،ص 17 .

[2] محمد الفيومي محمد ، و أخرون ،" **دراسات متقدمة في المراجعة** " ، المكتب الحديث ، مصر ، 2008 ، ص 37 .

[3] صديقي مسعود ، براق محمد ، "انعكاس تراجع المراجعة الداخلية على الاداء الرقابي " ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 8 و 9 مارس 2005 ، ص 25 .

لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة، وفي التأكد من إتباع موظفي المؤسسة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم و إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاية القصوى.

3- **التدقيق الخارجي** : هو فحص لمجموعتين من المعلومات تقدم على الاستقصاء، بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعة، تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم مع ضرورة إيصال رأي المدقق إلى الأطراف المعنية لمساعدتهم في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم. و الجدول التالي يوضح أهم أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي.

الجدول رقم 01 : أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
- ينفذ من شخص داخل المؤسسة - تعتبر اختيارية فإنشاؤها يدخل ضمن استراتيجيات و أهداف المؤسسة - التدقيق في العمليات هدفها وضع تحسينات وتدقيق صحيح للسياسات و الاجراءات، فالتدقيق لا يقتصر على الجانب المالي فقط . - من الضروري أن يكون المدقق مستقل عن الخزينة و مصلحة المحاسبة و كذا باقي وظائف المؤسسة، لكنة يبقى تابع للأوامر الصادرة عن إدارة المؤسسة . - تدقيق العمليات في المؤسسة يكون على مدار السنة بصفة مستمرة.	- ينفذ من شخص مستقل عن المؤسسة. - يعتبر اجباري على المؤسسة فالمشروع يفرض عليها تدقيق محافظ الحسابات. - التدقيق في العمليات قصد تحديد فعالية نظام المراقبة الداخلية و مصداقية المعلومات المالية. - يكون المدقق مستقل عن ادارة المؤسسة في كل من عمليات الفحص والتقييم. - التدقيق يحدده المدقق حسب برنامج تدخلاته بصفة دورية.

المصدر :محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ،ص 25

المبحث الثاني : معايير تدقيق الحسابات

للقيام بعملية التدقيق على أكمل وجه، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأداء الجيد و الفعال ضمن قواعد وآداب وسلوكيات تحكم المهنة ، لابد من إتباع مجموعة من المعايير والإرشادات تكون بمثابة نموذج يقتدي به.

المطلب الأول: إعداد معايير التدقيق

إن وجود مجموعة من معايير الأداء المهني يعتبر من المقومات الأساسية لأي عمل مهني ناجح، فهي بمثابة قواعد إرشادية يمكن لأعضاء المهنة الرجوع إليها لتدعيم اجتهادهم واستلهام حكمهم.

أولا : تعريف معايير التدقيق

في هذا السياق يمكن عرض بعض التعاريف التي تناولت معايير التدقيق وهي :

1- **تعريف وليام توماس و أمرسون هنكي** : "المعايير هي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يتحداها المدقق أثناء أداءه لمهمته، والتي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها[1].

2- **كما نجد أيضا احد التعاريف الشاملة** : هي نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق وتعتبر بمثابة المقاييس لتقويم كفاءة المدقق ونوعية العمل الذي يؤديه وتكون صياغتها عن طريق المنظمات المهنية أو التشريع أو العرف المهني .[2]

ثانيا : الهدف من إعداد معايير التدقيق

من خلال التعريفين السابقين يمكن حصر بعض الأهداف المتوخاة من وضع معايير التدقيق وهذا حسب ما أورده "Pascal Simons" فيما يلي: [3]

1- إن وجود مثل هذه المعايير يكون بمثابة المرشد العام للمدقق أثناء عمله.

2- تكون مفيدة للجهات المختصة والمعنية في أي نزاع قد يعرض عليها فيما يخص تقصير أو إهمال المدقق.

3- تعمل على تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها ممارسة مهنة التدقيق.

4- تحدد نوعية العمل الواجب القيام به من طرف المدقق.

---

[1] وليام توماس و امرسون هنكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

[2] يوسف محمد جربوع ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

[3] نفس المرجع ، ص 58 .

5- تحدد مسؤولية المدقق نتيجة قيامه بعملية الفحص.

ونجد أن المدقق عند قيامه بتدقيق القوائم المالية يستند إلى ثلاثة أنواع من المعايير:

1- معايير التدقيق المقبولة عموماً والمعرفة من طرف المصف المهني للخبراء المحاسبين للبلد .

2- معايير التدقيق المقبولة عموما أين يوجد مصف مهني لتحريرها على المدى الطويل.

3- معايير التدقيق الدولية.

المطلب الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها

لقد ظهرت معايير التدقيق المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الخمسينات حيث شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (**AICPA**) لجنة إجراءات التدقيق وذلك بهدف وضع و صياغة تلك المعايير وقد نشرت تلك اللجنة تقريرها في سنة1954 .

كما أنها فرقت بين معايير التدقيق و إجراءاتها، ذلك لأن الأخيرة ترتبط بالأعمال التي ينبغي أن يقوم بها مدقق الحسابات ، أما المعايير فتتعلق بقياس دقة هذه الأعمال و الكيفية التي تتم بهام ممارسة تلك الأعمال و الهدف الواجب تحقيقها باستخدام إجراءات التدقيق. ولقد تضمنت هذه المعايير عشرة قواعد مبوبة في عشر مجموعات موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم 01 : معايير التدقيق المتعارف عليها

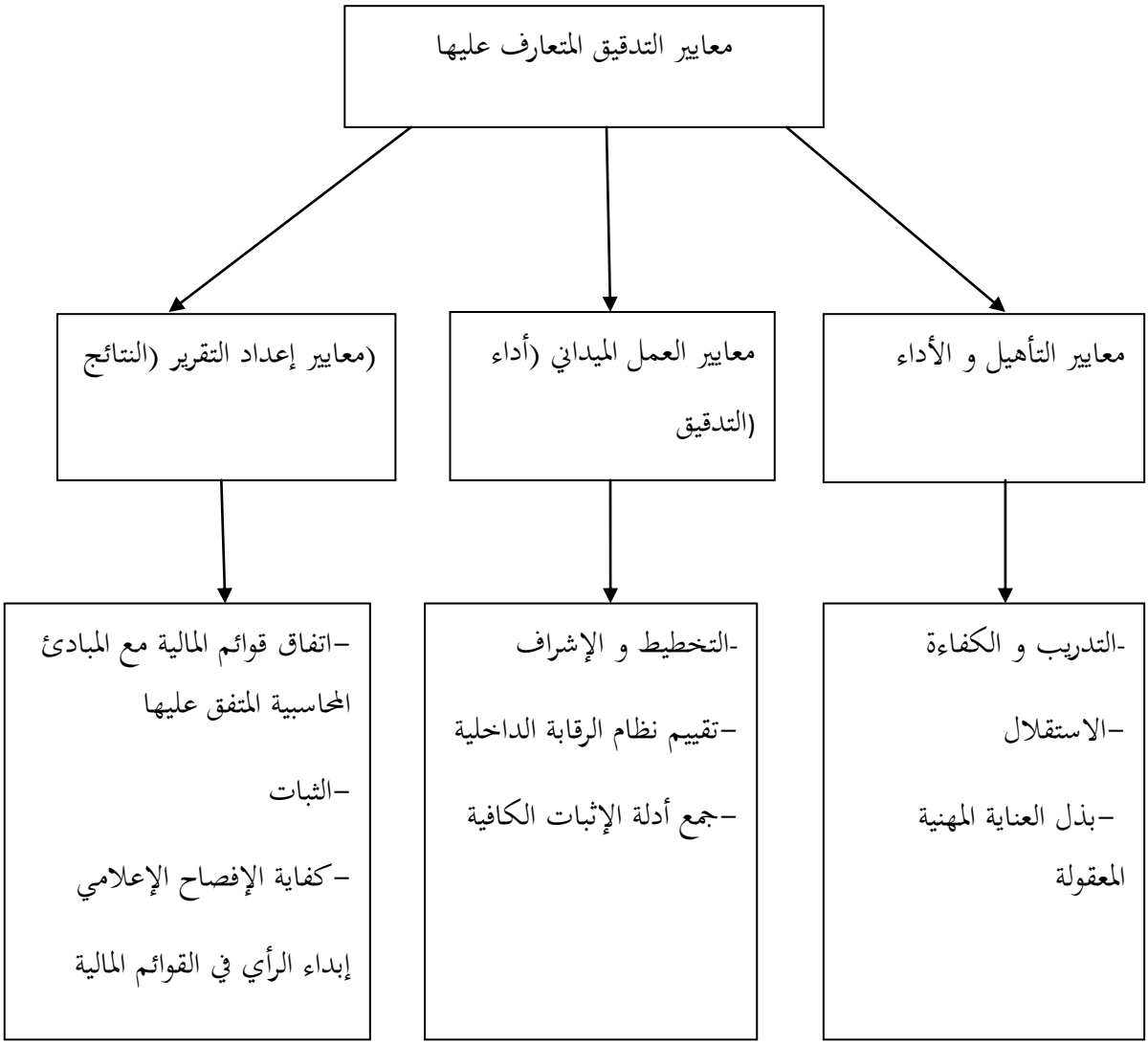

المصدر : **المصدر** : ألفين أريتو ،جيمس لويك، " **المراجعة – مدخل متكامل –** " ، ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2002 ، ص 63 .

وفيما يلي شرح مفصل لهذه المعايير:

أولا : **المعايير العامة** تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي القائم بعملية التدقيق ، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين وتوصف بأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة و هي : [1]

[1] محمد سمير الصبان وعبد الله الهلال "**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** "، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص49 .

1- التأهيل الكافي لمدقق الحسابات : لابد وأن يكون المدقق معبأ بمجموعة من المعارف والخبرات، مع سلوك أخلاقي يعكس آداب المهنة وتتمثل في:

- **التأهيل العلمي والعملي للمدقق** : أن يكون لدى المدقق مؤهلا جامعيا في المحاسبة والتدقيق وكذلك الحصول على قدر كافي من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق ، مع قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة كغيرها من المهن تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة.
- **التأهيل السلوكي للمدقق** : لا بد من أن تتوفر في مدقق الحسابات صفات شخصية و أخلاقية تؤهله لأداء واجبه المهني ، وأهم هذه الصفات الأمانة و النزاهة و المحافظة على أسرار العملاء و الصدق و الصبر و الدقة في العمل و الحذر في التصرفات و تقدير المسؤوليات.

2- استقلال المدقق : المقصود بالاستقلال أن يكون المدقق نزيهاً صادقاً ويكشف عن كل الحقائق في تقريره للمالكين، لا يجامل ولا يداري ولا يتأثر بمصلحة شخصية أو قرابة أو نفوذ، ولا يغير قراره و رأيه نتيجة خصومه وإنما يجب عليه أن يبدي رأيه الفني العلمي الموضوعي عن اقتناع، بعد أن تطمئن نفسه لما يتوصل إليه وعليه أن لا يكتم أويحرف أو يزيف ما يصل إلى علمه من وقائع أو مخالفات .

3- بذل العناية المهنية اللازمة : الهدف منه هو الحكم على درجة جودة أداء المدقق أثناء القيام بعمله فيجب على المدقق أن يبذل في تنفيذ جميع مراحل التدقيق ،وفي إعداد التقرير العناية المهنية اللازمة وإلا فإن سلوكه في هذه الحالة لا يتفق مع آداب المهنة ويخل بواجباته القانونية، والعناية المهنية اللازمة توجب على المدقق أن يجتهد في عمله وأن يستخدم خبرته العلمية والعملية وأن يتمتع بالاستقلال ويكون مدركا لحقوقه وواجباته المهنية وذلك عند تنفيذ عملية التدقيق.

ثانيا : معايير العمل الميداني

تعتبر بمثابة الإرشادات اللازمة لقيام المدقق بإجراءات عملية الفحص مثل جمع الأدلة والقرائن وغيرها، وهي على النحو التالي: [1]

[1] أمين السيد أحمد لطفي،" **التطورات الحديثة في المراجعة**"، الدار الجامعية ،مصر ، 2007 ، ص 28 .

1 – التخطيط السليم لعملية التدقيق و الإشراف الدقيق على عمل المساعدين : ملخص هذا المعيار يشير إلى أن عملية التدقيق يجب أن تتم وفق خطة محددة، وهذه الخطة يقوم بوضعها مدقق الحسابات كما أنها تترجَم في شكل برنامج التدقيق ، وهذا البرنامج يجب أن يتضمن الأهداف الواجب تحقيقها و الخطوات التي ستتبع في أعمال الفحص و التدقيق لتحقيق تلك الأهداف ، و يتضمن أيضا التخصيص السليم للمهام على العمالة المتاحة بمكتب التدقيق من مساعدين ومندوبين، وكيفية تحقيق الإشراف الملائم على هؤلاء المساعدين ومتابعة تقدمهم في تنفيذ المهام .

2 – معيار دراسة و تقييم الرقابة الداخلية : عرّف الإتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC) نظام الرقابة الداخلية على انه : "يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة الإدارية حماية الأصول، الوقاية واكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية."

3 – معيار جمع أدلة الإثبات : ينص هذا المعيار على ضرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة و إرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية و يجب أن تكون القرائن و الأدلة التي يقوم المدقق بجمعها ملائمة أولا وكافية ثانيا و القرائن الملائمة هي تلك التي تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع التدقيق وأن الوسيلة المستعملة في جمع تلك الأدلة مناسبة أيضا أما عن كفاية الأدلة والبيانات فذلك عائد لتقدير المدقق وحكمه الشخصي .

ثالثا : معايير إعداد التقرير

يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي المادي الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث أن تقرير التدقيق الحسابات يلعب دوراً أساسياً عند اتخاذ مستخدمي القوائم المالية للقرارات، لذلك تم تقسيم معايير إعداد التقرير إلى أربعة معايير هي : [1]

1 – مدى اتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) : ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير مدقق الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية

[1] طارق عبد العال حماد "**موسوعة معايير المراجعة** " الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ، ص 45 .

المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية ولكنه يتطلب التحقق من مدى قبول طرق التي بها تلك المبادئ.

2 – مدى ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها : يهدف الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى ما يلي:

- ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة، وضمان عدم تأثر هذه المقارنة بالتغيرات في المبادئ المحاسبية المطبقة.
- بيان طبيعة التغيرات وآثارها على القوائم المالية إذا تعرضت المبادئ المحاسبية إلى التغيير.

3– معيار الإفصاح الكافي : تطبيقاً لهذا المعيار إذا اعتقد المدقق أن هناك أمور تتطلب إيضاحات كافية ولكن إدارة المؤسسة حذفت هذه الإيضاحات ولم تظهرها في القوائم المالية فإنه ينبغي عليه أن يوضح ذلك في تقريره ويتحفظ عند إبداء رأيه بخصوص هذه الإيضاحات.

4 – معيار إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية : إن الهدف من هذا المعيار هو منع أي تحريف أو تمييع لدرجة المسؤولية التي تقع على عاتق مدقق الحسابات، ولذلك ينبغي أن يعبر المدقق عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة وإذا كان هناك من الأسباب ما يجعله يمتنع عن إبداء رأيه في أمور معينة فإن عليه توضيح تلك الأسباب بشكل محدد وقاطع .

المطلب الثالث : معايير المراجعة الدولية

تتضمن معايير التدقيق الدولية عدة أجزاء، ويتم إعدادها وفق مراحل زمنية وحسب الأهمية النسبية لكل معيار

أولا :إعداد معايير التدقيق الدولية

تقوم اللجنة الدولية لممارسة التدقيق (IAPC) بدورها في صياغة وتعميم معايير التدقيق الدولية بموجب آلية تتضمن مجموعة معقدة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق سمتي الملائمة والقبول العام من قبل الدول والمنظمات التي تتمتع بعضوية اللجنة ، و يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية الأخرى ،كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة عند تدقيق المعلومات والخدمات ذات العلاقة، وتحتوي هذه المعايير على

المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية وعلى الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروح وإيضاحات ومعلومات أخرى .[1]

ثانيا : ملخص معايير التدقيق الدولية (IAS)

المعايير الدولية لتدقيق لابّد أن تضمن نوعية الخدمات المقدمة للغير في ميدان التدقيق وتخص كل مؤسسات المحاسبة والتدقيق وهذه المعايير نجد فيها عدة أجزاء (أنظر الملحق رقم 01).

[1] محمد السيد ناغي، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة – تحليل و إطار التطبيق – ، الطبعة الأولى ،المكتبة العصرية ، مصر ، 2002 ، ص 67.

المبحث الثالث : إجراءات تدقيق الحسابات

قبل التطرق إلى إجراءات التدقيق نقوم بعرض فروض تدقيق الحسابات

المطلب الأول : فروض تدقيق الحسابات

تعرف الفروض على أنها متطلبات و معتقدات سابقة و أساسية تعتمد عليها أفكار ومقترحات والقواعد الأخرى. و تتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية التدقيق في الأتي:

أولا : قابلية البيانات المالية للفحص

إذا لم تكن البيانات و القوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة ، يستمد هذا الفرض قوته من أن طبيعة التدقيق جعلته يعتمد على البرهان الذي يستمد جذوره من المنطق ، وأن إمكانية الفحص والإثبات من أهم عناصر المنطق و هي التي تعطي الأشياء معنى . وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية وتتمثل هذه المعايير في :[1]

1- **الملائمة** : ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها .

2- **القابلية للفحص** : أي أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص نفس المعلومات فإنهما لابد أن يصلا إلى نفس النتائج .

3- **القابلية للقياس الكمي** : وهي خاصية يجب أن تتجلى بها المعلومات المحاسبية ، فالقياس الكمي يضيف منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية ونجد أن النقود أكثر المقاييس الكمية شيوعا ولكنها ليس المقياس الوحيد بين المحاسبين.

ثانيا : عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق ومصلحة إدارة المشروع

من الواضح وجود تبادل المنفعة بين إدارة المشروع ومدقق الحسابات ، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي مدقق الحسابات وذلك لغرض تقدم المشروع .[2]

ومن ثم فهي تستفيد من المعلومات التي تم تدقيقها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم تدقيقها ، وهذا الفرض يعنى عدم وجود تعارض حتمي ولكن لا يعني استحالته.

---

[1] أحمد حلمي جمعة ، " **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص25 .

[2] نفس المرجع ، ص 27 .

ثالثا :خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية

هذا الفرض يجعل عملية التدقيق اقتصادية وعملية ، فعدم وجود هذا الفرض يتطلب من مدقق الحسابات عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختباراته ، وأن يستقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف هذه الأخطاء ، ويشير هذا الفرض إلى نقطة هامة و هي مسؤولية التدقيق في اكتشاف الأخطاء فوجود هذا الفرض لا يساعده على اكتشاف الأخطاء غير العادية أو التواطئية ، ولكن إذا كانت هذه الأخطاء واضحة بحيث يستطيع المدقق اكتشافها من خلال اختباراته العادية ، فإنه لا يكون لديه أي عذر في حالة عدم كفاية الفحص الذي قام به و لم يتمكن من اكتشافها .[1]

رابعا : وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء

يبنى هذا الفرض على أساس وجود نظام للرقابة الداخلية يبعد احتمال الخطاء مما يجعل من إعداد برنامج التدقيق بصورة تخفض من مدى الفحص . ولكن هذا لا يعني إبعاد حدوث الخطأ كليا ، والأخطاء ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة .[2]

خامسا : التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال

تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المعيار الذي يستخدم للحكم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال و المركز المالي ،و يعني هذا الفرض أن مدققي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعينة.

سادسا : العناصر و المفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل

يعني هذا الفرض أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها وأن الرقابة الداخلية سليمة فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك والعكس صحيح ، فإذا اتضح للمدقق أن إدارة المشروع تميل إلى التلاعب في قيم الأصول وأن الرقابة الداخلية ضعيفة ، فإنه يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار ويكون في

[1] عبد الفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

[3] أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

حرص منها في الفترات القادمة و من ناحية أخرى فانه بدون هذه الفرض تصبح عملية التدقيق مستحيلة إن لم تكن غير ممكنة .[1]

سابعا : مدقق الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط

رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مدقق الحسابات أن يؤديها لعميله فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها ويثير هذا الفرض موضوع استقلال مدقق الحسابات في أداء عمله .[2]

ثامنا : يفرض المركز المهني لمدقق الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز

بناءا على هذا الفرض يمكن تحديد المفهوم المهني للعناية المطلوبة من مدقق الحسابات عند مزاولته لمهنته ويكون هذا الفرض السابق الأساس القوي لتحديد مسؤولية مدقق الحسابات اتجاه المجتمع، اتجاه عميله ،واتجاه زملائه ، ومن المتوقع أن يزداد اهتمام بهذا الفرض مستقبلا . من خلال فروض التدقيق يتضح أنها مرتبطة في ما بينها وترتبط جميعها بتحديد مسؤولية مدقق الحسابات .[3]

المطلب الثاني : التخطيط و الإشراف في عملية التدقيق و تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن التخطيط في عملية التدقيق و الإشراف عليها يعد عاملا من عوامل النجاح خاصة إذا علمنا أن أول معيار من معايير العمل الميداني يتطلب ضرورة التخطيط المناسب للمهمة و كذا الإشراف على المساعدين.

أولا : التخطيط و الإشراف على عملية التدقيق

تمر عملية التخطيط والإشراف على عملية التدقيق في المؤسسات بالخطوات التالية :

1 – الحصول على معلومات عن المؤسسة : مهما كانت المهمة المكلف للمدقق الداخلي أو الخارجي فمنطلقها هو دائما نفسه ، فعلى المدقق أن يحصل على معلومات من المؤسسة محل التدقيق فالمعلومات التي يحصل عليها تسمح له بوضع علاقة بين المعلومات المحاسبية و الواقع التي تحاول أن تظهره هذه الأخيرة

[1] احمد حلمي جمعة ،نفس المرجع ،ص28 .
[2] نفس المرجع ، ص 29.
[3] عبد الفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

و بالتالي تسمح له بالوصول إلى نتائج أكثر صحة و دقة ، فهذه المعلومات التي يحصل عليها تساعده في وضع برنامج عمل .[1]

و سوف نتطرق فيما يلي إلى المراحل التي يتبعها المدقق للحصول على المعلومات حول المؤسسة وهي : [2]

- **البحث عن المعلومات:** لحصول المدقق على المعلومات التي يحتاجها يستعمل الوسائل التقنية التالية:
  - ✓ **استعمال الوثائق والمستندات الموجودة** : هنا نلاحظ وجود نوعين من المستندات الخارجية منها والداخلية
    - الوثائق والمستندات الخارجية منها : التخطيط المحاسبي ، منشورات هياكل متخصصة وتقارير معدة من جهات مختصة .
    - الوثائق و المستندات الداخلية منها : الهيكل التنظيمي ، تقارير المدققين الداخليين ، تقارير مجلس الإدارة ، السجلات القانونية ، وثائق مالية من ميزانية و جدول حسابات النتائج، وثائق تحصل عليها المدقق من خارج المؤسسة .
  - ✓ **زيارة هياكل المؤسسة** : نعني هنا زيارة المدقق للمكاتب و الورشات بحيث أن هذه الزيارة تسمح له بملاحظة حالة الاستثمارات وقيم الاستغلال بالمؤسسة ، فهذه الأخيرة تسمح للمدقق بطرح مجموعة من التساؤلات من حيث ملكية الأصول والتأمين عليها .
  - ✓ **استجواب المسيرين** : يسمح هذا الاستجواب للمدقق باستكمال المعلومات التي حصل عليها
- **تحليل المعلومات:** إن المعلومات المتحصل عليها تسمح للمدقق بالقيام بعملية تحليل الهياكل التنظيمية و سلطة مختلف مسؤولي المؤسسة ، هذا التحليل يهدف إلى إظهار حالات تعارض الوظائف .
  - ✓ **دراسة الهياكل التنظيمية** : يتمثل الهيكل التنظيمي في التمثيل البياني للعلاقات السليمة و الوظيفية فبعد جمع المدقق التي يحتاجها يستطيع إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة في حالة عدم وجود و التأكد من صحته في حالة ما تحصل عليه مباشرة من المؤسسة ، فالهيكل التنظيمي للمؤسسة يسمح للمدقق باكتشاف بعض المشاكل منها :
    - ازدواجية أو ثقل القيادة .

[1] شعباني لطفي ،" المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 50 .

[2] نفس المرجع ، ص 51 .

- تعدد المستويات السليمة .

✓ **سلطة مختلف المسؤولين** : إن التعرف على سلطة مختلف المسؤولين بدقة تسمح للمدقق بالتعرف ما إذا كانت العمليات المقرر بالمؤسسة و المسموحة قد صدرت من طرف المسؤولين الذين لهم الصلاحيات بذالك .

✓ **إعداد جدول تعارض الوظائف** : على المدقق التعرف على وظائف الموظفين للتأكد من عدم تعارضها مع أسس الرقابة الداخلية و هنا يجب أن نفرق بين خمسة وظائف :

- وظيفة اتخاذ القرار.
- وظيفة الحفاظ على الأصول.
- وظيفة الحفاظ على السيولة .
- وظيفة التسجيل .
- وظيفة الرقابة .

2 – **برنامج التدقيق** : وضع المدقق لبرنامج التدقيق يعتبر أحد النتائج التي يتوصل إليها في المرحلة التمهيدية بحيث أن هذا الأخير أي البرنامج يجب أن يصادق عليه المسيرين ، فالبرنامج يحتوي على النتائج الأولية لتحليل الإجراءات و المخاطر المتعلقة بها ، وحتى يمكن الحكم على جودة البرنامج يجب أن يستطيع :[1]

- توجيه المدقق في عملية التدقيق للمؤسسة .
- استعمال البرنامج كوسيلة لتبرير حقوق المدقق و أتعابه.
- تحسين الإدارة و إشراكها في المسؤولية .
- تكوين أساس لمعرفة المدقق عن مدى التقدم في العمل.
- استعماله كوسيلة لتأكد الإدارة من أن عمل التدقيق سلم لأشخاص أكفاء.
- تشكيل قاعدة معلومات للمدققين الخارجيين حول نشاط التدقيق الداخلي للمؤسسة .

وحتى يكون برنامج التدقيق ذو جودة عالية فعلى المدقق أن يقوم بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية الذي سيتولى فحصه فحصا دقيقا لمعرفة مدى كفايته و سلامته و مدى إمكانية الاعتماد عليه في خطة عمله و تحديد مخاطر التدقيق و المشاكل التي ستواجهه أثناء القيام بمهمته.

[1] شعباني لطفي ، نفس المرجع ، ص 55.

3 – أوراق العمل : إن الجزء الكبير من وقت المدقق مخصص لتخطيط و إعداد و تدقيق أوراق العمل لأنها تزيد من الكفاءة المهنية و تساعده في أداء مهامه و إعداد تقريره المتضمن لرأيه الفني المحايد عن القوائم المالية ، كما أن المدقق يستعمل أوراق العمل من سجلات محاسبية ووثائق مالية لتدعيم و إثبات العمل الذي قام به .

مما سبق يمكن تعريف أوراق العمل بأنها : " تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المدقق لإظهار ما قام به من عمل ، و الطرق والإجراءات التي اتبعها ،و النتائج التي توصل إليها ، وبواسطتها يكون لدى المدقق الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير والقرائن لمدى الفحص الذي قام به ، والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص " [1]

بينما أنواع أوراق العمل في التدقيق و التي يعتمد عليها المدقق في عمله هي: [2]

- برنامج التدقيق.
- موازين التدقيق: والتي تعبر عن حلقة اتصال بين حسابات دفتر الأستاذ وبين القوائم المالية الختامية والتي يتعين على المدقق أن يبدي رأي في مدى سلامتها.
- الجداول الملحقة :و التي يتم إعدادها من طرف المدقق للإفصاح عن العمل الذي أنجز في تجميع القرائن والأدلة حتى يتوصل إلى إقناع حول دقة الحسابات .
- المصادقات: والتي يحصل عليها المدقق من المتعاملين مع المؤسسة من زبائن وبنوك وموردين مع التأكد من مدى صدق هذه الأخيرة.
- المحاضر والمستخرجات من العقود و السجلات الأخرى بحيث يقوم المدقق بتدقيق العقود المرتبطة بعمليات المؤسسة .
- القيود الدفترية و التسويات .
- تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة مع بيان نقاط القوة والضعف و التوصيات اللازمة حتى يمكن القيام بالعمليات التصحيحية.
- المسودة الأصلية لتقرير المدقق و التي يمكن أن يرجع إليها عند الحاجة.

[1] مسعود صديقي ، محمد التهامي طواهر، "**المراجعة وتدقيق الحسابات– الاطار النظري و الممارسة التطبيقية–**، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 99.

[2] محمد يوسف جربوع ، مرجع سبق ذكره،ص 116.

4 – ملفات التدقيق : إن الطابع الدائم لمهمة المدقق تجعله ملزما بمسك ملفين أساسيين و المتمثلين في الملف الدائم و الملف الجاري ، فمسك هذين الملفين يسمح له بـ : [1]

- هيكلة مراحل الرقابة و التحقق من جمع كل العناصر اللازمة للإفصاح برأيه حول الحسابات السنوية الخاضعة لفحصه.
- تكوين المدقق لمصدر دائم للمعلومات حول المؤسسة محل التدقيق طوال قيامه بمهمته .
- الحفاظ والتسليم عن الحاجة للدليل عن الأعمال المنفذة والوسائل الموضوعة والمستعملة للوصول عن الإفصاح عن رأيه حول درجة عدالة وصدق الحسابات السنوية.
- التطبيق للمعايير الموضوعة الوطنية منها والدولية.
- مراقبة العمل المنفذ من طرف المساعدين.

✓ **الملف الدائم** : إن طريقة ترتيب مضمون الملف الدائم مرتبطة بخصائص المؤسسة محل التقييم و التنظيم الداخلي لمكتب المدقق ، لكن يجب أن يكون مهيكل حول ما يلي : [2]

- **عموميات حول المؤسسة محل التدقيق** : والمتمثلة في قائمة مشيرة للمؤسسة و الوحدات المكونة لها ،التنظيم العام ، وثائق عامة .
- **الرقابة الداخلية** : يجب على الملف الدائم بالنسبة لهذه النقطة أن يحتوي على كل ما يسمح بتقدير درجة الثقة الخاصة بالرقابة الداخلية و المخاطر العامة (وصف الوظائف و المهام ، القوائم المالية الاستقصاء ، خرائط التديفق .....الخ).
- **معلومات محاسبية و مالية** : المتمثلة في المخطط و الدليل المحاسبي المستعمل ،الإجراءات المحاسبية والهياكل التنظيمية للمصلحات المحاسبية ،حجم المعلومات حسب الطبيعة ،طرق و إجراءات التقييم وتمثيل الحسابات ،الحسابات السنوية للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة، السياسة المالية ،حالة الخزينة و التمويل، نسب الهيكلة و التسيير المعبرة .
- **معلومات قانونية جبائية و اجتماعية** : و تتمثل في عقد التأسيس و الوثائق الأخرى ذات الطابع القانوني ،قرار تعيين مدقق الحسابات و الدليل على أن كل الواجبات القانونية لتعيينه تم تطبيقها من

[1] محمد يوسف جربوع ، نفس المرجع ، ص 118 .

[2] لطفي شعبان ، مرجع سبق ذكره ص60.

إعلان في الجزائر ، قائمة المساهمين مع عدد الأسهم التي هي بحوزة كل واحد منهم، وثائق متعلقة بالنظام الجبائي و الاجتماعي للمؤسسة ، محاضر المجالس و الجمعيات ، تقارير مدققي الحسابات السابقون في حالة ما إذا لم يكن المدقق المعين هو الأول .

- **خصائص اقتصادية و تجارية** : المتمثلة في المجال الذي تنشط فيه المؤسسة ، وصف لأهم الدورات ، مكانة المؤسسة في السوق ، الزبائن و السياسات التجارية .
- **معلومات خاصة بالمعلوماتية** : تتمثل الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المعلومات ،الأدوات و الأنظمة المستعملة ، البرامج و الوثائق المصدرة.

كما يمكن تنظيم و تقسيم الملف الدائم إلى عدة ملفات جزئية التي تسهل ترتيب الوثائق و استشارتها، بحيث يمكن تكوين ملفات جزئية لكل ما ذكر سابقا مثل : ملف جزئي للمعلومات القانونية ، الجبائية ، الاجتماعية ،ملف جزئي للمعلومات الخاصة بالمعلوماتية ...الخ ،كما يمكن استعمال أوراق متحركة يسجل عليها مضمون الملف الجزئي.

- ✓ **الملف الجاري** : عكس الملف الدائم المستعمل طوال مهمة المدقق التي تصل إلى عدة سنوات (ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، فإن الملف الجاري يتكون من كل عناصر المهمة التي تتجاوز السنة المالية التي تتم فيها عملية التدقيق فهذا الملف يجب أن يشمل معظم الأعمال المنفذة انطلاقا من المنهجية المتبعة لتنفيذ المهمة والعناصر التي أدت بالمدقق إلى التصريح برأي حول درجة صحة ومصداقية الحسابات السنوية ، لاستعمال هذا الملف لا يمكن الاستغناء عنه للأسباب التالية : [1]
  - يؤدي إلى تحكم أحسن بالمهمة.
  - مرجع للأعمال المنفذة و الاختبارات.
  - التحقق من التنفيذ التام للبرنامج دون سهو.
  - تبرير رأي المصرح و تسهيل كتابة التقرير.

كما أن الملف الجاري مهيكل حول المعلومات التالية : [2]

- التنظيم و التخطيط للمهمة .

[1] عبد الفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره ص 30.

[2] نفس المرجع ، ص 32 .

- تقييم الرقابة الداخلية .
- مراقبة الحسابات السنوية .
- تحقيقات خاصة آو قانونية.
- مراجع أو وثائق .

و يمكن استعمال الملفات الجزئية و الأوراق المتحركة للملف الجاري مثلما تم التطرق إليها في الملف الدائم

كما على المدقق أن يتحلى بالسرية من حيث المعلومات التي يتلقاها من طرف المؤسسة ، خاصة إذا علمنا أن الملف الدائم و الملف الجاري هما ملك المدقق إلا السجلات و الوثائق التي هي ملك المؤسسة و التي يستعملها ويتطلع عليها أثناء قيامه بعملية التدقيق ، كما عليه أن يحتفظ بالملف الدائم و الجاري لمدة لا تقل على عشرة سنوات و ذلك طبقا لأحكام المادة الثانية عشر من القانون التجاري .

ثانيا : تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة البدء في التدقيق الميداني، فهو يعطي المدقق الأساس الذي يبني عليه اختباراته واستنتاجاته و ينبغي التأكيد على ضرورة تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى للمدقق فحص الحسابات، وتكمن هذه الضرورة في الأسباب التالية:

1- ليس باستطاعة المدقق التأكد من أن كل التسجيلات تعكس كل العمليات بالرغم من تدقيق كل التسجيلات، ولا يتأكد من ذلك إلا بعد تقييم مختلف النظم الجزئية ومعرفة أنها خالية من الأخطاء.

2- لا يمكن للمدقق عمليا تدقيق كل الحسابات ولكن جزء منها فقط، وللحكم على أن الكل صحيح عليه التأكد من أن كل عملية تفسر وتسجل بنفس الطريقة.

3- يقوم المدقق بتدقيق مستندي أي دراسة المستندات المبررة للعملية وعليه لكي يثق في هذه الأخيرة خصوصا إذا كانت تحضر داخل المؤسسة أن يعرف كيفية إعدادها، تدقيقها عبر مختلف المصالح التي تمر بها والمحافظة عليها في الأرشيف.

فحص وتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية لأية مؤسسة، يتضمن الخطوات التالية : [1]

- **جمع الإجراءات** : يتعرف المدقق على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه لملخصات لها. إن نظام الرقابة الداخلية نظام شامل وحسب النظرية العامة العامة للنظم فإنه يتكون من أنظمة جزئية

[1] عبيد سعيد المطيري ،" **مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة _ تحديات و قضايا معاصرة** _"،دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2004 ،ص 45.

خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وكل نظام جزئي حسب نفس النظرية يمكن أن يجزأ بدوره إلى أنظمة جزئية وهكذا.

- **اختبارات الفهم** : يحاول المدقق أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع وعليه أن يتأكد من أنه قد فهمه وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائه وأحسن تلخيصه له بعد تتبعه للعمليات .
- **التقييم الأولى لنظام الرقابة الداخلية** : بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة) ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات (ونقاط الضعف) عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير .(تستعمل هذه الخطوة في الغالب استمارات مغلقة ، أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو بلا، وعليه يستطيع المدقق في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه.
- **اختبارات الاستمرارية** :يتأكد المدقق من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة .إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمدقق أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خللا. يحدد حجم هذه الاختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع عند دراسة الخطوات السابقة لها ، كما تعتبر دليل إثبات على حسن السير خلال الدورة وفي كل مكان.
- **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية** : باعتماده على اختبارات الاستمرارية يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء تسييره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها) نقاط القوة ونقاط الضعف (يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة، مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات .تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقارير حول المراقبة الداخلية يقدمه المدقق إلى الإدارة، كما تمثل أحد الجوانب الإيجابية لمهمته. [1]

[1] عبيد سعيد المطيري، نفس المرجع ، ص 47.

وفي ضوء تقرير النظام يقرر المدقق ما يلي: [1]

- ✓ مدى الاعتماد على النظام ككل أو أجزاء منه، ومدى ملائمته في تحقيق الدقة المحاسبية للبيانات وما يترتب عليها من معلومات .
- ✓ تحديد نطاق عمل المدقق وما يترتب على ذلك من تحديد أدلة التدقيق المطلوبة ومدى امتداد الفحص لعمليات المشروع .
- ✓ تقديم التوصيات و الاقتراحات لتعديل النظام بما يتوافق مع كفاءة النظام وإمكانية الاعتماد عليه

و يمكن تلخيص هذه المرحلة في الشكل الموالي :

[1] عبد الفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره، ص 47 .

الشكل رقم 02 : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

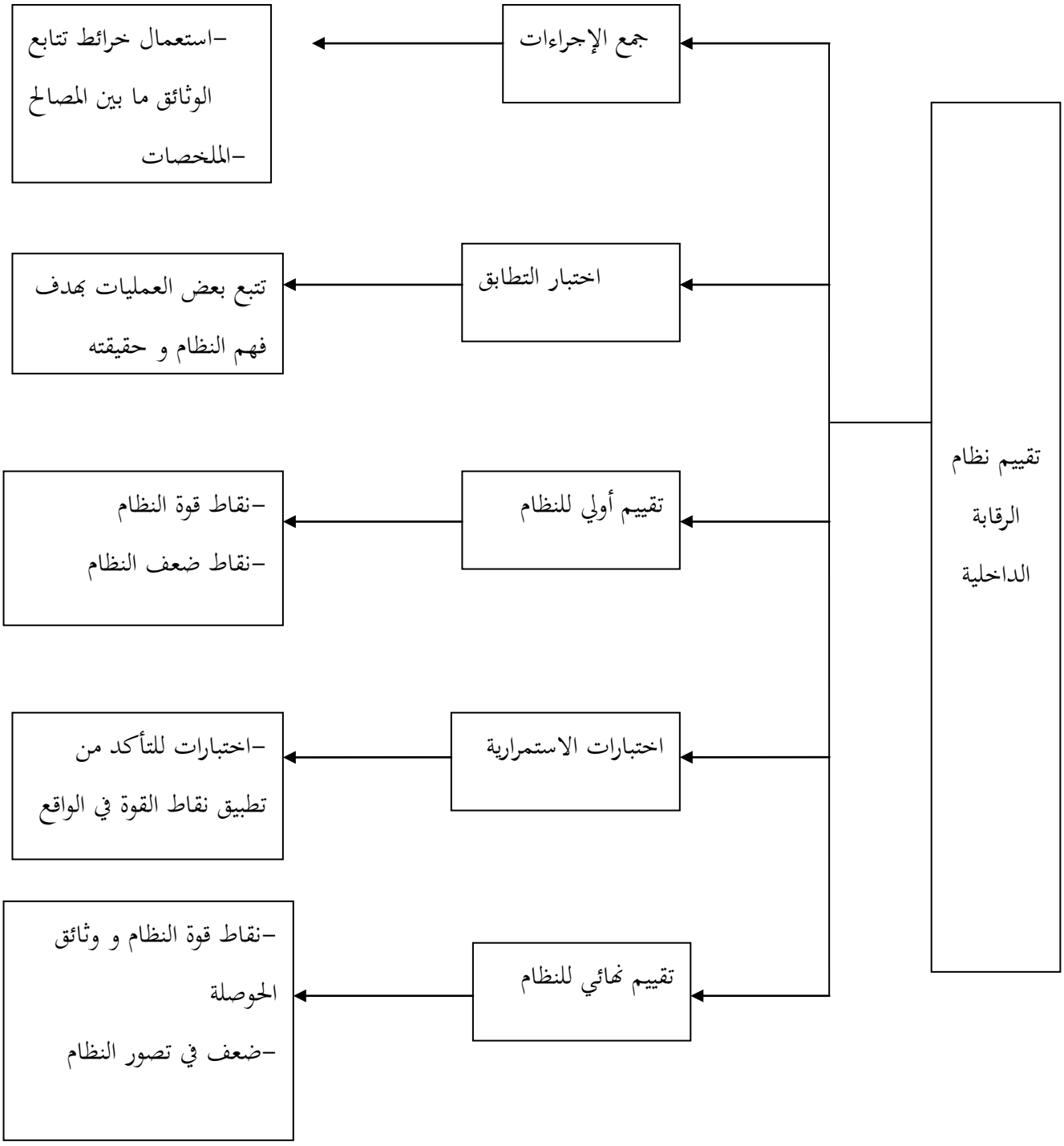

المصدر: محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ،ص 49.

المطلب الثالث: أدلة الإثبات وتقرير مدقق الحسابات

إن المعيار الثالث من معايير العمل الميداني و الذي تطرقنا له ينص على أن المدقق ملزم بالحصول على القدر الكافي من الأدلة و القرائن عن طريق عملية الفحص التي يقوم بها أثناء عملية التدقيق و الملاحظة والاستفسارات و المصادقات وغيرها وحتى يبدي برأي فني سليم حول القوائم التي تم تدقيقها .

أولا :أدلة الإثبات

لأدلة الإثبات أنواع وقرائن عديدة كما هناك وسائل لجمعها نوجزها فيما يلي

1- أنواع أدلة الإثبات وقرائنه : هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات و القرائن أهمها : [1]

- الفحص الفعلي أو المادي و الذي يتم من طرف المدقق للتأكد من وجود الممتلكات التي تظهرها المؤسسة.
- شهادات شفوية أو تحريرية تم إعدادها داخل المؤسسة أو من طرف خارجي.
- العمليات الحسابية التي يدققها المدقق.
- سلامة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .
- سجلات كاملة، مفصلة و منظمة.
- الشهادات الر سمية وغير الرسمية لرؤساء و عمال المؤسسة محل التدقيق .

فالجرد الفعلي أو المادي يعتبر من أهم القرائن والأدلة و التي يجب على المدقق أن يقوم أثناء فحص المركز المالي للمؤسسة ذلك دون الخلط بين الوجود الفعلي و ملكية المؤسسة للأصل .

أما بالنسبة للشهادات التي يحصل عليها المدقق والتي تم إعدادها داخل المؤسسة أو خارجها ، تستعمل كدليل للتقييم المحاسبي ، فعلى سبيل المثال التأكد من أرصدة الزبائن و الموردين ، فهذه العملية تتم عن طريق وثائق مرسلة من طرفهم إلى المؤسسة و التي يستحسن أن تصل إلى المدقق بطريقة مباشرة .

أما العمليات الحسابية التي يقوم بتدقيقها المدقق ، فتعتبر دليل مهم في عملية التدقيق لكثرة الأخطاء من بينما سلامة و دقة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يعتبر كدليل قاطع على جودة النظام وبالتالي تحديد المدقق لنطاق فحصه وعدم توسيع الاختبارات نظرا لخلو هذه الأخيرة من الأخطاء وحالات الغش والتلاعب في أملاك المؤسسة .

[1] خالد أمين ، مرجع سبق ذكره، ص100.

2- وسائل جمع الأدلة والقرائن : تعرضنا فيما سبق إلى أنواع أدلة الإثبات في التدقيق، وسنتناول من خلال ما يلي الوسائل المتاحة للمدقق للحصول على هذه الأدلة و التي من أهمها : [1]

- **الجرد الفعلي** : إن فكرة الجرد الفعلي بسيطة في حد ذاتها ، بحيث تقوم على معاينة الشيء محل الفحص ورأيته من طرف المدقق ، فعملية الجرد الفعلي تستلزم القيام بعملية العد أو القياس أو الوزن حسب طبيعة العنصر محل الفحص ، ومن الواضح أن مجال استعمال هذه الوسيلة مقصورة على بعض أنواع الأصول ذات الكيان الملموس ، والجرد الفعلي لا يثبت إلا بوجود الأصل محل الفحص ، أما بالنسبة لمشكلة الملكية و التقييم فإنه يلزم اتخاذ إجراءات أخرى لمعالجة هاتين المشكلتين.
- **التدقيق المستندي** :تعتبر المستندات المتبادلة بين المؤسسة و المتعاملين معها أدلة كتابية ، كما تمثل هذه المستندات أساسا للقيود المحاسبية ، فيعتمد المدققين بصورة كبيرة على المستندات لتدقيق صحة القيود المثبتة في الدفاتر فعلى سبيل المثال يلجأ المدقق إلى فحص فواتير الشراء ومقارنتها بالمبالغ المقيدة بدفاتر اليومية .
- **طريقة المصادقات** : تهدف هذه الطريقة إلى الحصول على بيان مكتوب من المتعاملين الخارجيين عن المؤسسة ، كما تعتبر هذه الطريقة من أنجح الطرق المتاحة للمدقق للحصول على أدلة إثبات و التي يمكن الاعتماد عليها ، فهذه الطريقة تستعمل للتحقق من المبالغ المستحقة على مديني المؤسسة ، ومن المبالغ المستحقة على المؤسسة للغير ، كما تستعمل كذلك في التحقق و التأكد من أرصدة حسابات البنوك على اختلاف أنواعها وفي التحقق من ملكية المؤسسة للبضاعة المسجلة في حساب بضائع لدى الغير ...الخ .

فهدف المدقق من إرسال المصادقات إلى الغير هو الحصول على أدلة إثبات خارجية مستقلة، لذلك يستحسن أن لا تقع هذه الأخيرة في أيدي عمال المؤسسة حتى لا تفقد هذه المصادقات حجيتها وذلك لوجود احتمال التلاعب فيها أو حتى إخفائها.

- **طريقة الاستفسارات** : يقوم المدقق من خلال تطبيقه لهذه الطريقة بتوجيه أسئلة و الحصول على إجابات عن هذه الأسئلة ، ويمكن لهذه الإجابات أن تكون رسمية مكتوبة من خلال مناقشات بين المدقق و عمال

[1] محمد خضير ، " **المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات** "، الطبعة الثانية ، جامعة الملك سعود ، السعودية ،1996 ،ص165- 166 .

المؤسسة .فالإجابات عن عدة أسئلة مرتبطة ببعضها البعض قد تؤدي إلى الحصول على أدلة طالما كانت الإجابات عن هذه الأسئلة معقولة ومتناسقة .

- **التدقيق الحسابي** :يشمل التدقيق الحسابي تدقيق الترحيل إلى دفتر الأستاذ حتى يقتنع المدقق من صحة الترحيل ، كما أن تدقيق المجاميع والترحيل يمثل جزءا مهما في عملية التدقيق ، بينما الاختبارات التي يقوم بها المدقق في هذا المجال تتوقف على قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية .
- **الربط بين المعلومات و المقارنات** : إن نظام القيد المزدوج جعل وجود الترابط بين الحسابات و البنود المختلفة ، و تستعمل عبارة المطابقة بشكل واسع من طرف المدققين للتعبير عن الربط بين رصيد أحد الحسابات و رصيد حساب أخر كمطابقة رصيد البنك بالمؤسسة و الرصيد الذي يظهر في كشف البنك.

ثانيا : تقرير مدقق الحسابات

عند نهاية عملية التدقيق يقوم المدقق بإعداد تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد بخصوص القوائم المالية و مدى صحتها و مصداقيتها ، كما يحتوي هذا التقرير على النتائج و الملاحظات المسجلة بشأنها .

فالتقرير يعتبر المنتج النهائي لعملية التدقيق لذلك تم وضع معايير لابد من الالتزام بها أثناء إعداده بحيث تتعلق هذه المعايير بكيفية و محتوى التقرير.

1- مفهوم التقرير

يعبر التقرير عن عملية التدقيق فهو وسيلة لنقل البيانات و الحقائق و الرأي بشكل واضح و مفهوم لطالبي خدمات التدقيق ، فالتقرير يؤدي وظيفة إخبارية وإعلامية هامة . فمسؤولية المدقق محددة بالآراء المنبثقة من تقارير التدقيق ، بحيث ينص التقرير عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتفق عليها وعما إذا تم إتباع هذه المبادئ بصورة ثابتة و مماثلة لذلك التي اتبعت في الدورة السابقة ، وأي ملاحظات تتعلق بكفاية و ملائمة البيانات الموضحة والظاهرة في القوائم المالية ، وأخيرا يجب أن يحتوي التقرير عن رأي المدقق حيال القوائم ، ومنه تعريف التقرير على أنه " وثيقة مكتوبة و صادرة من شخص مهني الذي هو المدقق يمتاز بالأهلية لإبداء رأي محايد حول القوائم المالية و الإجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة ومدى دقة و صحة البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها لإبداء الرأي ، وما إذا كانت القوائم

المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صادق و عادلة عن مركزها المالي و النتيجة التي سجلتها خلال السنة المالية محل التدقيق .[1]

2- أنواع التقرير

سبق و أن ذكرنا أن الهدف الرئيسي من وراء عملية التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد حول مدي صحة القوائم المالية التي قامت بإعدادها المؤسسة ومدى تمثيلها للمركز المالي و نتائج أعمال نهاية الفترة المالية و هذا الرأي يكون متضمنا في تقرير مكتوب يعده المدقق بعد انتهاء عملية التدقيق ، فهناك نوعان من تقارير المدقق ، التقرير العام والتقرير الخاص .

- **التقرير العام** : يتم إعداد هذا التقرير من طرف المدقق للمصادقة على الحسابات السنوية للمؤسسة ويتضمن هذا التقرير : [2]
  - ✓ التذكير بكيفية تعيين المدقق من طرف المؤسسة.
  - ✓ التعرف على المؤسسة و الدورة محل التدقيق .
  - ✓ الوثائق المالية التي خضعت للفحص تمضى و ترفق بتقرير كملاحق مع حق ذكر التواريخ الخاصة بها.
  - ✓ التركيز على أن عملية المدقق تمت وفقا لمعايير التدقيق المقبولة و المتعارف عليها .
  - ✓ عرض التدقيق للأخطاء والنقائص المكتشفة بكل وضوح مع ذكر أثارها على نتيجة المؤسسة بالأرقام .
  - ✓ المصداقية على المعلومات المقدمة من طرف مجلس الإدارة والخلافات المحتمل أن تكون حول المعلومات الإضافية التي طلبها من هذا المجلس .
  - ✓ رأي المدقق حول مدي عدالة القوائم المالية و المحاسبية في تميل الوضع المالي و نتائج الأعمال.
  - ✓ أسباب التعديلات المحتملة والتي تخص الطرق المتبعة في التقييم و طرق إظهار القوائم المالية مع تبيان أثار ذلك .

وعند تحليل العبارات التي تستعمل في التقرير يجب أن يتضح : [3]

- ✓ أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق المؤسسة .
- ✓ أن مسؤولية إعداد التقرير تقع على عاتق المدقق .

---

[1] محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص49.

[2] عبيد سعيد المطيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

[3] نفس المرجع ، ص 51.

- ✓ الالتزام بمعايير التدقيق المقبولة و المتعارف عليها عند إبداء الرأي و كافة الإجراءات الأخرى التي يرى أنها ضرورية للتدقيق .
- ✓ إن التقرير يغطي فترة محددة و معروفة .

أما خاتمة التقرير فيجب أن تكون واضحة يصادق فيها المدقق بتحفظ أو بدون تحفظ أو يرفض المصادقة بأدلة: [1]

- ✓ **المصداقية بدون تحفظ** : تعني هذه المصادقة أن القوائم المالية التي تم تدقيقها تتصف بمستوي عالي من الشرعية و الصدق و يمكن أن يرفق هذا النوع من المصادقة بملاحظات هدفها الشرح للمساهمين ودون أن يكون لهذه الملاحظات اثر على حقيقة الحسابات .
- ✓ **المصادقة بتحفظ** : وتعني أن الأخطاء المسجلة و النقائص التي تم الوقوف عليها من طرف المدقق لا تمس بصدق و شرعية الحسابات .
- ✓ **رفض المصادقة** : يعني هذا الفرض أن الأخطاء والنقائص التي تم اكتشافها خطيرة مما تفقد الحسابات شرعيتها وصدقها ويمكن أن يأتي رفض المصادقة على الحسابات من طرف المدقق نتيجة ما يلي :
  - وجود عراقيل حالة دون استطاعة المدقق القيام بمهمته .
  - الرفض القاطع للمسؤولين بالقيام بالتعديلات المقترحة من طرف المدقق.

كما تجدر الإشارة إلى أن التقرير يجب أن يحمل اسم المؤسسة محل التدقيق مع توجيه تقرير إلى مجلس الإدارة أو المدير العام ، كما يجب أن يكون التقرير موقع بالإمضاء الشخصي للمدقق

- ➢ **التقرير الخاص** : يكتب المدقق تقريرا خاصا حول الاتفاقيات التي أبرمتها المؤسسة مع الغير والمنصوص عليها قانونا ويتضمن هذا القرير ما يلي :[2]
  - ✓ قائمة الاتفاقيات المبرمة والمستفيدين منها.
  - ✓ شروط إبرامها ورأيه حول هذه الاتفاقيات.

[1] محمد خضير ، مرجع سبق ذكره ،ص 56 .

[2] نفس المرجع ، ص 57.

كما أن على المدقق أن يتأكد قبل كتابة هذا التقرير من عدم وجود اتفاقيات أخري جديدة لم يكن على دراية بها ، بالإضافة إلى التقريرين العام والخاص هناك تقرير حول نظام الرقابة الداخلية (يستخرج عيوب ومزايا نظام الرقابة الداخلية ويقدم للإدارة حتى تكون على علم بمدى كفاية نظام رقابتها الداخلية).

خلاصة الفصل الأول :

بعد دراستنا لهذا الفصل و الخاص بالإطار العام لتدقيق الحسابات يمكن أن نستخلص بأن التدقيق عمل منظم له خصائص و فروض ، يعمل على تجميع و تدقيق موضوعي للأدلة المتعلقة بالأحداث و التصرفات الاقتصادية من أجل التأكد من درجة التوافق بين هذه المعلومات و المعايير الموضوعة مع توصيل النتائج للمستخدمين و ذوي الاهتمام كما أنها تشمل على العديد من الأنواع يعمل كل واحد منها على تحقيق غرض معين ،حيث أصبح التدقيق ذو أهمية كبيرة في ظل الاقتصاديات الحديثة و يظهر هذا في تطور المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق و المعايير المهنية.

كما نصت هذه المعايير على الضوابط و الأسس التي تحكم قسم التدقيق بما يمكنه من تحقيق أهدافها بكفاءة و هذا بالاعتماد على تقنيات و أدوات و إتباعه لمراحل من أجل التطبيق السليم له.

الفصل الثاني:

حوكمة المؤسسات و أهم مبادئها الدولية

تمهيد الفصل الثاني :

لقد مر العالم في السنوات الأخيرة بالعديد من التغيرات تمثلت أساسا في العولمة و الفضائح و الانهيارات التي مست كبريات المؤسسات في العالم ، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق كأداة رقابة تضمن قدرت المؤسسة على مواكبة الخطى المتسارعة و المتغيرات التي يمر بها العالم .

كما أصبحت الحاجة ملحة إلى دعم حوكمة المؤسسات التي ترتكز على التدقيق باعتباره من الآليات التي تقوم عليها ، فتقييم نظام الرقابة الداخلية و تقوية العلاقة بين أطراف حوكمة المؤسسات تعد من الأمور الضرورية لاستمرار المؤسسة و قدرتها على تحقيق أهدافها .

ولإلمام أكثر بمهام التدقيق في دعمه لمبادئ الحوكمة ارتأينا إلى تقسيم هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لحوكمة المؤسسات .

المبحث الثاني : مبادئ حوكمة المؤسسات.

المبحث الثالث : علاقة التدقيق بحوكمة المؤسسات.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لحكومة المؤسسات

تعتبر المؤسسة من العناصر الأساسية في تنمية أي مجتمع كان فبنيتها الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية وتفاعلها مع المحيط الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى الأحداث التي شهدها العالم من فضائح و أزمات مست كبريات المؤسسات في العالم ، أدت إلى اهتمام الحكومات و المنظمات الدولية و الباحثين سواء كانوا اقتصاديين أو اجتماعيين بهذه الخلية فتطبيقها في المؤسسة ما هو إلا إسقاط لسبل تنميتها انطلاقا من ضمان مصالح و أهداف المتعاملين فيها ومعها.

المطلب الأول : أسباب ظهور حوكمة المؤسسات

هناك عدة أسباب لظهور حوكمة المؤسسات نذكرها في ما يلي :

أولا : نظرية الوكالة

يعتبر الفصل بين الملكية و التسيير من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة.

1- تعريف نظرية الوكالة:

يعتبر جانسن و ماكلينغ jensen & macling من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة بهذا المصطلح فعرفوها على أنها : " تعاقد بين عدة أطراف و فيه المالك أو الأصيل (الموكل) يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين)من أجل تنفيذ المهام و بالتفويض تصبح لهم السلطة في اتخاذ القرار" .[1]

كما تعرف على أنها :" عقد يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخص أخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه ، مما يؤدي إلى تفويض الموكل الرئيسي جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل ".[2]

كما وصفت نظرية الوكالة في المؤسسة بأنها : مجموعة من العلاقات التعاقدية ، وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها .[3]

---

[1] عمر علي عبد الصمد ، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية ، 2009 ، ص3 .

[2] نفس المرجع ، ص 5.

[3] طارق عبد العال حمادة ، **حوكمة المؤسسات – مفاهيم – المبادئ – التجارب** ،، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 67 .

وبالعودة إلى بعض مميزات الوكالة نجد : [1]

- **تناظر العلاقة** : الأصيل يفوض الوكيل فله حرية القرار ، فالمشكل الذي قد يواجه الأصيل هو ما يجب فعله حتى يختار الوكيل القرار الأمثل.
- **علاقة ناشئة تلقائيا** : نشأت هذه العلاقة من استقلالية و تفكير الأفراد ،كل طرف يرى أن ما يجب أن يفعله يحقق منافع .
- العلاقة بين الأفراد مجسدة بعقود يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية.
- سبب هذه العلاقة تعدد التحويلات الوكالية.

2- علاقة الوكالة بين أصحاب المصالح

هذه العلاقة بين المالك و المسير يمكن تحويلها بين مسير ومستخدم الذي قد يمثل الكثير من الأحيان قاعدة هذه العلاقة ، فعلى المسير نقل هذه الوكالة إلى مستخدميه و محاولة ترسيخه لثقافة تنظيمية لديهم تجعلهم يعون في نشاطهم بالعمل الذي يقوم به المسير ، و الذي طبعا يترتب عنه تكاليف وكالة خاصة في تحويله لهم ،كما يجب أن يوفر للمستخدمين ما هم محتاجين له من أجل تحقيق الهدف الجماعي فمثلا توفير الوسائل و الموارد التي تجعل المستخدم يبدع و ينشئ القيمة ، فبهذه الطريقة يتمكن المسير من إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تؤثر على قراره و تعرقل العلاقة بينه و بين الأصيل ، من خلال تحويل المسير لعلاقة الوكالة ، يتبين أنه قد قام بدور وسيط بين المالك و المستخدم . كما أن للمؤسسة أطراف خارجيين لديهم مصالح مباشرة و غير مباشرة معهم فعلى هذا المسير أن يحسن التفاوض معهم في الوقت المناسب حتى يقلل من التكاليف في النشاطات الاقتصادية التي تربطه معهم و تحقيق أرباح إضافية ربما تكون غير متوقعة .[2]

3- تكاليف الوكالة

تولد علاقات الوكالة مشاكل ناتج عن تضارب المصالح فالهيكل التنظيمي للإدارة يجب أن يكون مهيكلا بصفة محكمة حتى يتم التخفيف و التقليل من حدة هذه المشاكل ، و هذا بوضع نظم توجيه و مراقبة من أجل تسطير مصالح

[1] طارق عبد العال حمادة ، نفس المرجع ، ص 67 .

[2] نفس المرجع ، ص 69 .

كل فرد سواء كان أصيل أو وكيل حيث عرف بازل تكاليف الوكالة أنها : التكاليف الناتجة عن القيام بعملية تحويلية كتحويل الملكية من الأصيل إلى الوكيل فالربح الذي يأخذه المسير هو تكلفة تحويلية أو تكلفة وكالة [1]

ثانيا : الفضائح المالية

أدت الانهيارات المالية و الفضائح الإدارية بالمؤسسة العملاقة في العديد من الدول و التي كان لها و ما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي و الإداري بالمؤسسات و الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات و الفضائح ، و لعلى من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة انرون للطاقة (Enron) و شركة الاتصالات WorldCom و الشركة الأروبية للأغذية par malate و التي تبين في ما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة و لكن في سلوكيات مطبقيها فما جاء في قضية (أنرون) أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محددة إلا أن إدارة (انرون) لم تتقيد بها ، حيث غض مدققهم الخارجي الطرف عن عملية عدم التقيد و بالتالي في الحالتين أتبعت الإدارة و مدققها الأسلوب اللاأخلاقي.[2]

و هذا ما أدى بالحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون Sardanes-Oxley actif يلزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به و تطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة المؤسسات و الذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام و بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص .[3]

و لقد أثر التشريع الضريبي الجديد الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية على جودة الإبلاغ المالي و هذا فيما يخص إدارة الحسابات حيث يتم التركيز على استخدام معايير المحاسبة بحذافيرها و هكذا إرغام المؤسسة بتوظيف أشخاص على خبرة عالية بمعايير المحاسبة و إلزام المدققين الخارجيين بمقابلة لجنة التدقيق ، و تقديم تقاريرهم إليها ، و كذا تعاونهم مع قسم التدقيق الداخلي أما بالنسبة للتدقيق الداخلي فقد نص على ضرورة استقلاليته و يجب أن يقوم بعمليات تحليل المخاطر قبل الإقدام على وضع أي خطة للتدقيق ، و الاقتناع بأن تقرير المدقق الداخلي سيكون له الأثر الرئيسي في إنجاح المؤسسة أما بالنسبة للجان التدقيق التي اعتبرها عنصرا رئيسيا في عمل المؤسسة و خصوصا بعد تركيزها على توظيف أعضائها من ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرات العالية ، فقد حدد هذا القانون مهام كل آلية من آليات

---

[1] هشام سفيان سلواتشي ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مدخل لتطبيق حوكمة المؤسسات و تحسين أداء المؤسسة)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال ، البليدة ، جامعة البليدة ، 2008 ، ص 29 .

[2] ظاهر شاهر القشي ،" **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري**" ،الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 31 .

[3] ظاهر شاهر القشي ، **انهيار بعض الشركات العالمية و أثرها على البيئة المحاسبية** ، المجلة العربية للإدارة ،الأردن،2005 ، المجلد 25، العدد 2 ،ص 13 .

حوكمة المؤسسة و المتمثلة في التدقيق الخارجي ، التدقيق الداخلي ، لجنة التدقيق ، مجلس الإدارة إضافة إلى الإدارة العليا و كذا العلاقة الرابطة في ما بينهم .[1]

ثالثا : العولمة

إن إجراءات العولمة مثل تحرير الاقتصاد و تدوليه و التطور في وسائل الاتصالات و التكامل بين أسواق المال وأيضا التحولات في أشكال ملكية المؤسسات مع زيادة نشاط المساهمين زادت من الحاجة إلى قواعد فعالة لإدارة المؤسسة حيث :[2]

1- أجبرت العولمة العديد من المؤسسات على دخول الأسواق المالية العالمية و بالتالي مواجهة منافسة أكبر لاندماج المؤسسات و عمليات الاستحواذ و التوسع في الأسواق لتحقيق السيطرة على المؤسسات، لذلك فان الحوكمة الفعالة في المؤسسة أصبحت أحد المعايير الأساسية للاستثمار و الإقراض الذي يضعه المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ القرارات الاستثمار و الملكية.

2- يعتبر الاستثمار عبر الحدود عنصرا أساسيا من عناصر الاستثمار ، فقد أجبرت الخصخصة الحكومات و المؤسسات على مستوى العالم على تلبية احتياجات القطاع الخاص الذي يطالب بقواعد إدارة جيدة للمؤسسات.

3- أدت عولمة الأسواق المالية إلى تغيير الأنماط المحلية للتمويل منذ وقت طويل بحيث ازدادت الصعوبات التي أصبحت تواجه المؤسسات للمحافظة على حصولها على التمويل من المصادر المحلية التي كانت – حتى عهد قريب – أسيرة لها إما مباشرة عن طريق امتلاك قدرة كبير من القطاع المالي مثلما كان علية الحال في تيلاندا أو روسيا سنة 1998 ، أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على الحكومة التي كانت بدورها تسيطر على القطاع المالي كما كان عليه الحال في كوريا قبل عام 1998 ، أما الأن فقد أصبح من غير الممكن الاعتماد على هذه المصادر ، البنوك المحلية و مؤسسات التمويل غير مصرفية لتوفير التمويل قليل التكلفة لأنه أصبح عليها بشكل متزايد مواجهة الحقائق للعولمة المتمثلة في :

- التكلفة العالمية لرأس المال بعد تعديلها وفقا للمخاطر .
- القواعد الدولية المتشددة لإدارة و عمل المخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان.

---

[1] نعيم دهمش ،**الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها** ، المجلة العربية للإدارة ، الأردن ،2004 ،المجلد 23، العدد 4 ، ص 1.

[2] عثماني ميرة ، **اهمية تطبيق الحوكمة في البنوك و أثرها على بيئة الأعمال** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة المسيلة ، ص-ص 28-29 .

- ازدياد عمليات الاندماج الدولية في القطاع المصرفي .

و قد أدت هذه الضغوط على القطاع المصرفي إلى أن تتوخى البنوك الحذر عند قيامها بعملية تمويل المؤسسات حيث أصبحت تعتمد ضمنيا على المتغيرات الخاصة بحوكمة المؤسسات ضمن طريقتها للتصنيف الائتماني للمؤسسات التي تقترض أموالا من البنوك [1].

المطلب الثاني : ماهية حوكمة المؤسسات

يجب في البداية تحديد مفهوم واضح لحوكمة المؤسسات حيث أن تعريفاتها متعددة تتراوح بين تعريفات ضيقة تحصرها في إطار القوانين و المعايير المحاسبية و متطلبات الإفصاح و ترتيبات الرقابة الداخلية ، إلى تعريفات واسعة النطاق تجعل من الحوكمة المكون الأساسي في طريقة تحديد الأهداف و تنفيذها في المؤسسة .

أولا : نشأت مفهوم حوكمة المؤسسات

نشأ مفهوم حوكمة المؤسسات بعد ظهور نظرية الوكالة و ما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة و المساهمين و أصحاب المصالح بصفة عامة و هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين و قواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسة ، ففي عام 1997 قام كل من (Jonson and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات و إبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية و الإدارة ، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم تريدواي (Treadway) و التي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية و ذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية و تقوية مهمة التدقيق الخارجي أمام مجلس إدارة المؤسسات .

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات Cadbury في ديسمبر 1992 تقريرها و المشكل من قبل الإدارة تلتقارير المالية و سوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات ، و لقد أخذت حوكمة المؤسسات بعدا أخر بعد حدوث الأزمات المالية و الفضائح

[1] نعيم دهمش ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001 وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي بعنوان مبادئ حوكمة المؤسسات و هو أول اعتراف رسمي دولي بذلك المفهوم.[1]

ثانيا : تعريف حوكمة المؤسسات

على المستوى العلمي لا يوجد تعريف موحد متفق علية بين كافة الاقتصاديين و القانونيين لمفهوم حوكمة المؤسسات corporut governance و يرجع ذلك الى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية و الاقتصادية والمالية و الاجتماعية للمؤسسات و هو الأمر الذي يؤثر على المجتمع و الاقتصاد ككل و في ما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم .

تعريف 01 : هو نظام متكامل للرقابة المالية و الغير مالية و الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة و الرقابة عليها فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي هي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسات لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. [2]

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة المؤسسات على أنها :" النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات و التحكم فيها و بأنها تختص بمجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها أو مجلس مديريها و شركائها و أصحاب المصالح الآخرين المرتبطين بها ، كما توفر حوكمة المؤسسات الهيكلة التي يتم من خلالها وضع أهداف المؤسسة و تحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف و مراقبة أداء المؤسسة ، و ينبغي أن توفر الحوكمة الحوافز الملائمة للمجلس الإدارة ،للسعي نحوى تحقيق هذه الأهداف التي تنصب في مصلحة المؤسسة و شركائها .[3]

كما عرفتها كذلك بأنها : "ذلك الإطار الذي ينبغي أن يضمن التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة، والرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة ، وكذا مسائلة مجلس الإدارة أمام المؤسسة و المساهمين.[4]

كما يرى البعض أنها " بمثابة الآلية التي تجعل من الأطراف الكثيرة و المتباينة تساهم في رأس المال و الخبرة والعمل و تحقيق من ورائها منفعة مشتركة و أن الجميع في مسؤولية العمليات يبقى حملة الأسهم من المستثمرين هم الذين يطلبون الربح بوصفهم أصحاب المال الذين لا يشتركون في العمليات التشغيلية ,إنما يقفون على رأس الإدارة في الهيئة العليا التي

[1] زايدي مراد ، **"البعد الاستراتيجي لحوكمة المؤسسات"** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر ، يومي ،07- 08 ،ماي ، 2012 .

[2] محمد مصطفى سليمان ،"**حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري** "، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 31 .

[3] جون سولفيان ، و اخرون ، حوكمة الشركات في القرن الواحد و العشرون ، ترجمة سمير كرم ، مركز المشروعات الدولية ، أمريكا ، 2009 ، ض 3 .

[4] Organisation For Economic Co-Operation And Development, «Using the OECD Principles of Corporate Governance a **boardroom perspective**», Paris,2008, p:15.

تضع الاستراتيجيات والتوجيهات وتراقب وتشرف وتقيم. ويمكن القول أن الهيئة أو مجلس الإدارة يمثل هيكل الحكم و أن عملياته هي المراقبة و التقييم و رسم الخطوط و الاتجاهات الرئيسية المشتركة.[1]

انطلاقا من التعريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة المؤسسات و هي :

1- مجموعة من الأنظمة و القوانين و القواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسة.

2- تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة و المديرين و المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى.

3- التأكيد على أن المؤسسة يجب أن تداره لفائدة أصحاب المصالح.

و يمكن استنتاج الخصائص التي تتميز بها حوكمة المؤسسات في الشكل التالي :

الشكل رقم 03 : خصائص حوكمة المؤسسات

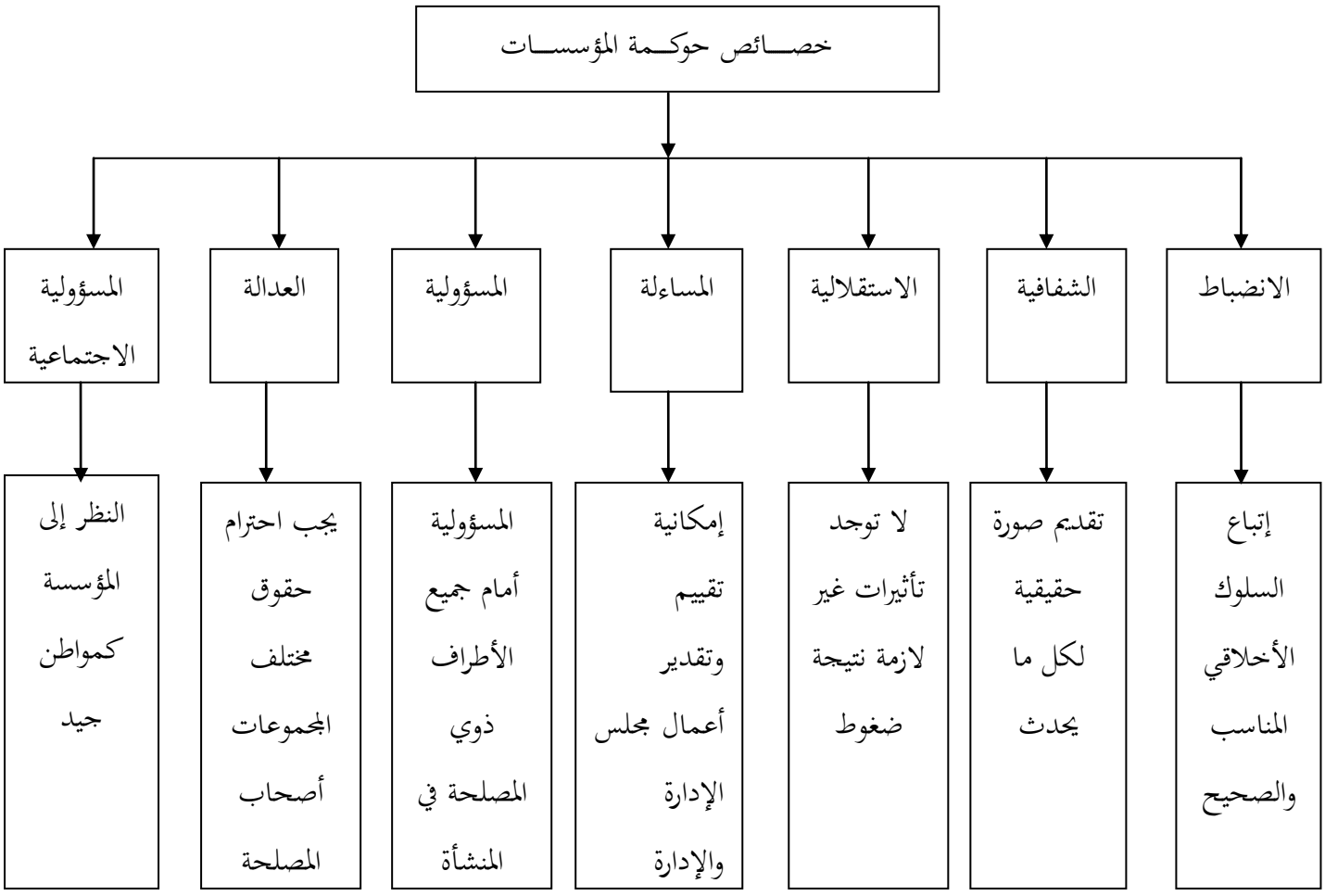

المصدر: طارق عبد العال حمادة،"**حوكمة المؤسسات – مفاهيم – المبادئ – التجارب**"،مرجع سبق ذكره،ص23.

[1] سرمد كوكب جميل ، **معايير الحكم الصلح في بيئة الأعمال** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 37/36 ، 2006 ، ص 80 .

ثالثا :نظام حوكمة المؤسسات

.يعد نظام الحوكمة من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية و بتفعيل و أحكام آليات السوق ، وفي الوقت نفسه فهو نظام يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول و لأي مؤسسة من المؤسسات و تتلخص مدخلات حوكمة المؤسسات و كيفية تشغيلها و مخرجاتها في ما يلي : [1]

1- **مدخلات النظام** : حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات ، و ما يتعين توفيره لها من متطلبات ، سواء كانت متطلبات قانونية ، إدارية ، أو اقتصادية.

2- **نظام التشغيل** : و يقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة ، و كذلك المشرفة على هذا التطبيق وكذا جهات الرقابة و كل أسلوب إداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة ، و في تشجيع الالتزام بها و في تطوير أحكامها .

3- **مخرجات نظام الحوكمة** : الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها و لكنها أداة و وسيلة لتحقيق نتائج و أهداف يسعى الجميع لتحقيقها فهي مجموعة من المعايير و القواعد و القوانين المنظمة للأداء و الممارسات العلمية ، والتنفيذية للمؤسسات ، و من ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصلح و تحقيق الإفصاح و الشفافية فالحوكمة أداة تسمح بتحسين الجوانب التالية :

- حماية حقوق المساهمين.
- حماية حقوق اصحاب المصالح.
- تحقيق الافصاح و الشفافية.
- تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.

ومنه يمكن أن نستخلص أن نظام حوكمة المؤسسات يتضمن مجموعة من المتطلبات ، القانونية و التشريعية والإدارية و الاقتصادية ،كمدخلات و التي تحكمها منهجيات و أساليب و تستخدم في ذلك آليات كالتدقيق الداخلي التدقيق الخارجي ، لجنة التدقيق ، مجلس الإدارة ، المنظمات المهنية و الجهات الرقابية و التي تتفاعل فيما بينها و هذا من اجل تحقيق مخرجات تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.[2]

[1] حساني رقية و اخرون ،"**آليات حوكمة الشركات و دوره في الحد من الفساد المالي و الإداري** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، يومي 06- 07 ماي ، 2012 ، ص – ص 06-07

[2] حساني رقية و أخرون ، نفس المرجع ، ص 07.

رابعا: أهمية حوكمة المؤسسات

منذ عام 1997 و مع انفجار الأزمة المالية العالمية الأسيوية أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة المؤسسات و الأزمة المالية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال و العلاقات فيما بين مؤسسات الأعمال و الحكومة ، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت أثناء الأزمة تتضمن عمليات و معاملات الموظفين الداخليين و الأقارب و الأصدقاء بين المؤسسات و بين الحكومة و حصول المؤسسات على مبالغ هائلة من الديون القصيرة الأجل ، و في الوقت نفسه حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور و إخفاء هذه الديون من خلال طرق محاسبية مبتكرة و ما إلى ذلك من سلسلة تلاعب المؤسسات في قوائمها المالية أظهر بوضوح أهمية حوكمة المؤسسات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية قريبة من الكمال .[1]

كما أن العولمة وتحرير أسواق المال العالمية فتحت أبوابا جديدة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح كبيرة، وأصبح لزاما عليهم البحث عن المؤسسات التي بها هياكل سليمة، والتي تمارس الحوكمة لإدارة المؤسسة وتسمح لهم بالمشاركة في الإشراف عليه، لذلك تعتبر الحوكمة من ضمن المعايير الدولية المعتمدة للحكم على الاقتصاد الوطني، كما أنها في جانب آخر تساهم في ضمان حقوق المساهمين في المؤسسة، وتعد واحدة من أهم الآليات والمعايير التي تساهم في قياس مدى انتظام وكفاءة أسواق رأس المال الصاعدة والمتطورة فحوكمة المؤسسات تقوم أساسا على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة، والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم .وتهدف إلى زيادة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء المؤسسات، وترشيد إتخاذ القرارات فيها ، ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم، وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالمؤسسة .[2]

[1] محمد حسين يوسف ، **محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر** ، بنك الاستثمارات القومية ، مصر ، جوان 2007 ، ص-ص 15-16 .

[2] نفس المرجع ، ص 03 .

خامسا : الأطراف المرتبط بمفهوم حوكمة المؤسسات .

هناك اربعة أطراف مرتبطة بحوكمة المؤسسات نلخصها في الشكل الأتي :

الشكل رقم 04 : الأطراف المرتبطة بحوكمة المؤسسات

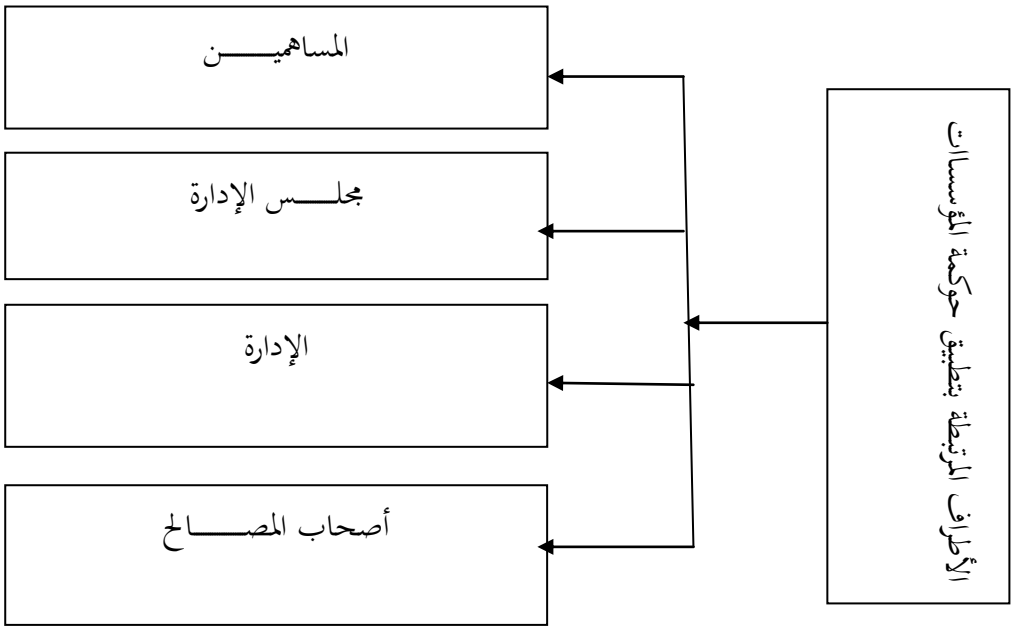

المصدر :محمد مصطفى سليمان ،"**دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري**"،دراسة مقارنة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 19.

هذه أطراف تتأثر و تؤثر في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات نشرحها فيما يلي : [1]

1- المساهمون : و هم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم و ذلك مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم و أيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل ، و هم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم .

2- مجلس الإدارة : و هم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ، و مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة ،بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم ، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للمؤسسة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3- الإدارة : وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة

[1] محمد مصطفى سليمان ، نفس المرجع ، ص 19 .

و تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة و زيادة قيمتها ، بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين .

4- أصحاب المصالح : و هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين و الموردين والعمال والموظفين، و يجب الملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان ، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد ، في حين يهتم العمال على مقدرة المؤسسة على الاستمرار.

سادسا : أهداف حوكمة المؤسسات

لو لم يكن للحوكمة من الأهداف و المزايا التي تدعمها لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية بل و الدول إلى تطبيقها و وضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها ،ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف و المزايا التي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية : [1]

1- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية و زيادة قيمتها .

2- فرض الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية و تدعيم المساءلة المحاسبية بها .

3- ضمان مراقبة الأداء الإداري و المالي و النقدي للوحدات الاقتصادية .

4- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين و المبادئ و المعايير المتفق عليها .

5- تعظيم أرباح المؤسسة .

6- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال .

7- الحصول على التمويل المناسب و التنبؤ بالمخاطر المتوقعة .

8- تحقيق العدالة و الشفافية و محاربة الفساد .

9- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة و تفعيل التواصل معهم .

[1] محمد احمد إبراهيم ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية** ، جامعة بنها ، مصر ، 2007 ، ص ص 15-16 .

أما فيما يخص مقومات حوكمة المؤسسات و التي تمثل الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم على تطبيق الحوكمة في المؤسسات و هي : [1]

1- توفر القوانين و اللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري لمتابعة المؤسسات الاقتصادية .

2- وجود لجان أساسية منها لجنة التدقيق تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية .

3- وضوح السلطات و المسؤوليات بالهيكل التنظيمي للمؤسسة .

4- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدات الاقتصادية.

المطلب الثالث : محددات و آليات حوكمة المؤسسات

لحوكمة المؤسسات محددات و آليات داخلية و خارجية نستعرضها في هذا المطلب كما يلي :

أولا : محددات حوكمة المؤسسات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى وجود مجموعتين من المحددات محددات داخلية و أخرى خارجية نذكرها في ما يلي : [2]

1- المحددات الداخلية : تشير المحددات الداخلية إلى القواعد و الأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين ، و التي يؤدي توافرها من ناحية و تطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وتشمل :

- آلية توزيع السلطة داخل المؤسسة.
- الآلية و القواعد و الأسس المنظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في المؤسسة.
- الدولة : العلاقة بين الجمعية العامة للمؤسسة و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين و وضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

2- المحددات الخارجية: و تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشمل على سبيل المثال:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال ، و المؤسسات و تنظيم المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية و الإفلاس) و (هيئة سوق رأس المال و البورصة) في إحكام الرقابة على المؤسسات.

---

[1] Adrian fares, corporate governance in Egypt from a banking perspective, workshop(2) : CG from a banking perspective (CIPE), Egypt, February 5.2003, p:2

[2] كمال بو عظم – زايدي عبد السلام ، **حوكمة الشركات و دوره في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية و الحد من وقوع الأزمات** ، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسة ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، أيام 18-19 نوفمبر ، 2009 .

- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات .
- كفاءة الأجهزة و الهيئات الرقابية (هيئة سوق رأس المال و البورصة) في إحكام الرقابة على المؤسسات بالإضافة إلى توافر المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة و التدقيق و مؤسسات التصنيف الائتماني و الاستثمارات المالية.

ثانيا : آليات حوكمة المؤسسات

يمكن تصنيف آليات حوكمة المؤسسات إلى آليات داخلية و أخرى خارجية كما يلي :

1- الآليات الداخلية : تصنف آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة و فعالية المؤسسة ، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها و هي كما يلي : [1]

- **مجلس الإدارة** : يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة إذ أنه يحمي رأسمال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ،و ذلك من خلال الصلاحيات القانونية في تعيين و إعفاء و مكافئة الإدارة العليا ،كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية المؤسسة ، و يقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، و يراقب سلوكها و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة .

و لكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة يلجأ إلى تعين مجموعة من اللجان من بين أعضاءه غير التنفيذيين من أبرزها ما يلي :

- ✓ **لجنة التدقيق** : عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين على انها :لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المدقيقين الخارجين ومناقشة عملهم وعلاقتها مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية .[2]
- ✓ **لجنة المكافئات** : توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة المؤسسات التوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافئات من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين و في مجال المؤسسات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافئات أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة ، و ذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في

[1] حساني رقية و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 14 .

[2] جورج دانييل غالي ، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الالفية الثالثة** ، الدار لجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 76 .

الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية ، و تتمثل وظائف اللجنة في تحديد الرواتب و المكافئات و المزايا الخاصة بالإدارة العليا .[1]

- ✓ **لجنة التعيينات** : يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة و الموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم و خبراتهم ، المحددة من المؤسسة و لضمان الشفافية في تعين أعضاء مجلس الإدارة

و بقية الموظفين فقد وضعت هذه اللجنة مجموعة من الواجبات ،منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين و تقييم مهاراتهم باستمرار و توخي الموضوعية في عملية التوظيف و كذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها .[2]

- ➢ **التدقيق الداخلي** : تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة إذ أنها تعزز هذه العملية و ذلك بزيادة قدرة الموظفين على مساءلة المؤسسة ، حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسة المملوكة للدولة ، و تقليل مخاطر الفساد المالي و الإداري ، فهو نشاط تأكيد و استشارة مستقلة و موضوعية الهدف منه إضافة قيمة و تحسين عمليات المؤسسة ، فهو يساعد هذه الأخيرة عن تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط و منظم لتقييم و تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر و الرقابة و الحوكمة ، و يتم تقوية استقلاليتها عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق الداخلي بشكل مباشر .

2- **الآليات الخارجية** :تتمثل آليات حوكمة المؤسسات بالرقبات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ومن امثلة هذه الآليات ما يلي :

- ➢ **منافسة سوق المنتجات و(الخدمات) و سوق العمل الإداري** : تعد أحد الآليات المهمة لحوكمة المؤسسات ، و ذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح أو أنها غير مؤهلة إنما سوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس الحقل الصناعي ، وبالتالي تتعرض للإفلاس إذ أن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب السلوك الإدارة .
- ➢ **الاندماج و الاكتتاب** : مما لا شك فيه أن الاندماج و الاكتتاب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في المؤسسات في أنحاء العالم ، لأن الاكتتاب آلية مهمة من آليات الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال و بدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ، حيث غالب ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتتاب أو الاندماج .

[1] حساني رقية و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.
[2] نفس المرجع ص 17.

- **التدقيق الخارجي** : يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ولتحقيق ذلك يجب عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات ، و مع تزايد التركيز على دور مجلس الإدارة ، و على وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي و الاستمرار في تكليفه ، حيث أن لجان التدقيق المستقلة و النشيطة سوف تطلب تدقيق ذو نوعية عالية ، و بالتالي اختيار المدققين الأكفاء.

  و المتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة .

- **التشريعات و القوانين** : غالبا ما تشكل و تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة ، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم .

المبحث الثاني : مبادئ حوكمة المؤسسات

يقوم تطبيق الحوكمة على مجموعة من المبادئ و التي تعرف بمبادئ الحوكمة ، إن هذه المبادئ كما نعرفها اليوم ليست جديد أو مخترعة و لكن التطورات العالمية المتسارعة و توالي الإخفاقات في مؤسسات مختلفة حول العالم في السنوات القليلة الماضية ، وقد أخذت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على عاتقها هذه المهنة على الصعيد العام ، وقامت لجنة بازل للإشراف المصرفي بهذا الدور فيما يخص المؤسسات المصرفية مستلمة مبادئها عن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الأخذ بالطبيعة الخاصة للمؤسسات المصرفية ، كما توالت جهود بعض المنظمات الدولية في وضع مبادئ حوكمة المؤسسات أمثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة المؤسسات حسب منظمة التعاون الاقتصادي ولجنة بازل

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي ومبادئ لجنة بازل .

أولا : مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي

هناك عدة مبادئ حسب هذه المنظمة نذكرها فيما يلي:

1- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات : ينص المبدأ الأول لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن حوكمة المؤسسات على ما يلي :

ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات أن يشجع على الشفافية و كفاءة الأسواق و أن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشراقية و التنظيمية و التنفيذية ، ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة المؤسسات فإنه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي مؤسس فعلا يمكن كافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة ، وعادة ما يظم إطار حوكمة المؤسسات عناصر تشريعية و تنظيمية و ترتيبات للتنظيم الداخلي و الالتزامات الاختيارية و ممارسة الاعمال التي هي ناتج الظروف الخاصة بالدولة و تاريخها و تقاليدها.[1]

ولكي يكون هناك ضمان لوجود اطار فعال لحوكمة المؤسسات هناك مجموعة من الارشادات و العوامل التي يجب اخذها بعين الاعتبار وهي :[2]

- ينبغي وضع إطار حوكمة المؤسسات بهدف أن يكون ذو تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل

[1] محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

[2] Olivier Meier, Guillaume Schier , entreprises multinationales startégie , restruction, ,gouvernance , DUNOD , paris ,2005 , p 272.

و نزاهة السوق

- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية و التنظيمية التي تؤثر على ممارسة حوكمة المؤسسات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافق مع أحكام القانون و ذات شفافية و قابلة للتنفيذ.
- ينبغي أن تكون المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة .
- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية السلطة و النزاهة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية ، فضلا عن أحكامها و قراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب ، وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

2- حقوق المساهمين :إن للمساهمين حقوق ملكية معينة فعلى سبيل المثال يمكن شراء أو بيع أو نقل ملكية السهم ، كذلك فإن حق الملكية يخول المساهم حق المشاركة في أرباح المؤسسة مع تحديد مسؤوليته بقيمة استثماره ، بالإضافة إلى هذا فإن تملك السهم يتيح الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة كما يتيح حق التأثير في هذه الأخيرة ، خاصة من خلال المشاركة في الاجتماعات العامة للمساهمين ، ولكن من الناحية العملية من الصعب إدارة المؤسسة عن طريق استفتاءات المساهمين فكيانهم يتكون من مجموعة من الأفراد أو المؤسسات الذين تتفاوت اهتماماتهم وأهدافهم والأفاق الزمنية لاستثماراتهم فضلا عن تفاوت قدراتهم، بالإضافة إلى هذا فإن إدارة المؤسسة ينبغي أن تمتلك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط على نحو يتسم بالسرعة وفي ضوء هذه الحقائق وكذا في ضوء تعقد إدارة شؤون المؤسسة في إطار الأسواق سريعة الحركة و دائمة التغيير لا يكون من المتوقع إن يضطلع المساهمون بمسؤولية إدارة أنشطة المؤسسة ،بل تقع مسؤولية وضع استراتيجية المؤسسة و تشغليها على عاتق مجلس الإدارة و فريق المديرين الذي يتم اختياره ، ويقوم مجلس الإدارة عند الضرورة بالإحلال محل فريق المديرين.[1]

ترتكز حقوق المساهمين في التأثير في المؤسسة على مجموعة من القضايا الأساسية مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة أو غيرها من وسائل التأثير في تشكيل المجلس بالإضافة إلى إدخال التعديلات على الوثائق و المستندات الأساسية للمؤسسة و إقرار التعاملات المالية غير العادية ، وغير ذلك من المسائل الأساسية على ضوء ما يتحدد في العقد

[1] غصان حسام الدين ، **المساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، 2014 ، ص 72.

الأساسي وفي اللوائح الداخلية للمؤسسة ، و تعتبر هذه الحقوق حقوقا أساسية للمساهمين و التي تقرها القوانين في كافة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تقريبا .[1]

3- المعادلة المتكافئة للمساهمين :إن مجلس الإدارة و المديرين وكبار المساهمين قد تكون لديهم فرصة للاطلاع على الأنشطة لتحقيق مصالحهم على حساب مصالح غيرهم من المساهمين ، وعليه يتضمن هذا المبدأ تأكيدا على المعادلة المتكافئة للمساهمين المحليين والأجانب في نطاق أساليب ممارسة سلطة الإدارة بالمؤسسة ولكن لا يتصدى المبدأ للسياسات الحكومية في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين الوسائل التي يتسنى للمساهمين استخدامها لفرض حقوقهم.[2]

القدرة على إقامة الدعوة القانونية والإدارية ضد المديرين وأعضاء مجلس الإدارة ، وقد أظهرت التجربة أن المحدد العام لدرجة حماية المساهمين لحقوقهم تتمثل فيما إذا كانت هناك وسائل فعالة للحصول على تعويضات عن الأضرار مقابل تكلفة مناسبة ودون تأخير زائد ، وتقوي ثقة صغار المساهمين حينما يوفر النظام القانوني الآليات اللازمة لإقامتهم الدعوة القانونية حينما تكون لديهم الأدلة المناسبة التي تدعو اعتقادهم بأن حقوقهم قد انتهكت ، ولكن ثمة مخاطر تتمثل في أن النظام القانوني الذي يمكن المساهمين من إقامة الدعوة ، ولهذا أضافة الكثير من النظم القانونية أحكاما تقضي بحماية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من إساءة استخدام الحق في الدعاوي القضائية ، وتتخذ تلك الأحكام شكل اختبارات لدى كفاية مضمون شكاوي المساهمين ، والتي يطلق عليها مرافق الأمان لأعمال المديرين وأعضاء مجلس الإدارة ، كما تستخدم كمرافق أمان للإفصاح عن المعلومات.[3]

4- دور أصحاب المصلح في حوكمة المؤسسات : يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يراها القانون ، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق استدامة المشروعات القائمة على أسس مالية سليمة .

ثمة جانب أساسي في ممارسات حوكمة المؤسسات يتمثل في ضمان تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى المؤسسات كما يتجه الاهتمام في هذه المؤسسات نحو إيجاد السبل التي تكفل تشجيع أصحاب المصالح في المؤسسة على الاطلاع بمستويات الاستثمار التي تتسم بالكفاءة من الناحية الاجتماعية و التوجه نحو رأس المال البشري والمادي في المؤسسة وتعد القدرة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات ونجاحها في النهاية بمثابة نتيجة في عمل الفريق الذي تحدده الإسهامات

[1] غصان حسام الدين ، نفس المرجع ، ص 65.

[2] طارق عبد العال، **حوكمة الشركات والازمات المالية العالمية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص ص 120 - 121 .

[3] نفس المرجع ،ص 122 .

المقدمة من مجموعة مختلفة من مصادر الموارد من بينهم المستثمرون ، جهات الإقراض ، الموردون ...الخ ، وينبغي أن تدرك المؤسسات أن إسهامات أصحاب المصالح فيها لغرض بناء الثروة ، ويجب أن يشتمل إطار ممارسات حوكمة المؤسسات على إدراك الحقيقة المتمثلة في أن مصالح المؤسسة إنما تتحقق من خلال الاعتراف بمصالح الأطراف المختلفة وإسهاماتهم في نجاحها .[1]

5- **الإفصاح والشفافية** : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة حيث تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات المستندة إلى قوة السوق ، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية حيث تشير تجارب كثير من الدول ذات المؤسسات الكبرى أن الإفصاح يمكن أن يمثل إدارة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات ،و حماية المستثمرين ، ومن شأنها استقطاب رؤوس أموال جديد .[2]

6- **مسؤولية مجلس الإدارة** : يجب أن يضمن إطار الحوكمة التوجيه و الإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المؤسسة و المساهمين حيث :[3]

- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس المعلومات الكاملة، و بحسن النية مع العناية الواجبة و بما يحقق أفضل مصلحة للمؤسسة و المساهمين.
- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع فئات المساهمين.
- على مجلس الإدارة أن يضيف معايير أخلاقية عالية، و ينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار مصالح و اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين.
- مجلس الإدارة مكلف بمجموعة من المهام من بينها:

✓ توجيه و مراجعة إستراتيجية المؤسسة و خطط العمل و سياسة إدارة المخاطر و الموازنات السنوية ووضع الأهداف و مراقبة التنفيذ، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية و عمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار.

✓ ضمان استمرار فعالية أساليب الحوكمة المطبقة مع إجراء التغييرات اللازمة إذا احتاج الأمر.

---

[1] غضبان حسام الدين ، مرجع سبق ذكره ،ص 23.

[2] عثماني ميرة، ،مرجع سبق ذكره ، ص 35

[3] كاترين و آخرون، **غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و الصاعدة و الانتقالية** ،مركز المشروعات الدولية ،أمريكا ، ص 35.

- ✓ اختيار أكبر التنفيذيين بالمؤسسة و تحديد مكافئات و مرتبات و مراقبة أدائهم و تغييرهم إذا لزم الأمر.
- ✓ تدقيق الدخول التي يحصل عليها شاغلوا مناصب الإدارة العليا و تأمين سلامة و شفافية إجراءات تعيينهم و تعين أعضاء المجلس ذاتهم.
- ✓ ضمان تكامل نظم التقارير المحاسبية و المالية، بما في ذلك التدقيق الخارجي و ضمان تنفيذ نظم مراقبة ملائمة خاصة نظم مراقبة المخاطر، الإدارة المالية ، و الالتزام بالقوانين السارية.
- ✓ رقابة إدارة أي تعارض بين مصالح الإدارة و الأعضاء و كيفية استخدام أصول المؤسسة و العمليات التي تتم مع أطراف تابعة أو ذات مصلحة مشتركة.
- ✓ الإشراف على عمليات الإفصاح و الاتصالات.

- ➢ ينبغي على مجلس الإدارة أن يمارس الحكم بموضوعية و استقلالية عن شؤون المؤسسة حيث يتضمن تشكيل لجان من الأعضاء غير تنفيذيين ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل، مع الإفصاح عن صلاحيتها و تشكيلها و إجراءات عملها.
- ➢ حتى يتمكن أعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤولياتهم بطريقة فعالة، فإنه يجب أن تتاح لهم المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب .

قسمت هذه المبادئ سنة 1999 الى مجموعات رئيسية و تم تعديلها سنة 2004 إلى ستة مجموعات رئيسية كما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل رقم 05 : مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،(**OECD 2004**).

ثانيا : مبادئ لجنة بازل

وضعت لجنة بازل إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية و المالية تركز على النقاط التالية:[1]

1- قيم المؤسسات و المواثيق الشرف للتصرفات السليمة و غيرها من المعايير للتصرفات الجيدة و النظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

2- استراتيجية المؤسسة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي و مساهمة الأفراد في ذلك .

3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمن تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة و مدققي الحسابات و الإدارة العليا.

5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي و الخارجي، و إدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح ، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين و الإدارة العليا ، او متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

7- الحوافز المالية و الإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة ، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في الشكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخري .

8- تدقق المعلومات بشكل مناسب داخليا و خارجيا.

[1] عثماني ميرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

المطلب الثاني : مبادئ حوكمة المؤسسات كما وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

تعتبر مبادئ حوكمة المؤسسات التي وضعها البنك الدولي والصندوق النقد الدولي مشتقة من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلا أنها تختلف عن بعضها البعض في أن كل منظمة حاولت التركيز على جانب معين من جوانب حوكمة المؤسسات.

أولا : مبادئ البنك الدولي

يعمل البنك الدولي على تشجيع الدول على تبني أفضل الممارسات الدولية و القيام بالإصلاحات القانونية و التشريعية و يقوم بتقديم الدعم المناسب سواء على المستوى المحلي أو العالمي فيما يخص تبني قواعد لإدارة جيدة للمؤسسات . و يمكن ابراز الإطار العام لمبادئ حوكمة المؤسسات حسب البنك الدولي كما يلي :

1- **على المستوى المحلي** :دعم البنك الدولي بمجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسها و التي تحدد على أساسها مواطن الضعف و القوة فيما يخص إدارة المؤسسات ، مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها. والهدف منها التقويم و دعم الإصلاح التشريعي ، وفي الوقت ذاته تبنى الأعمال التطوعية من القطاع الخاص في هذا المجال ، وهو الأمر الذي يتفق وإطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة الذي يؤكد على الحكومة الجيدة للمؤسسات كعامل أساسي في التنمية .[1]

2- **على المستوى العالمي** : فقد عمل البنك مع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لتوسيع دائرة مبادئ حوكمة المؤسسات خارج نطاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وقد وقع البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مذكرة تفاهم في 11 يونيو 1999 ، وذلك برعاية المنتدى الدولي وقواعد حوكمة المؤسسات ، وكان الهدف الرئيسي للمنتدى هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة على تحسين المعايير التي تستعملها إدارة المؤسسات لتشجيع المساءلة في الإدارة و العدل والشفافية و تحمل المسؤولية وقد توصل البنك الدولي بعد المشاورات مع المنظمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقويم نظم إدارة المؤسسات في الدول النامية ، و صمم هذا النموذج بحيث يتيح الفرصة لتقويم نقاط الضعف والقوة في مختلف الأسواق و أكد على أهمية أن تتضمن قواعد و أسس حوكمة المؤسسات على الاعسار و حقوق الدائنين إلى جانب الشفافية كما يلي : [2]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، " **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات للمحاسبين** "، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2001 ، ص ،ص 708 ، 709 .

[2] يوسف محمد ،"**مدى ارتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديموغرافية** "،ملتقى التنمية الاقتصادية و الحكم الراشد ، الجزائر، ديسمبر ، 2006 ،ص3.

- **الاعسار و حقوق الدائنين** : في محاولة إلى تحسين استقرار النظام المالي بعد أزمة جنوب شرق أسيا ، قاد البنك الدولي مبادرة لتحديد الأسس و الخطط الإرشادية للوصول إلى نظام فعال للإعسار ودعم الحقوق الخاصة بالعلاقة بين الدائنين و المدينين في الأسواق الناشئة ، حيث أتاحه نظم الإعسار للمقرضين الحصول على تقرير أكثر دقة عن مخاطر السعر وشجعت على أن يكون الإقراض في صورة تدفق للأموال بدلا من أن تكون عملية الإقراض توجهها علاقات أو سياسات .
- **الشفافية في النظم المحاسبية والتدقيق** : من أجل الحصول على التقارير المالية للمؤسسة التي تضمن توفر الشفافية والتقديم في الوقت المناسب وتكون صالحة للاعتماد عليها ، سوف يقوم البنك الدولي بتدقيق مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق في عدد من الدول ، ويهدف هذا العمل إلى وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة في الدول موضوع البحث ، والتي يتم تدقيقها على أساس المعايير المحلية والدولية والتي ستؤدي بدورها إلى تسهيل عمليات المقارنة عبر البلاد و تصميم البرامج لدعم طريقة تقديم تقارير مالية للمؤسسات ، وبمعنى أكثر تحديدا فإن الهدف من هذا التدقيق هو تحقيقهم القدرة على مقارنة معايير المحاسبة والتدقيق المحلي مع معايير المحاسبة و التدقيق الدولي .

ثانيا : مبادئ صندوق النقد الدولي

بالإضافة إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدولي للالتزام بالمعايير والقواعد فقد وضع الصندوق قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي من أجل شفافية السياسة المالية النقدية المالية ، وتأكد هذه القواعد على أربعة نقاط : [1]

1- وضوح الأدوار والمسؤوليات.

2- توفير المعلومات للمواطنين.

3- إعداد الميزانية وتنفيذها وتقديم تقارير عنها بطرقة واضحة.

4- التأكيد على النزاهة.

[1] عمر علي عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 46 .

المطلب الثالث : أهداف مبادئ حوكمة المؤسسات و أهميتها

لمبادئ حوكمة المؤسسات أهداف و أهمية كبيرة نذكرها فيما يلي:

أولا :أهداف مبادئ حوكمة المؤسسات

توفر مبادئ حوكمة المؤسسات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للمؤسسة أن تحدد أهدافها و تحدد أيضا كيفية تحقيق هذه الأهداف و تهدف المؤسسة من خلال تطبيقها لمبادئ الحوكمة بما يلي:[1]

1- ضمان تدقيق الأداء المالي و تخصيص أموال المؤسسة ومدى الالتزام بالقانون و الإشراف على مسؤولية المؤسسة الاجتماعية في ضوء القواعد الحوكمة .

2- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها.

3- وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بها) على المديرين أو المحاسبين وصولا إلى قوائم مالية ختامية على أسس و مبادئ محاسبية عالية الجودة.

4- وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على المؤسسة.

5- ضمان الكفاءة في إدارة المؤسسة و الرقابة عليها.

6- التأكد من الإفصاح عن النتائج المادية أو نتائج نشاط المؤسسة و عوامل المخاطرة المتوقعة و الصفقات التي تعقد مع أطراف أخرى و أي ترتيبات تمكن المساهمين بعينهم من الحصول على سيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم في رأس المال ، و أي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة و كبار المديرين التنفيذيين بما يحصلون عليه من مكافئات و المعلومات التي تصف هياكل قواعد إدارة المؤسسة و سياستها.

ثانيا :أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات

إن لتطبيق مبادئ الحوكمة أثر إيجابي كبير على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسة أو الشركة أو على المستوى الكلي أي بالنسبة للاقتصاد ككل.

1- أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة : إن لتطبيق مبادئ الحوكمة أثر إيجابي كبير على المؤسسات و ليس معنى هذا القول أن الحوكمة الفعالة يمكنها أن تضمن وحدها كفاءة المؤسسات إذ أن هناك ببساطة عوامل أخرى تؤثر على أداء المؤسسات إلا أن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات

[1] عثماني ميرة : مرجع سبق ذكره ، ص42 .

استجابة المؤسسة لتخطي التغيرات في بيئة الأعمال و في فترة الأزمات و الفترات الحتمية لهبوط الأعمال ومن بين بعض الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على المؤسسات نذكر منها:[1]

- إن الحوكمة الجيدة في المؤسسات تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال فبالنسبة للبلدان التي تعتمد المؤسسات فيها على الأسواق المالية في التمويل ، نجد أنه بدون حوكمة جيدة في المؤسسة و التي توفر الثقة للمستثمرين فإن المستثمرين الذين يقبلون على المؤسسة هم المقامرون،الأموال الساخنة و التي دائما ما تكون لها تكلفتها و الدليل على ذلك أن عملية المسح التي قام بها ماكينزي سنة 2002 و التي شملت مجموعة من المستثمرين قام بسؤالهم "هل تهتم فعلا بنوعية حوكمة المؤسسات و إذا كان الأمر كذلك فكم قدر ذلك الاهتمام؟" و كانت النتيجة أن المستثمرون يبدون اهتمام كبير بحوكمة المؤسسات، فبالنسبة للمؤسسات الأسيوية فإن 89% من المستثمرين الذين استجابوا لعملية المسح صرحوا بأنهم على استعداد لتقديم مبالغ أكبر للمؤسسات ذات الممارسات الجيدة في الحوكمة (مقارنة بنسبة 81% في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و 83% في أمريكا اللاتينية كما قد يرغبون في دفعه للمؤسسات ذات الحوكمة الضعيفة).
- أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد المؤسسات فيها في تمويلها على البنوك فإن البنوك أصبحت تضع المتغيرات الخاصة بحوكمة المؤسسات ضمن طريقتها للتصنيف الائتماني (أصبح تطبيق الحوكمة اعتبارا ضمنيا للمؤسسات التي تقترض أموالا من البنوك) فقد أوضح بنك "كريدي ليون " في تقريره لعام 2001-2002 أن حوكمة المؤسسة ترتبط ارتباطا و وثيقا بكل من الأداء المال و تقييم الأسهم و بهذا فإن ملاءة المؤسسة بتطبيقها لمبادئ الحوكمة الجيدة.
- ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسات في السوق : وهذا ما توصل اليه الأستاذ الجامعي الأمريكي برنارد بلاك على إثر الدراسة التي قام بها على مجموعة من المؤسسات في روسيا بحيث وجد أن حوكمة المؤسسات لها أثر ضخم على قيمة المؤسسة في روسيا، و هي تعتبر المصدر الأساسي للتباين في النسبة بين القيمة السوقية الفعلية لرأس المال والقيمة السوقية المحتملة لرأس المال.
- إجراءات الحوكمة تؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسة من خلال مساعدة مدراء مجلس إدارة المؤسسة على تطوير استراتيجية سليمة للمؤسسة و ضمان اتخاذ قرارات الدمج و الاستحواذ بناءا على أسس سليمة و أن يقوم تحديد المكافئات على أساس الأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء المؤسسة.

[1] ايرام ميللتين ،**حوكمة الشركات في القرن 21** ، مركز المشروعات الدولية ، أمريكا ،بدون سنة نشر ، ص 34 .

2- أهمية الحوكمة على المستوى الكلي : تؤدي الحوكمة الجيدة إلى نتائج ايجابية على المستوى الكلي من خلال: [1]

- توسيع و تفعيل أداء السوق المالي من خلال تدعيم مبادئ الإفصاح و الشفافية و تحسين نوعية المعلومات ذات الصلة بالحوكمة و توفير البيانات الموثقة المتاحة لسوق الأوراق المالية عن المؤسسة للجميع و في وقت واحد.
- تساعد حوكمة المؤسسات في جذب الاستثمارات من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة و في إجراءات المحاسبة و التدقيق المالي ، و في المشتريات فإن حوكمة المؤسسات تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد.
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين و مع المقرضين من الممكن أن يساعد النظام الجيد للحوكمة على منع حدوث الأزمات المصرفية التي يكون لها في الغالب تكاليف اجتماعية و اقتصادية كبيرة.
- تعزيز ثقة الجمهور في عملية الخصخصة ، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على الاستثمارات، و هو ما يؤدي إلى زيادة العمالة و نمو الاقتصاد بتطبيق الحوكمة الرشيدة للمؤسسات على المشروعات المملوكة للدولة و المزمع خصخصتها.

و يمكن أن يلعب دورا مهما في إعداد تلك المؤسسات للتحديات الجديدة التي تقرضها الملكية الخاصة.

[1] أنا ناغرو ، دكيلقتشي ،" **مبادئ مكافحة الرشوة للقطاع الخاص نحو ثقافة النزاهة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا** ، مقال صادر عن مركز المشروعات الدولية ، أمريكا ،06/30 /2008 ، ص 7 .

المبحث الثالث : علاقة التدقيق بحوكمة المؤسسات

إن الدور الذي يلعبه التدقيق ولجان التدقيق في إنجاح تطبيق الحوكمة وفي إعداد تقارير مالية تتضمن بيانات ومعلومات مالية تتميز بالدقة، التماثل والملائمة ذلك في الوقت المناسب، ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجيين، خاصة المستثمرين.

المطلب الاول : دور التدقيق الحسابات في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة المؤسسات

لمعرفة كيف يمكن التأكد من الربط بين تدقيق الحسابات في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة ينبغي التعرف على بعض الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات ومن هذه الأبعاد نذكر : [1]

أولا: المساءلة و الرقابة المحاسبية

و يعني هذا ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة ، والذين يتعين عليهم ، توفير البيانات و المعلومات اللازمة ، لأن المساهمين لديهم المسؤولية و الحق باعتبارهم ملاكا ، و قد أشارت المعايير الموضوعة من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية 2002 ، و الخاصة بحوكمة المؤسسات إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للمؤسسة .

ثانيا: التدقيق الداخلي

يساعد التدقيق الداخلي في إنجاح الحوكمة و بالتالي تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الرقابة الداخلية التي عليها تقييم الأداء من الجانب المحاسبي و المالي للمؤسسة ،خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر و الرقابة عليها ، فالتدقيق الداخلي يساعد في حماية أموال المؤسسة و الخطط الإدارية الموضوعة ، من خلال ضمانه دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للمؤسسة و المساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية و الرقابية المعتمدة.

ثالثا: التدقيق الخارجي

للتدقيق الخارجي دور مهم و فعال في إنجاح حوكمة المؤسسات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين و الإدارة ، كما انه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتوات في القوائم المالية ، التي تعدها المؤسسة ، و ذلك

[1] عمر اقبال توفيق المشهداني ،" **تدقيق التحكم المؤسساتي في ظل المعايير المتعارف عليها**" ، مجلة اداء المؤسسة الجزائرية ، العدد 2 ، 2012 ، ص-ص 227 -228 .

بعد تدقيقها و التأكد من صحة البيانات و المعلومات الواردة بها ، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية.[1]

ثالث : لجان التدقيق :

تتمثل مهمة لجان التدقيق في تأكيد صحة البيانات و المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير و القوائم المالية ، و ذلك من خلال التدقيق الداخلي و الخارجي و قد أكدت جل الدراسات المنجزة بخصوص حوكمة المؤسسات ضرورة وجود لجان للتدقيق داخل المؤسسة ، فهي التي تسهر على تطبيق الحوكمة و تضمن جودة التقارير المالية و تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن جودتها و بالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة .[2]

رابعا : تحقيق الإفصاح و الشفافية

الإفصاح هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات حيث أن الإفصاح الأمثل و الشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام للمؤسسة و خاصة المالي و لمحاسبي ، يعد من الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق الحوكمة و إنتاج معلومات ذات جودة عالية و بالتالي تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة .[3]

المطلب الثاني : دور التدقيق في تعظيم قيمة الأطراف المستفيدة من حوكمة المؤسسات

للتدقيق دور مهم و فعال في تعظيم قيمة الأطراف المستفيد من حوكمة المؤسسات و ذلك كما يلي :

أولا : تعظيم قيمة العملاء

يضع هذا الأمر المدقق أمام تحدي في سعيه لاكتساب مهارات جديدة تساير التطور في مختلف مجالات العمل في المؤسسة ، ليس هذا فحسب بل تطور اليات تنفيذ مهامه بما يدعم جهود المؤسسة في تعظيم القيمة أو المنفعة المحققة للعميل ، في اطار تغيير النظرة إليه من مجرد مستهلك لمنتجات و خدمات المؤسسة الى شريك في عملية الحوكمة ، وطالما أن تنفيذ الحوكمة تتوقف على كفاءة الرقابة الداخلية في المؤسسة ، فهناك يتضح فاعلية بعد أخر لدور المدقق الداخل

[1] عمر اقبال توفيق المشهداني ، نفس المرجع ، ص 228 .

[2] حاوحادو رضا اخرون ، **مبادئ و ممارسات الحوكمة المحاسبية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات و افاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي .ص4 .

[3] نفس المرجع ، ص 5 .

لزيادة القيمة المتحققة للعميل، من خلال سعيه إلى التقييم الفعال للنظم الرقابية، وتقديم التوصيات الكفيلة برفع مستوى جودتها.[1]

ثانيا : تعظيم القيمة للمساهمين

ينوب مجلس الإدارة عن المساهمين في إدارة أموالهم، وهذا يعني أن المجلس مسؤول بالوكالة عن الوفاء باحتياجات ومصالح المساهمين، والمتمثلة في ضرورة الإفصاح عن مدى فاعليته في إدارة ما أوكل إليه من مهام حيث تمثل التقارير المالية التي يشرف مجلس الإدارة على إعدادها معيارا يتم على أساسه اتخاذ قرارات وسلوكيات من طرف المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وهنا يتضح دور التدقيق كعنصر فعال في ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية وتعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس إدارة المؤسسة ،وكذا مساهمتها بالتعاون مع الإدارات المسؤولة في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ، ومما يدعم الدور الذي يؤديه فريق التدقيق وجوده في موقع الأحداث يعايشها لحظة بلحظة بالمؤسسة ، حيث تساعده هذه الميزة مما يضمن الاستخدام الأمثل لأصول المؤسسة ، وحمايتها من الأخطار التي قد تنشأ نتيجة الغش أو عدم الالتزام بالقوانين والإجراءات المطبقة في المؤسسة .[2]

ثالثا : تعظيم القيمة لأصحاب المصالح

يتمثل أصحاب المصالح في الموظفين و الموردين و الدائنين و الاتحادات النقابية و المجتمع و المحيط ، الذين لهم مصالح فردية أو جماعية في نجاح المؤسسة ، و استمراريتها فهي التي توفر فرص العمل و تدفع الضرائب وتقديم السلع و الخدمات ، فاستمرارية المؤسسة تمثل مصلحة مشتركة للمساهمين و الأطراف الأخرى المرتبطة و المتأثرة بنشاطها ، و لا تتوقف استمرارية المؤسسة فقط على مدى كفاءة و فعالية عملياتها ، بل أيضا التحسين المستمر لتلك العمليات و هنا يبرز دور المدقق حيث يمكنه من خلال التقييم الذاتي للرقابة الداخلية و مساهمتها في إدارة المخاطر و تعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس الإدارة للمؤسسة و الرفع من مستوى كفاءة عمليات المؤسسة و تعظيم ما يتولد عنها من قيمة أو منفعة لأصحاب المصالح .[3]

---

[1] كريمة بابا عيسى ، **اثر فعاليات التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكديمي ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 12 .

[2] نفس المرجع ، ص 13 .

[3] اوصيف لخضر ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2010 ، ص 62.

المطلب الثالث : دور لجان التدقيق في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات

نقوم أولا بالتطرق إلى تعريف و دور لجنة التدقيق كالتالي:

أولا :تعريف لجنة التدقيق

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA)على انها: لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المدققين الخارجين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة ، لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية .[1]

كما عرفت على أنها : هي مجموعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يمثلون الوساطة بين المدقق الخارجي والإدارة والمدقق الداخلي في تنظيم أعمال كل منهم والعلاقة فيما بينهم فضلا عن دراسة واقتراح كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إعطاء الصورة الصادقة حول مدى تمثيل المعلومات للواقع الفعلي للمؤسسة.[2]

ثانيا : دور لجنة التدقيق

لكل لجنة من لجان التدقيق في المؤسسات شكل خاص، بما يعني أن كل لجنة تدقيق ستكون مختلفة تمامًا، ولا يوجد معيار محدد موضوع يمكن استخدامه لتحديد دورها أي أن وجود معيار يناسب لجان كل المؤسسات هو أمر غير واقعي ومع ذلك ، توجد أدلة لتوفير أفضل الممارسات وليس من الضروري أن تكون متعلقة بمؤسسة معينة، ويتمثل دور لجنة التدقيق كالاتي[3]:

1- عملية التدقيق الخارجي: فحص عملية التدقيق الخارجي وعمل توصيات للمجلس فأنه يكون من الضروري

- تحديد الأتعاب، ومدى الاحتفاظ بالمدقق الخارجي على أساس تقييم أدائه.
- النظر في خطط التدقيق الخارجي وطريقة وبرامج العمل خلال العام المالي ونهاية العام.
- التأكد من أن المدقق الخارجي مستقل وأن كل الأمور التي تفسد هذا الاستقلال يتم معالجتها.

2- القوائم المالية : يجب النظر في القوائم المالية وتقرير المدقق المتعلق بها والقيام بما يلي :

- مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وضمان موافقة مجلس الإدارة عليها.
- النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة وتقدير المجالات التي استخدمت فيها.
- تقدير مدى توفير التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمون.

---

[1] جورج دانيل غالي ، مرجع سبق ذكره . ص 76.

[2] نفس المرجع. ص77 .

3 اشرف حنا ميخائيل ، " **تدقيق الحسابات و اطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات** "، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مصر ، ايام 24- 25- 09 ،2005 ، ص 15.

- تقدير اللجنة على مدى فاعلية التدقيق الداخلي.

3- إدارة المخاطر : يجب أن تضمن لجنة التدقيق وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة وأنه يدعم أوجه الرقابة، ويجب أن تضمن لجنة التدقيق أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة وأنها متكاملة مع الممارسات العملية ومتماشية مع آليات اتخاذ القرار.

4- المرونة والتوافق الدائم : الإشراف على النظم والإجراءات الموجودة لضمان أن المؤسسة قادرة على منع واكتشاف والرد على ادعاءات الغش ،و كذا تدقيق دليل السلوك الأخلاقي وتلقي تقرير ملخص عن أي خروج عنه وتقييم أي إجراءات حياله.

5- التحقق الخاص: قد تطلب لجنة التدقيق تحقيقًا خاصًا من المدقق الداخلي أو من المسئول عن الاتساق مع القوانين واللوائح أو المدقق الخارجي أو خبراء خارجيين حينما تكون هناك حاجه إلى استكشاف مشاكل حساسة تقع في نطاقها، وأن هذه التحقيقات الخاصة يمكن أن تحدث في مجالات غير معتادة.

ثالثا : علاقة لجان التدقيق بمبادئ الحوكمة

يعتبر موضوع لجان التدقيق من الأهمية البالغة للتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث أنها مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة وتعمل على تقديم تقاريرها الدورية له، ويتم تشكيل لجنة التدقيق من الجمعية العامة للمؤسسة بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ويتعين عند وضع هذه القواعد الالتزام بها كحد أدنى لعمل لجان التدقيق في المؤسسة ، وقد أكدت معظم الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة المؤسسات على أهمية وجود لجان التدقيق في المؤسسات التي تسعى إلى تطبيق مبادئ الحوكمة، وأشارت إلى أن وجود اللجان يعتبر أحد العوامل الرئيسية لتقييم تطبيق الحوكمة في المؤسسة .

كما وتأتي أهمية دور لجنة التدقيق في مقدمة الآليات التي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات على أرض الواقع مع مجلس الإدارة، والمدقق الداخلي، والمدقق الخارجي .كما أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد أحد المسؤوليات الرئيسية المناطة بالمجلس، ويأتي دور لجنة التدقيق الرئيسي في التحقق من كفاية الرقابة الداخلية .[1]

تاريخيا كانت لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية السنوية التي تعدها الإدارة، واليوم قد امتد هذا الدور ليشمل أيضا ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على أنشطة التدقيق الخارجي، ولغرض تحمل مسؤولياتها الإشرافية بصورة أفضل فإنها تعتمد على ، وظيفة التدقيق الداخلي كأحد الدعائم الأساسية التي تساعدها في تحقيق حوكمة أفضل للمؤسسات ، فهي تعتبر مورد هام لتعزيز ودعم لجنة التدقيق وهذا فيما يخص تقديمها لخدمات التأكيد والاستشارة خصوصا فيما يخص نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما أنها عبارة عن حلقة وصل بين لجنة التدقيق والمستويات الأخرى من الإدارة.[2]

[1] إبراهيم إسحاق نسمان ،"**دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة** " رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ،2009 .ص 46 .

[2] عمر علي عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 112.

خلاصة الفصل الثاني

كان محور هذا الفصل محاولة تقديم نظرة شاملة لمفهوم حوكمة المؤسسات و التطرق إلى أهم مبادئها و إبراز العلاقة بين التدقيق و مبادئ الحوكمة و هذا من خلال العلاقة التعاونية بين التدقيق و باقي أطراف الحوكمة حيث تتمثل هذه الأطراف أساسا في التدقيق الخارجي ، التدقيق الداخلي ،لجنة التدقيق ، مجلس الإدارة ، و كذا الإدارة العليا ، حيث أن درجة التحكم في هذه العلاقة و بين توظيفها ، يؤدي الى مساهمة كبيرة في تطبيق حوكمة المؤسسات ، و كذا تعظيم قيمة الاطراف المرتبطة بحوكمة المؤسسات و المتمثلة في تعظيم قيمة العملاء ، تعظيم القيمة للمساهمين ،تعظيم القيمة لأصحاب المصالح.

الفصل الثالث :

-دراسة ميدانية-

علاقة تدقيق الحسابات بمبادئ الحوكمة

تمهيد الفصل الثالث

نظرا لسعي بعض المؤسسات الجزائرية الى تطبيق حوكمة المؤسسات والتعزيز من آليات تطبيقها خاصة ، وسعيا منا لمعرفة اثر التدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات ارتأينا اختيار جملة من الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة، واختبارها اعتمادا على الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر عينة الدراسة مع الجانب النظري وهذا من أجل توضيح مدى أثر تدقيق الحسابات على حوكمة المؤسسات والعوامل المتحكمة في ذلك وسبل تطبيقها في الجزائر.

وللإلمام اكثر بالدراسة الميدانية ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : الطريقة والإجراءات المتبعة .

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة

انطلاقا من طبيعة الدراسة الميدانية والتي تهدف إلى دراسة وتحليل أثر تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة حيث يشتمل هذا المبحث على الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية .

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من خبراء في المحاسبة ، محاسبين معتمدين ، و أساتذة تخصص محاسبة ومراجعة ، الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية.

ثانيا: أداة الدراسة

1- **إعداد استمارة الاستبيان** : بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب امر تصميم استبيان خصيصا لهذا الغرض وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيراتها التابعة (مبادئ الحوكمة) والمستقلة (تدقيق الحسابات)، ويتكون هذا الاستبيان من جزأين على النحو التالي:

- **الجزء الأول**: الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة و تشمل (الوظيفية، المؤهل العلمي ، الخبرة المهنية).
- **الجزء الثاني**: يتضمن 24 فقرة مقسمة على النحو التالية:
  - ✓ تدقيق الحسابات (المتغير المستقل): يتضمن (10) فقرات تقيس أثر فعالية تدقيق الحسابات.
  - ✓ مبادئ الحوكمة (متغير تابع) : يتضمن (14) فقرة تقيس أثر لجان التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة.

و أغلب الأسئلة كانت لها أجوبة محددة ومغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها، وتم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) الذي يحتمل خمسة إجابات،

وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان، وبالتالي يسهل علينا ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم02:مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: أوما سيكران،"**طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية**"، تعريب إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص284.

2- تحكيم الاستبيان: قبل نشر الاستبيان خضع لعملية تحكيم من قبل أساتذة وباحثين جامعيين مختصين في التدقيق وحوكمة المؤسسات ، ومختصين كذلك في اعداد وإدارة الاستبيان، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم و المنهجية.

و في الأخير وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

3- توزيع الاستبيان: لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 95 استمارة على افراد العينة، اعتمدنا أحيانا طريقة التسليم والاستلام المباشر و أحيانا أخرى قمنا بذلك عن طريق البريد الإلكتروني وبعد جمع الاستبيانات الموزعة قمنا بعملية فرزها وتبويبها فتحصلنا على 68 استمارة صالحة لتمثل عينة الدراسة بعدها قمنا بإقصاء باقي الاستثمارات و المقدرة ب 27 استمارة استبعدت للنقص أو للتضارب الموجود في الإجابات أو لاستلامها بعد الآجال المحدد وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم03 : الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

البيان	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	95	100
الاستمارات المسترجعة	85	89.47
الاستمارات الملغاة (غير كاملة الإجابة)	15	15.78
الاستمارات المفقودة	12	12.63

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

نحاول من خلال هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان.

أولا : الأساليب المستعملة

1– برنامج الجداول الالكترونية (**EXCEL**) لعرض وتحليل البيانات.

2– تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج **S**tatistical **P**ackage For **S**ocial **Sciences (SPSS)** .

3– مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرار، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة.

ثانيا: اختبار ثبات الاستبيان بطريقة "الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) "

من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب حيث أن معامل آلفا كرونباخ يأخذ قيما بين الصفر والواحد (1–0) فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل آلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

- **نتائج اختبار الثبات** : عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات آلفا كرونباخ وجدنا أن قيمته بلغت (0.81) وهي قيمة مقبولة ومعبرة عن صدق الأداة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة الميدانية ، وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

أولا: عرض النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: الفئة الوظيفية، المؤهل العلمي ،لخبرة المهنية.

1- توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي : يبين الجدول التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف مؤهلاتهم وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم 04 : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ليسانس	12	17.9
ماجيستير او ماستر	45	66.2
دكتوراه	11	16.2
المجموع	68	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الاستبيان.

والشكل التالي يوضح تمثيل نسب الجدول السابق كما يلي:

الشكل رقم 06 : تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

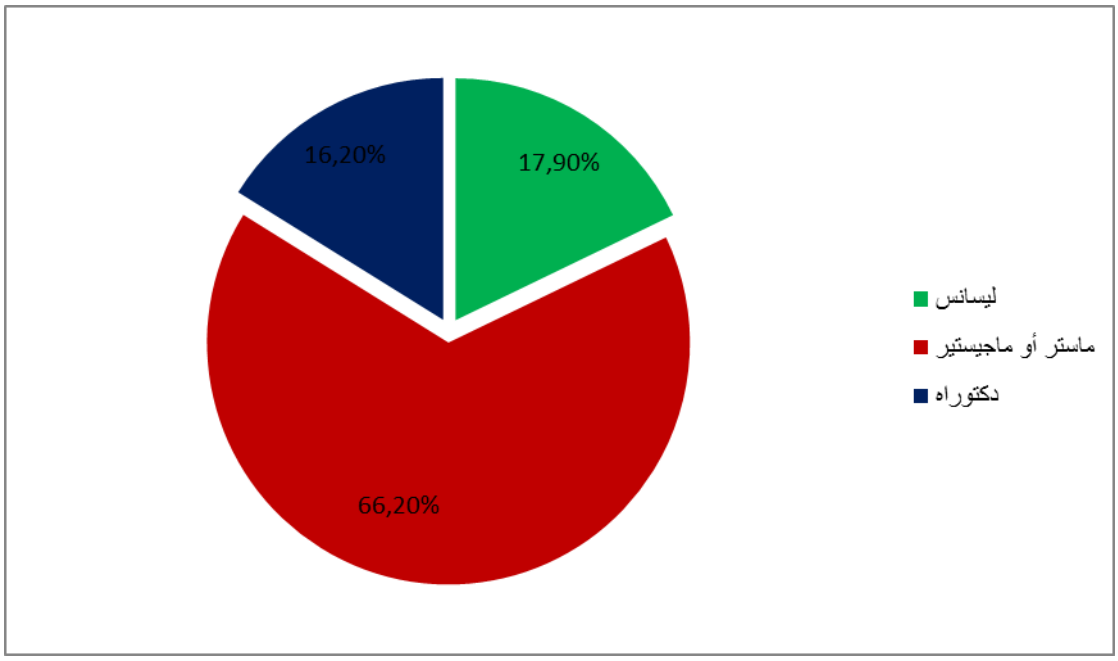

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCEL2010

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة ، حيث نلاحظ أن اغلبية أفراد عينة الدراسة كانوا من مستوي تعليمي ماستر او ماجيستير وهذا بنسبة 66.2% ، أما بالنسبة للأفراد المتحصلين على شهادة ليسانس فكانوا بنسبة 17.6 % و النسبة المتبقية كانت من ذوي الأفراد المتحصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 16.2% و يعود هذا التباين في النسب إلى أن عينة الدراسة الذين تم توزيع الاستبيان أغلبهم متحصلين على شهادة الماستر أو الماجستير

2-توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية: يبين الجدول رقم التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف عدد سنوات الخبرة وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم 05 : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنوات	17	25.4
من 5 إلى أقل 10 سنوات	29	42.6
من 10سنوات فأكثر	22	32.4
المجموع	68	100

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

والشكل التالي يوضح تمثيل نسب الجدول السابق كما يلي:

الشكل رقم 07 : تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

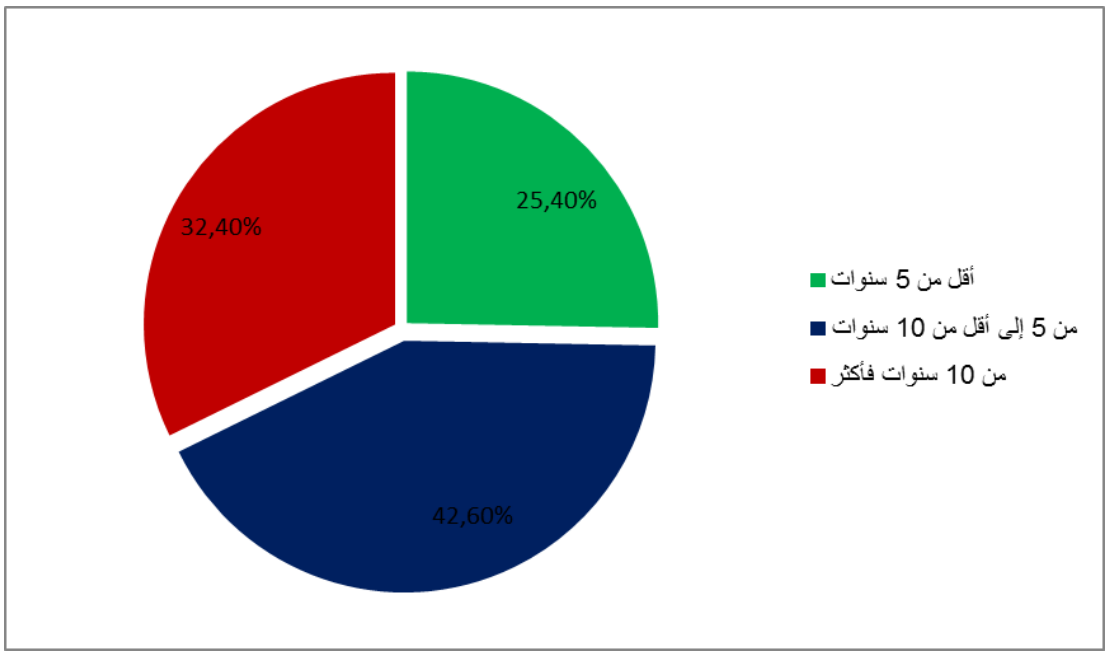

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج EXCEL2010

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون من ثلاث فئات، نلاحظ أن أكثر الفئات تكرارا هي الفئة الثانية وهي أكثر فئة تكرار بنسبة 42.6 %، وتأتي الفئة الثالثة بنسبة 32.4% و الفئة الأولى هي أقل تكرارا بنسبة 25%.

3- توزيع العينة حسب متغير الوظيفة :

الجدول رقم06 : توزيع عينة دراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
خبير محاسب	20	29.9
محاسب معتمد	24	35.3
أساتذة محاسبة ومراجعة	24	35.3
المجموع	68	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان .

والشكل التالي يوضح تمثيل نسب الجدول السابق كما يلي:

الشكل رقم 08 : تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

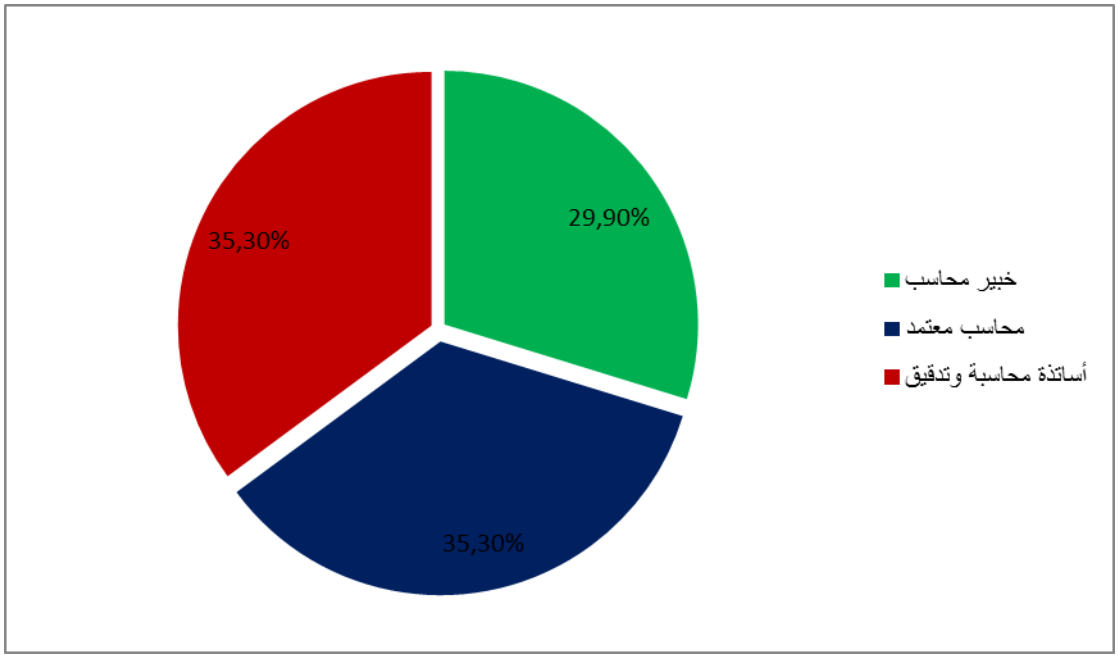

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج EXCEL2010

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الفئة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون من ثلاث فئات ، نلاحظ أن الفئتين الوظيفيتين الثانية(محاسب معتمد) والثالثة (أساتذة تخصص محاسبة و مراجعة) تكررت بنفس النسبة 35.3% ، والفئة الفئة الأولى كانت بنسبة 29.9%

ثانيا: عرض النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة

1– قمنا بحساب الوسط الفرضي من خلال تقسيم مجموع بدائل الاجابة على عددها، وبما اننا استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في بناء الاستبيان فإن:

- عدد البدائل = 5
- مجموع البدائل= 15
- المتوسط الحسابي الفرضي المطلق = مجموع البدائل ÷ عدد البدائل = 15÷ 5 = 3

2– تم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل ايجابي أو سلبي عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي، وتم حساب :

- حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى = 5-1 = 4

- طول الفئة: المدى / عدد التكرارات = 5/4 = 0.8

نضيف النتيجة 0.8 بالتدريج الى الفئات ابتداء من الفئة الاولى وتكون كالآتي:

- ✓ الفئة الأولى: [1- 1.80[تمثل الإجابة غير موافق بشدة.
- ✓ الفئة الثانية: [1.80- 2.60[تمثل الإجابة غير موافق.
- ✓ الفئة الثالثة: [2.60- 3.40[تمثل الإجابة محايد.
- ✓ الفئة الرابعة: [3.40- 4.20[تمثل الإجابة موافق.
- ✓ الفئة الخامسة: [4.20- 5] تمثل الإجابة موافق بشدة.

بعد تفريغ البيانات الموجودة بالاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل تم الحصول على النتائج التالية:

1- نتائج اراء عينة الدراسة حول المحور الاول

الجدول رقم 07: نتائج أراء عينة الدراسة حول جودة تدقيق الحسابات

العبارة		الإجابات					المؤشرات الإحصائية	
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-التزام المدقق بالعناية المهنية تزيد من جودة الخدمة المقدمة	التكرار	12	55	1	–	–	4.16	0.432
	النسبة المئوية	%17.6	%80.9	%1.5	–	–		
2-تعاون مجلس الإدارة مع مديري المؤسسة في وضع نظام الرقابة الداخلية .	التكرار	13	53	1	1	–	4.15	0.505
	النسبة المئوية	%19.1	%77.9	%1.5	%1.5	–		
3-إلتزام المدقق بالإرشادات التي وضعتها الجهات المعنية بالتدقيق .	التكرار	6	62	–	–	–	4.09	0.569
	النسبة المئوية	% 6	%91.2	–	–	–		
4-الإلتزام بالاستقلالية و الموضوعية في إعداد تقارير التدقيق	التكرار	15	52	1	–	–	4.21	0.496
	النسبة المئوية	%22.1	%76.5	%1.5	–	–		
5-المراقبة و المتابعة بعد القيام بعمليات التدقيق للتأكد من مدى الالتزام بالتوصيات المقدمة للمؤسسة .	التكرار	8	59	1	–	–	4.10	0.553
	النسبة المئوية	%11.8	%86.8	%1.5	–	–		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss .

الجدول رقم 08 : نتائج اراء عينة الدراسة حول استقلالية المدقق

العبارة		الاجابات					المؤشرات الإحصائية	
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-عدم وجود علاقات شخصية في المؤسسة التي يتم التدقيق فيها	التكرار	11	57	-	-	-	4.16	0.371
	النسبة المئوية	%16.2	%83.8	-	-	-		
2-إستقلال المدقق في أداء عمله و تحديد اماكن تدخله	التكرار	14	4	49	1	-	3.40	0.336
	النسبة المئوية	%20.6	%5.9	%72.1	%1.5	-		
3-إستقلالية التدقيق عن قسم المحاسبة .	التكرار	6	49	12	1	-	3.88	0.561
	النسبة المئوية	%8.8	%72.1	%17.6	%1.5	-		
4-عد تقديم خدمات اخرى للزبائن أو اتخاذ قرارات هامة في المؤسسة .	التكرار	11	45	2	-	1	4.09	0.556
	النسبة المئوية	%16.2	%79.4	%2.9	-	%1.5		
5-عدم تحيز المدقق وتجنبه تضارب المصالح .	التكرار	12	56	-	-	-	4.18	0.384
	النسبة المئوية	%17.6	%82.4	-	-	-		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

2-نتائج اراء عينة الدراسة حول المحور الثاني

الجدول رقم09: نتائج أراء عينة الدراسة حول التفاعل المدققين مع باقي أطراف الحوكمة

العبارة		الإجابات					المؤشرات الإحصائية	
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-تعاون المدقق الداخلي مع المدقق الخارجي ومساعدته في أداء عمله .	التكرار	14	53	1	-	-	4.19	0.432
	النسبة المئوية	%20.6	%77.9	%1.5	-	-		
2-تقديم المعلومات الكافية و الملائمة من قبل المدقق الداخلي الى لجنة التدقيق و التي تساعدها في أداء مهامها	التكرار	16	51	-	1	-	4.21	0.505
	النسبة المئوية	%23.5	%75	-	%1.5	-		
3-تقديم معلومات الى مجلس الإدارة ومساعدته في أداء مهامه	التكرار	19	46	2	1	-	4.22	0.569
	النسبة المئوية	%19.4	%70.1	%2.9	%1.5	-		
4-قيام مجلس الإدارة برسم السياسات العامة والمحافظة على حقوق المساهمين .	التكرار	15	52	-	1	-	4.19	0.496
	النسبة المئوية	%22.1	%76.5	-	%1.5	-		
5-الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تقدمها الإدارة للمساهمين .	التكرار	17	48	2	1	-	4.19	0.553
	النسبة المئوية	%25	%70.6	%2.9	%1.5	-		
6-تقديم معلومات للإدارة العليا والتي تساعدها بالقيام بوظائفها المتمثلة في التوجيه ،التخطيط والرقابة.	التكرار	22	42	4	-	-	4.26	0.563
	النسبة المئوية	%32.4	%61.8	%5.9	-	-		

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على spss

الجدول رقم10 : نتائج أراء عينة الدراسة حول لجنة التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة

العبارات		الاجابة					المؤشرات	
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- يتم الاشراف و الرقابة من قبل لجنة التدقيق على عملية التقرير والقوائم المالية	التكرار	18	47	1	2	-	4.19	0.563
	النسبة المئوية	%26.5	%69.1	%1.5	%2.9	-		
2 – يعمل التدقيق على ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين و منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية .	التكرار	19	47	1	1	-	4.24	0.605
	النسبة المئوية	%27.9	%69.1	%1.5	%1.5	-		
3 – تقوم لجنة التدقيق بالكشف عن أي اخطار قد تضر اصحاب المصالح .	التكرار	11	53	2	2	-	4.07	0.555
	النسبة المئوية	%16.2	%77.9	%2.9	%2.9			
4 – يعمل التدقيق على ضمان العدالة في الافصاح عن القوائم المالية من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية للمساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة .	التكرار	11	56	1	-	-	4.10	0.396
	النسبة المئوية	%16.4	%82.4	%1.5	-	-		
5 – تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية .	التكرار	9	57	2	-	-	4.10	0.392
	النسبة المئوية	%13.2	%83.8	%2.9	-	-		

6-يعمل التدقيق الداخلي على مساعدة مجلس الإدارة على تدقيق وتوجيه استراتيجية المؤسسة.	التكرار	4	63	1	-	-	4.01	0.440
	النسبة	%5.9	%92.5	%1.5	-	-		
7-تقوم اللجنة بالتحقق من استقلالية المدققين الداخليين و الخارجيين و تقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتهم	التكرار	8	59	1	-	-	4.10	0.352
	النسبة	%11.8	%86.8	%1.5	-	-		
8-يساهم التدقيق في العمل على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح	التكرار	15	50	2	-	1	4.15	0.605
	النسبة	%22.1	%73.5	%2.9	-	%1.5		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

المطلب الثاني: تحليل و تفسير نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المطلب تحليل النتائج المستخرجة من الاستبيانات الموزعة و تفسيرها .

أولا : تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالمحور الأول (تدقيق الحسابات)

سنقوم بتحليل وتفسير نتائج عينة الدراسة المتعلقة أولا بجودة التدقيق وثانيا باستقلالية المدقق

1- تحليل و تفسير نتائج عينة الدراسة حول جودة التدقيق

- **العبارة 01** :(التزام المدقق بالعناية المهنية تزيد من جودة الخدمة المقدمة) جاءت الإجابات في العبارة الأولى بموافق بنسبة 80.9 % وموافق بشدة بنسبة 17.6 % بمتوسط حسابي قدره 4.16 يتجه نحو الاتفاق وانحراف معياري بلغت قيمته 0.409 ، هذا راجع إلى أن العناية المهنية تعتبر من المقومات الأساسية لأي عمل مهني ناجح ، فهي بمثابة قواعد إرشادية يمكن لمدققي الحسابات الرجوع إليها لتدعيم اجتهادهم و زيادة جودة خدماتهم.
- **العبارة 02** : (تعاون مجلس الإدارة مع مديري المؤسسة في وضع نظام الرقابة الداخلية) جاءت الاجابات في العبارة الثانية بموافق بنسبة 77.9 % و موافق بشدة بنسبة 19.1 % بمتوسط حسابي قدره 4.15 يتجه نحو الاتفاق و انحراف معياري بلغت قيمته 0.497 ويرجع ذلك الى الأهمية البالغة للنظام الرقابة الداخلية فهي تعطي المدقق الأساس الذي يبني عليه اختباراته و استنتاجاته ولهذا يجب عل مجلس الإدارة وضع نظام للرقابة الداخلية سليم.
- **العبارة 03** :(التزام المدقق بالإرشادات التي وضعتها الجهات المعنية بالتدقيق) جاءت الاجابات في العبارة الثالثة بموافق بنسبة 77.9 % و موفق بشدة بنسبة 19.1 % بمتوسط حسابي 4.09 قدره يتجه نحو الاتفاق و انحراف معياري بلغت قيمته 0.286 هذا لأن وجود هذه الإرشادات بمثابة المرشد العام للمدقق اثناء القيام بعمله ، كما تعمل على تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها ممارسة مهنة التدقيق ، كما تؤدي زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية للمستثمرين ...الخ
- **العبارة 04** : (الالتزام بالاستقلالية و الموضوعية في إعداد تقارير التدقيق) جاءت الإجابات في العبارة الرابعة بموافق بنسبة 76.5 % و موافق بشدة بنسبة22.1 % بمتوسط حسابي قدره 4.21 يتجه نحو الاتفاق و انحراف معياري بلغت قيمته 0.442 و هذا نظرا لما جاء في

المعايير العامة للتدقيق حيث يجب على المدقق أن يكون نزيها و صادقا و يكشف عن كل الحقائق في تقريره للمالكين .

- **العبارة 05** : (المراقبة و المتابعة بعد القيام بعمليات التدقيق للتأكد من مدى الالتزام بالتوصيات المقدمة للمؤسسة) جاءت الإجابات في العبارة الخامسة بموافق بنسبة 86.8 % وموافق بشدة بنسبة 11.8 % بمتوسط حسابي قدره 4.10 يتجه نحو الاتفاق و انحراف معياري بلغت قيمته 0.352 هذا راجع للأهمية البالغة للمصادقة على القوائم المالية من طرف المدقق لأنها تزيد من ثقة الاطراف المرتبطة بالمؤسسة من بنوك ومستثمرين ...الخ

2- تحليل وتفسير نتائج أراء عينة الدراسة حول استقلالية المدقق

- **العبارة 01** :(عدم وجود علاقات شخصية التي يتم التدقيق فيها) جاءت الإجابات في العبارة الأولى بموافق بنسبة 83.8 % وموافق بشدة بنسبة 16.2 % بمتوسط حسابي قدره 4.16 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.371 هذا نظرا لما جاء في المعايير العامة للتدقيق حيث على المدقق أن يكشف عن كل الحقائق في تقريره ، أي لا يجامل ولا يداري و لا يتأثر بمصلحة شخصية أو قرابة أو نفوذ ، و لا يغير قراره و إنما يجب عليه إبداء رأيه الفني العلمي الموضوعي المحايد. وهذا لعدم وجود تأثيرات.
- **العبارة 02** :(الاستقلالية في أداء عمله و تحديد أماكن تدخله) جاءت الاجابات في العبارة الثانية بموافق بنسبة 72.1 % و موافق بشدة بنسبة 20.6 % بمتوسط حسابي قدره 4.12 يتجه نحو الاتفاق و انحراف معياري قدره 0.561 هذا راجع إلى أن عملية التدقيق يحددها المدقق حسب برنامج تدخلاته بصفة دورية حيث يكون المدقق مستقلا تماما عن إدارة المؤسسة في كل من عمليات الفحص والتقييم.
- **العبارة 03** :(استقلالية التدقيق عن قسم المحاسبة) جاءت الاجابات في العبارة الثالثة بموافق بنسبة 17.6 % و موافق بشدة بنسبة 8.8 % بمتوسط حسابي قدره 3.40 يتجه نحو الاتفاق و انحراف معياري قدره 0.336 ، وكانت نسبة الحياد مقدرة ب 72.2 % وهي اكبر نسبة نظرا لعدم وجود خبرة كافية لدي عينة الدراسة و لاعتبار تجربة الجزائر مازالت في مراحلها الاولى .

- **العبارة 04** :(عدم تقديم خدمات أخرى للزبائن أو إتخاذ قرارات هامة في المؤسسة) جاءت الاجابات في العبارة الرابعة بموافق بنسبة 79.4 % و موافق بشدة بنسبة 16.2 % بمتوسط حسابي قدره 4.09 يتجه نحو الاتفاق و انحراف معياري قدره 0.566 هذا لأنه بالرغم من تعدد خدمات التي يستطيع مدقق الحسابات أن يؤديها لعميله فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة فقط دون غيرها أي يجب الفصل بين الوظائف حيث لا يمكن لمدقق الحسابات القيام بالعمليات المحاسبية و في نفس الوقت القيام بتدقيقها أي الاستقلال في عمل وظيفة التدقيق فقط .
- **العبارة 05** : (عدم تحيز المدقق وتجنبه تضارب المصالح) جاءت الإجابات في العبارة الخامسة بموافق بنسبة 82.4 % و موافق بشدة بنسبة 17.6 % بمتوسط حسابي قدره 4.18 يتجه نحو الاتفاق وانحراف معياري قدره 0.384 . هذا راجع إلى أن عدم تحيز المدقق إلى أحد الأطراف و تجنب التأثيرات الخارجية تقلل من تضارب المصالح بين المسيرين ومجلس الادارة وبالتالي تحقيق الاستقلالية في العمل.

ثانيا: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالمحور الثاني (مبادئ الحوكمة)

سنحاول تحليل و تفسير نتائج أراء عينة الدراسة المتعلقة بتفاعل المدقيقين مع باقي أطراف الحوكمة من جهة و لجنة التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة من جهة أخرى.

1- تحليل وتفسير نتائج أراء عينة الدراسة حول التفاعل المدقيقين مع باقي اطراف الحوكمة

- **العبارة 01** : (تعاون المدقق الداخلي مع المدقق الخارجي و مساعدته في اداء معمله)جاءت الاجابات في العبارة الاولى بموافق بنسبة 77.9 % وموافق بشدة بنسبة 26.5 % بمتوسط حسابي قدره 4.19 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.432 و هذا راجع لأهمية التدقيق الخارجي لأنه يكمل عمل التدقيق الداخلي فهو يقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتوات في القوائم المالية .
- **العبارة 02** : (تقديم المعلومات الكافية و الملائمة من قبل المدقق الداخلي الى لجنة التدقيق التي تساعدها في أداء مهامها)جاءت الاجابات في العبارة الثانية بموافق بنسبة 75 % و موافق بشدة بنسبة 23.5 % بمتوسط حسابي قدره 4.21 يتجه نحو الاتفاق بشدة بانحراف

معياري قدره 0.505 هذا لأن مهمة لجان التدقيق هي تأكيد صحة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية وبالتالي تخفيض التضارب الحاصل بين مختلف الأطراف .

- **العبارة 03** : (تقديم معلومات إلى مجلس الإدارة لمساعدته في أداء مهامه) الإجابات في العبارة الثالثة بموافق بنسبة 67.9 % وموافق بشدة بنسبة 27.9 % بمتوسط حسابي قدره 4.22 يتجه نحو الاتفاق بشدة بانحراف معياري قدره 0.569 هذا راجع إلى أن مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة إذ أنه يحمي رأس مال المستثمر في المؤسسة من سوء استعماله من قبل الإدارة وذلك من خلال الصلاحيات القانونية لتعيين وإعفاء ومكافئة الإدارة العليا ، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية المؤسسة و يقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.
- **العبارة 04** : (قيام مجلس الادارة برسم السياسات العامة و المحافظة على حقوق المساهمين)جاءت الاجابات في العبارة الرابعة بموافق بنسب76.5 % وموافق بشدة بنسبة 22.1 % بمتوسط حسابي قدره 4.19 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.496 هذا راجع إلى أن مجلس الإدارة هو النائب عن المساهمين في إدارة أموالهم أي مجلس الإدارة مسؤول بالوكالة عن الوفاء باحتياجات و مصالح المساهمين المتمثلة في ضرورة الافصاح عن مدى فعاليته في إدارة ما أوكل إليه من مهام حيث تعد التقارير التي يشرف عليها معيارا يتم على أساسه اتخاذ القرارات.
- **العبارة 05** : (الافصاح و الشفافية في المعلومات التي تقدمها الادارة للمساهمين)جاءت الاجابات في العبارة الخامسة بموافق بنسبة 70.6 % وموافق بشدة بنسبة 25 % بمتوسط حسابي قدره 4.19 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.553 و هذا راجع إلى أن الافصاح من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات ، حيث أن الإفصاح الأمثل و الشفافية في المعلومات المتعلقة بالأداء العام للمؤسسة خاصة المالي والمحاسبي و إنتاج معلومات ذات جودة عالية بالتالي تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة .
- **العبارة 06**: (تقديم معلومات للإدارة والتي تساعدها بالقيام بوظائفها المتمثلة في التوجيه والتخطيط والرقابة.) جاءت الإجابات في العبارة السادسة بموافق بنسبة 61.8 % وموافق بشدة بنسبة 32.4 % بمتوسط حسابي قدره 4.26 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.563 . هذا راجع لأهمية التدقيق في إدارة المؤسسة حيث أن اعتمادها في عملية التخطيط

و اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية يجعل عمل المدقق حافزا للقيام بهذه الأعمال ، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار .

2- تحليل و تفسير نتائج أراء عينة الدراسة حول لجنة التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة

- **العبارة 01**: (يتم الاشراف و الرقابة من قبل لجنة التدقيق على عملية التقرير و القوائم المالية) جاءت الاجابات في العبارة الاولى بموافق بنسبة 69.1 % وموافق بشدة بنسبة 26.5 % بمتوسط حسابي قدره 4.19 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.563 .هذا لأن موضوع لجان التدقيق ذو أهمية بالغة لتطبيق مبادئ الحوكمة حيث انها مرتبطة مباشرة بمجلس الادارة وتقديم تقاريرها الدورية له و مناقشة القوائم المالية مع الادارة العليا و موافقة مجلس الادارة عليه و تقدير مدى توفير التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمون.
- **العبارة 02**: (يعمل التدقيق على ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين ، ومنع تداول الاسهم بصورة لا تتسم بالافصاح و الشفافية)جاءت الاجابات في العبارة الثانية بموافق بنسبة 69.1 % وموافق بشدة بنسبة 27.9 % بمتوسط حسابي قدره 4.24 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.605 هذا لأن الافصاح والشفافية تمثل أهمية كبيرة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية ويمكن أن يمثل إدارة قوية للتأثير على ملاك المؤسسة وحماية المستثمرين ومن شأنها استقطاب رؤوس أموال جديدة.
- **العبارة 03**: (تقوم لجنة التدقيق بالكشف عن أي اخطار قد تضر اصحاب المصالح) جاءت الاجابات في العبارة الثالثة بموافق بنسبة 77.9 % وموافق بشدة بنسبة 16.2% بمتوسط حسابي قدره 4.24 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.605 وهذا نظرا للدور المهم الذي يلعبه أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة و فرص العمل وتحقيق استدامة للمشروعات القائمة .
- **العبارة 04**: (يعمل التدقيق على ضمان العدالة في الافصاح عن القوائم المالية من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية للمساهمين و اصحاب المصالح)جاءت الاجابات في العبارة الرابعة بموافق بنسبة 82.4 % وموافق بشدة بنسبة 16.4 % بمتوسط

حسابي قدره 4.07 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.555. هذا لأن تحقيق المؤسسة لمصالحها يرجع الى الاعتراف بمصالح الاطراف المختلفة و اسهاماتهم في نجاحها .

- **العبارة 05**: (تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية نظام اللرقابة الداخلية)جاءت الاجابات في العبارة الخامسة بموافق بنسبة 83.8 % وموافق بشدة بنسبة 13.2 % بمتوسط حسابي قدره 4.10 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.392 هذا لأن التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية من الأدوار الرئيسية للجنة التدقيق ، و امتد هذا الدور ليشمل ايضا ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية و الإشراف على أنشطة التدقيق الخارجي ، و لغرض تحمل مسؤولياتها الإشراقية بصورة أفضل فإنها تعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي كأحد الدعائم الاساسية التي تساعدها على تحقيق حوكمة افضل للمؤسسات.
- **العبارة 06**: (يعمل التدقيق الداخلي على مساعدة مجلس الادارة على مراجعة و توجيه استراتيجية المؤسسة)جاءت الاجابات في العبارة السادسة بموافق بنسبة 92.5 % وموافق بشدة بنسبة 5.9 % بمتوسط حسابي قدره 4.01 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.440 هذا لأن التدقيق الداخلي يساعد في انجاح الحوكمة و بالتالي تحقيق أهداف المؤسسة من خلال ضمان دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للمؤسسة و المساهمة في إدخال تحسينات على الاساليب الادارية والرقابية المعتمدة
- **العبارة 07**: (تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من استقلالية المدققين الداخليين و الخارجيين و تقديم أي مقترحات من شانها تاكيد استقلاليتهم)جاءت الاجابات في العبارة السابعة بموافق بنسبة 86.8 % وموافق بشدة بنسبة 11.8 % بمتوسط حسابي قدره 4.10 يتجه نحو الاتفاق بانحراف معياري قدره 0.352 .وهذا لأن التدقيق مهم لإدارة المؤسسة في عمليات التخطيط و اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية حيث يؤدي تدقيق القوائم المالية الى توجيه الاستثمار في المؤسسة.
- **العبارة 08**: (يساهم التدقيق في العمل على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح)جاءت الاجابات في العبارة الثامنة بموافق بنسبة 73.5 % وموافق بشدة بنسبة 22.1 % بمتوسط حسابي قدره 4.15 يتجه نحو الاتفاق بشدة بانحراف معياري قدره 0.605 وهذا راجع إلى أهمية أصحاب المصالح داخل المؤسسة حيث يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على

الاعتراف بحقوق اصحاب المصالح و احترامهم كما يراها القانون ، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل و تحقيق استدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

خلاصة الفصل الثالث

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة و تحليل دور تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من وجهة نظر أهل الاختصاص و كيفية تفعيلها في الجزائر و من خلال دراسة وتحليل لهذه الآراء نستنتج ما يلي :

تشير نتائج الاستبيان إلى أن هناك عوامل مرتبطة بالاستقلالية و جودة التدقيق و التي تؤثر في تطبيق الحوكمة و اعتبرت ما يلي من أهم هذه العوامل :

- إلزام المدقق بالعناية تزيد من جوكة الخدمة المقدمة .
- عدم وجود علاقات شخصية في المؤسسة التي يتم التدقيق فيها .

تشير نتائج الاستبيان و هذا بالإتفاق إلى حد كبير التفاعل الجيد مع أطراف حوكمة المؤسسات يساهم في تطبيق مبادئ الحوكمة و اعتبرت من أهم هذه العوامل ما يلي :

- تقديم معلومات كافية و ملائمة من قبل المدقق الداخلي إلى لجنة التدقيق و التي تساعدها في أداء مهامها .
- تعاون المدقق الداخلي مع المدقق الخارجي و مساعدته في أداء مهامه.

تشير نتائج الاستبيان و هذا إلى حد كبير الى ضرورة الإسراع الى تفعيل دور تدقيق الحسابات في الجزائر و اعتباره آلية أساسية في تطبيق مبادئ الحوكمة ، كما اعتبرت وضع قوانين صارمة مع تحديثها باستمرار لتنظيم مهنة التدقيق في الجزائر تعتبر من أول العناصر التي تساهم في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات .

خـاتمـة عامة

شهد العالم أزمات مالية و انهيارات مؤسسية مست كبريات أسواق المال و المؤسسات في العالم ، و ما نعايشه من زخم معرفي و اتصال سريع و تقنيات متطورة ، و ما يعكسه ذلك على البيئة الجزائرية سواء بالسلب أو بالإجاب جعلنا نواجه العديد من التحديات في جميع النواحي الاقتصادية وهذا لمواكبة المستجدات بما يتوافق مع التطورات العالمية.

و على إثر ذلك سارعت الحكومات و المنظمات الدولية إلى إصدار مبادئ و مواثيق لتفادي حدوث أزمات وانهيارات أخرى تضر بكثير من الأطراف وذلك ما قامت به كل من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي و لجنة بازل و هي مبادئ ملائمة لنماذج الحوكمة في العالم حيث تم الإعتماد عليها في بناء مواثيق وطنية .

و في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه ، الإحاطة بالمفهوم العام لتدقيق الحسابات وكيفية الاستفادة منه لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات حيث احتوت دراستنا على جانبين نظري و ميداني و هذا من أجل الإجابة عن الاشكالية ، و كذا لإثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.

1- إختبار نتائج الفرضيات :

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في هذا البحث فقد تم الوصول إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية و الميدانية لبحثنا كما يلي:

- **الفرضية الأولى** : "يتبع تدقيق الحسابات منهجيات علمية منتظمة تستند إلى وسائل وتقنيات و معايير تسمح بجمع الأدلة لتدعيم حكمه عن القوائم المالية "حيث تحققت هذه الفرضية وثبتت صحتها فمما لا شك فيه أن مدقق الحسابات من خلال تنفيذه لمهمته يسعى إلى جمع الأدلة و البراهين الكافية و الازمة لتمكينه من إصدار حكمه العادل على وضعية المؤسسة وفقا لما تأكد عليه معايير التدقيق الدولية الخاصة فالتدقيق ينفذ من خلال الخطوات الرئيسية التالية : التحضير للمهمة ، تنفيذ المهمة ، التقرير و المتابعة .
- **الفرضية الثانية** : " تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ كما انها تحتاج إلى إطار تشريعي و تنظيم ملائم "، حيث توصلنا الى أن الحوكمة نظام يتطلب مجموعة من القوانين و التشريعات التنظيمية و التشريعية و الإدارية و الاقتصادية و التي تحكمها منهجيات

و أساليب تستخدم في ذلك أليات كالتدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي ، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة ، المنظمات و الجهات الرقابية و التي تتفاعل فيما بينها و هذا من أجل تحقيق نتائج تعمل على إدارة المؤسسة و مراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح و تحقيق الإفصاح و الشفافية .

- **الفرضية الثالثة** : " التزام المدقق بالمعايير المهنية و الارشادات إلى و ضعتها الجهات المعنية بالتدقيق تزيد من جودة التدقيق " من خلال دراسة الفصل الاول و تحليلنا للدراسة الميدانية قمنا بإثبات هذه الفرضية لأن وجود هذه الإرشادات بمثابة المرشد العام للمدقق اثناء القيام بعمله ، كما تعمل على تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها ممارسة مهنة التدقيق ، كما تؤدي زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية للمستثمرين و حتى يتم التدقيق بكفاءة فإنه يجب أن يعتمد على قواعد و معايير و أسس منطقية و ثابتة و التي تحدد مفهوم هذه العملية و الظروف التي تمارس فيها عملية التدقيق .

2- أهم النتائج

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من تدقيق الحسابات و حوكمة المؤسسات ثم قيامنا بالدراسة و التحليل لأراء خبراء في المحاسبة توصلنا إلى النتائج التالية :

- تمثل حوكمة المؤسسات الكيفية التي تدار بها المؤسسات و تراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة و بالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى و أهداف الأطراف ذات العلاقة بها بالدرجة الثانية.
- أكدت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أهمية و ضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة وبذلك أصدرت مجموعة من المبادئ تخص حوكمة المؤسسات سنة 1999 م ، و عدلتها سنة 2004 م و التي تعتبر معايير شاملة تناسب نموذج الحوكمة في العالم و اعتبرت أن الإفصاح والشفافية هي العنصر الجوهري في الحوكمة .
- يسعى تدقيق الحسابات من خلال موقعه المتميز إلى تحديد الأساليب المناسبة لإدارتها والتأكد من نظم الرقابة الداخلية أنها تعمل بكفاءة ، و تقديم التوصيات اللازمة التي يحتاج إليها مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح في المؤسسة .

- يتوقف دور تدقيق الحسابات في تطبيق حوكمة المؤسسات على ضرورة توافر الفهم المشترك بين المدققين و الأطراف المستفيدة من حوكمة المؤسسات ،لكيفية جعل التدقيق نشاطا يضيف قيمة للمؤسسة و يحمي حقوقهم .
- يمكن الربط بين تدقيق الحسابات في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة المؤسسات من خلال الأبعاد المحاسبية و التي تتمثل في المساءلة و الرقابة المحاسبية ، التدقيق الداخلي ، التدقيق الخارجي ، لجان التدقيق و تحقيق الإفصاح و الشفافية .

3- أهم الاقتراحات :

من أجل تجسيد الدور الفعلي و الحقيقي لتدقيق الحسابات في المؤسسة الجزائرية لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات و من هنا ندرج التوصيات الأتية و التي من شانها المساهمة في تفعيل دور تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات إذ لا بد من :

- العمل على نشر الوعي بمبادئ الحوكمة و التي تعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها و تطويرها و إخراجها إلى حيز التنفيذ مع إعطاء الوقت و الظروف المناسبة لتطبيقها.
- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية في تطبيق مبادئ الحوكمة و العمل على توفير الإطار القانوني المناسب لذلك.
- ضرورة عقد دورات تدريبية متخصص و كذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة فيما يخص تدقيق الحسابات و حوكمة المؤسسات .
- إعطاء ميثاق حوكمة المؤسسات العناية و الاهتمام و تعديلها بما يحقق المصلحة من إصدارها و ذلك لحماية المؤسسات و حماية ملاكها و الجهات الأخرى المستفيدة منها.

4- أفاق الدراسة :

لقد تناولنا في بحثنا هذا دور تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و بينا المجلات التي تساهم بها في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و اقتصرنا على دراسة و تحليل أراء أهل الاختصاص فيما يخص تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و توفير البيئة الازمة لها .

- دراسة علاقة التأثير و التأثر بين تدقيق الحسابات و مبادئ حوكمة المؤسسات مع دراسة تطبيقية حول قطاع ما باستخراج نقاط القوة و ضعف لكلا العملين و سبل الارتقاء بهما.

- دراسة و ربط اليات رقابة أخرى لحوكمة المؤسسات منها :
  - ✓ دور نظام الرقابة الداخلية في حوكمة المؤسسات.
  - ✓ أثر لجان التدقيق على حوكمة المؤسسات.
  - ✓ دور مجلس الإدارة في تطبيق محوكمة المؤسسات.

مراجـــع

أولا : الكتب باللغة العربية

1–أحمد حلمي جمعة ،" **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** "، دار الصفاء ، الأردن ، 2000.

2–ألفين أريتو ،جيمس لويك، " **المراجعة – مدخل متكامل –** " ، ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2002.

3–أمين السيد أحمد لطفي،" **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات و المحاسبين**" ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001.

4–أمين السيد أحمد لطفي ، "**التطورات الحديثة في المراجعة**" ، مصر ، 2007.

5–ثناء القباني ،" **المراجعة** "، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.

6–جورج دانييل غالي ،" **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الالفية الثالثة** "، الدار لجامعية ، مصر ، 2001.

7–خالد امين عبد الله ، " **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العملية** " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، الأردن ، 2007 .

8–خالد أمين عبد الله ،"**علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية** "، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2004.

9–خالد راتب الخطيب محمود خليل الراعي ، "**الأصول العلمية و العملية لدقيق الحسابات**" ، دار المستقبل ، الأردن ، 1998.

10– طارق أمين عبد الله ،"**علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية** "، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، الأردن ، 2007.

11– طارق عبد العال حمادة ، "**حوكمة الشركات و الأزمات المالية العالمية**" ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009

12– طارق عبد العال حمادة ،" **موسوعة معايير المراجعة** "، الدار الجامعية ، مصر ، 2004.

13– طارق عبد العال حمادة ،" **حوكمة المؤسسات – مفاهيم – المبادئ – التجارب**" ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005.

14– عبد الفتاح محمد الصحن و أخرون ،" **أسس المراجعة ، العلمية و العملية** "، الدار الجامعية ، مصر ، 2004.

15- عبيد سعيد المطيري ،"**مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة _ تحديات و قضايا معاصرة _**" دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2004 .

16- غسان فلاح المطارنة ،"**تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية** "، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، 2006.

17- كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد سرايا السيد ، "**دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة**" ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006.

18- محمد السيد ناغي ،" **دراسات في المعايير الدولية للمراجعة ، تحليل و إطار للتوظيف**" ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2002.

19- محمد الفيومي و أخرون ، "**دراسات متقدمة في المراجعة**"،المكتب الحديث مصر ، 2008.

20- محمد بوتن ،" **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** "، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008.

21- محمد سمر الصبان و عبد الله الهلال ،" **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات**" ، الدار الجامعية ، مصر 1998.

22- محمد مصطفى سليمان ، "**حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري** "، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .

23- محمد احمد إبراهيم ، "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية** "، جامعة بنها ، مصر ، 2007.

24- محمد خضير،" **المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات**"،الطبعة الثانية ،جامعة الملك سعود، السعودية ،1996.

25- مسعود صديقي ، محمد التهامي طواهر، "**المراجعة وتدقيق الحسابات– الاطار النظري و الممارسة التطبيقية–**"، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .2005.

26- وليام توماس و أخرون ،"**المراجعة بين النظرية و التطبيق**"،دار المريخ للنشر ، مصر، 2006.

27- يوسف محمد جربوع ،" **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**" ، الوارقة للنشر ، الأردن ، 2007.

ثانيا : الكتب باللغة الأجنبية

1– Adrian fares, corporate governance in Egypt from a banking perspective, workshop(2) : CG from a banking perspective (CIPE), Egypt, February 5.2003.

2– Olivier Meier, Guillaume Schier , enbreprises multinationales startégie , restruction, ,gouvernance , DUNOD , paris ,2005.

3– Organisation For Economic Co-Operation And Development, «Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective», Paris ,2008.

ثالثا : قائمة المذكرات

1– ابراهيم اسحاق شمان "**دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة** " رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية فلسطين،2009.

2– أوصيف لخضر" **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**" رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2010.

3– بن عمارة كهينة " **المراجعة الخارجية وسيلة لتقديم نظام الرقابة الداخلية** " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 2010.

4– شعباني لطفي " **المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

5– عبد السلام عبد الله ، " **التعامل بين المراجعة و الخارجية التعاقدية** "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير معهد العلوم التجارية م ع محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 03 ،سنة 2001 ص 3-6.

6– عثماني ميرة ، "**أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك و أثرها على بنية الأعمال** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة .

7- عمر علي عبد الصمد **"دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات "** ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة المدية،2009.

8- غصان حسام الدين ،المساهمة في اقتراح نموذج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر،2014.

9- كريمة بابا عيسى " **أثر فعاليات التدقيق الداخلي في حوكمة المؤسسات "** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

10- هشام سفيان سلواتشي" **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مدخل لتطبيق حوكمة المؤسسات و تحسين أداء المؤسسة)"** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،تخصص إدارة أعمال ، البليدة ،2008.

رابعا : الملتقيات و المؤتمرات

1- اشرف حنا ميخائيل ، **" تدقيق الحسابات و اطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات "**، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مصر ، ايام 24- 25- 09 ،2005.

2- حاوحادو رضا و آخرون ، **" مبادئ و ممارسات الحوكمة المحاسبية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و رهانات و أفاق "** ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي .

3- حساني رقية و آخرون ، **"آليات حوكمة الشركات و دوره في الحد من الفساد المالي و الإداري"** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر يومي06-07 ماي 2012.

4- زايدي مراد، البعد الاستراتيجي لحوكمة المؤسسات، **"مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري "** ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ، يومي07-08 ماي 2012.

5- صديقي مسعود ، براق محمد "**انعكاسات تراجع المراجعة الداخلية على الأداء الرقابي**" المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة،8-9 مارس 2005.

6- كمال بوعظم، زايد عبد السلام ، " **حوكمة الشركات و دوره في التقليل من عمليات التظليل في الأسواق المالية و الحد من وقوع الأزمات** "، ورقة عمل مقدمة ضضمن الملتقى الولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسة ، جامعة باجي عنابة أيام 19-19 نوفمبر 2009.

7- يوسف محمد ، "**مدى ارتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديموغرافية** "، ملتقى التنمية الاقتصادية و الحكم الراشد ، الجزائر ، ديسمبر 2006 .

خامسا :قائمة المجلات والمقالات

1- أنا ناغرو ، دكيلقتشي ،" **مبادئ مكافحة الرشوة للقطاع الخاص نحو ثقافة النزاهة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا** "، مقال صادر عن مركز المشروعات الدولية ، أمريكا ،06/30 /2008.

2- ايرام ميللتين ، " **حوكمة الشركات في القرن 21** " ، مركز المشروعات الدولية ، أمريكا ، بدون سنة نشر .

3- جون سولفيان و أخرون ،" **حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون** "، ترجمة سمير كريم ، مركز المشروعات الدولية ، أمريكا ، 2009 .

4- سرمد كوكب جميل ،" **معايير الحكم الصلح في بيئة الأعمال**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 37/36 ، 2006 .

5- ظاهر شاهر القشي ، " **انهيار بعض الشركات العالمية و أثرها على البيئة المحاسبية** " ،المجلة العربية للإدارة ، الأردن ، المجلد 25 ، العدد 02 ، 2005 .

6- عمر اقبال توفيق المشهداني ، " **تدقيق التحكيم المؤسساتي في ظل المعايير المتعارف عليها** " ، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية ، العدد 02 ، 2012 .

7- كاركين كوتشا هلبلينغ وأخرون ، ترجمة سمير كريم ، " **حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون** "، الطبعة الثانية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أمريكا ، 2003 .

8– كاترين وأخرون ، "**غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و الصاعدة و الانتقالية** " ، مركز المشروعات الدولية ، أمريكا ، بدون سنة نشر.

9– نعيم دهمش ، " **الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها** "، المجلة العربية للإدارة ، الأردن ، المجلد 23 ، العدد 04، 2004 .

ملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

– دراسة ميدانية –

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة للبحث، ويهدف إلي دراسة وتحليل آراء مدراء أقسام تدقيق الحسابات حول **دور تدقيق الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات** ، والعوامل المؤثرة في ذلك وسبل تفعيلها في الجزائر.

ويقصد بحوكمة المؤسسات النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة وتحقيق المسؤولية، النزاهة والشفافية.

نرجو أن تتقبلوا منا فائق التحية و الاحترام

يرجى وضع إشارة (X) في الإجابة المناسبة .

البيانات الشخصية

- **المؤهل العلمي**

ليسانس ☐ ماجستير او ماستر ☐ دكتوراه ☐

- **عدد سنوات الخبرة :**

أقل أو يساوي 5 سنوات ☐ من 05 إلى اقل من 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

- **الوظيفة**

خبير محاسب ☐ محاسب معتمد ☐ أستاذ محاسبة ومراجعة ☐

المتغيير المستقل : تدقيق الحسابات في المؤسسات.

هل العناصر التالية تزيد من جودة التدقيق ؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- التزام المدقق بالعناية المهنية تزيد من جودة الخدمة المقدمة .					
2- تعاون مجلس الإدارة مع مديري المؤسسة في وضع نظام الرقابة الداخلية.					
3- التزام المدقق بالإرشادات التي وضعتها الجهات المعنية بالتدقيق تزيد من جودة التدقيق .					
4- الالتزام بالاستقلالية و الموضوعية في إعداد تقارير التدقيق تزيد من جودة التدقيق .					
5- المراقبة و المتابعة بعد القيام بعمليات التدقيق للتأكد من مدى الالتزام بالتوصيات المقدمة للمؤسسة .					

هل العناصر التالية تزيد من استقلالية المدقق ؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1 – عدم وجود علاقات شخصية في المؤسسة التي يتم التدقيق فيها .					
2– استقلال المدقق في أداء عمله وتحديد أماكن تدخله .					
3– استقلالية التدقيق عن قسم المحاسبة .					
4– عدم تقديم خدمات أخرى للزبائن أو اتخاذ قرارات هامة في المؤسسة .					
5– عدم تحيز المدقق وتجنبه تضارب المصالح .					

المتغيير التابع : مبادئ الحوكمة

هل العناصر التالية تعمل على التفاعل مع باقي أطراف الحوكمة ؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1– تعاون المدقق الداخلي مع المدقق الخارجي ومساعدته في أداء عمله .					
2– تقديم المعلومات الكافية و الملائمة من قبل المدقق الداخلي إلى لجنة التدقيق و التي تساعدها في أداء مهامها .					
3– تقديم معلومات إلى مجلس الإدارة لمساعدته في داء مهامه .					
4– قيام مجلس الإدارة برسم السياسات العامة و المحافظة على حقوق المساهمين .					
5– الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تقدمها الإدارة للمساهمين.					
6– تقديم معلومات للإدارة العليا والتي تساعدها بالقيام بوظائفها المتمثلة في التوجيه والتخطيط والرقابة.					

هل العناصر التالية تساعد لجنة التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة ؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-يتم الإشراف و الرقابة من قبل لجنة التدقيق على عملية التقرير و القوائم المالية .					
2- يعمل التدقيق على ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين ، ومنع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية					
3-تقوم لجنة التدقيق بالكشف عن أي اخطار قد تضر اصحاب المصالح .					
4- يعمل التدقيق التدقيق على ضمان العدالة في الإفصاح عن القوائم المالية من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية ، المساهمين وأصحاب المصالح بالمؤسسة .					
5-تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية .					
6-يعمل التدقيق الداخلي على مساعدة مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة.					
7-تقوم اللجنة بالتحقق استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين و تقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتهم .					
8 -يساهم التدقيق التدقيق في العمل على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح					

```
FREQUENCIES VARIABLES=x1 x2 x3 Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 D1 D2 D3 D4 D
5 D6 D7 D8 D9 D10 D11 D12 D13 D14
  /STATISTICS=MEAN MEDIAN MODE
  /BARCHART FREQ
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\SAMSUNG\Documents\SPSS_1.sav

Statistics

		x1	x2	x3	Q1	Q2	Q3	Q4
N	Valid	68	68	68	68	68	68	68
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean					4,16	4,15	4,09	4,21
Median					4,00	4,00	4,00	4,00
Mode					4	4	4	4
	Mean							
	Median							
	Mode							

Statistics

		Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	D1
N	Valid	68	68	68	68	68	68	68
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4,10	4,16	4,12	3,88	4,09	4,18	4,19
Median		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Mode		4	4	4	4	4	4	4

Statistics

		D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8
N	Valid	68	68	68	68	68	68	68
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4,21	4,22	4,19	4,19	4,26	4,19	4,24
Median		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Mode		4	4	4	4	4	4	4

Statistics

		D9	D10	D11	D12	D13	D14
N	Valid	68	68	68	68	68	68
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		4,07	4,15	4,10	4,01	4,10	4,15
Median		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Mode		4	4	4	4	4	4

Frequency Table

x1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	a1	12	17,6	17,6	17,6
	a2	45	66,2	66,2	83,8
	a3	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

x2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	b1	17	25,0	25,0	25,0
	b2	29	42,6	42,6	67,6
	b3	22	32,4	32,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

x3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	z1	20	29,4	29,4	29,4
	z2	24	35,3	35,3	64,7
	z3	24	35,3	35,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c3	1	1,5	1,5	1,5
	c4	55	80,9	80,9	82,4
	c5	12	17,6	17,6	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c2	1	1,5	1,5	1,5
	c3	1	1,5	1,5	2,9
	c4	53	77,9	77,9	80,9
	c5	13	19,1	19,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c4	62	91,2	91,2	91,2
	c5	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c3	1	1,5	1,5	1,5
	c4	52	76,5	76,5	77,9
	c5	15	22,1	22,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c3	1	1,5	1,5	1,5
	c4	59	86,8	86,8	88,2
	c5	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c4	57	83,8	83,8	83,8
	c5	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c2	1	1,5	1,5	1,5
	c3	4	5,9	5,9	7,4
	c4	49	72,1	72,1	79,4
	c5	14	20,6	20,6	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c2	1	1,5	1,5	1,5
	c3	12	17,6	17,6	19,1
	c4	49	72,1	72,1	91,2
	c5	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	c1	1	1,5	1,5	1,5
	c3	2	2,9	2,9	4,4
	c4	54	79,4	79,4	83,8
	c5	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Q10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C4	56	82,4	82,4	82,4
	C5	12	17,6	17,6	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C3	1	1,5	1,5	1,5
	C4	53	77,9	77,9	79,4
	C5	14	20,6	20,6	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C2	1	1,5	1,5	1,5
	C4	51	75,0	75,0	76,5
	C5	16	23,5	23,5	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C2	1	1,5	1,5	1,5
	C3	2	2,9	2,9	4,4
	C4	46	67,6	67,6	72,1
	C5	19	27,9	27,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C2	1	1,5	1,5	1,5
	C4	52	76,5	76,5	77,9
	C5	15	22,1	22,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C2	1	1,5	1,5	1,5
	C3	2	2,9	2,9	4,4
	C4	48	70,6	70,6	75,0
	C5	17	25,0	25,0	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C3	4	5,9	5,9	5,9
	C4	42	61,8	61,8	67,6
	C5	22	32,4	32,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C2	2	2,9	2,9	2,9
	C3	1	1,5	1,5	4,4
	C4	47	69,1	69,1	73,5
	C5	18	26,5	26,5	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C2	1	1,5	1,5	1,5
	C3	1	1,5	1,5	2,9
	C4	47	69,1	69,1	72,1
	C5	19	27,9	27,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C2	2	2,9	2,9	2,9
	C3	2	2,9	2,9	5,9
	C4	53	77,9	77,9	83,8
	C5	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C3	1	1,5	1,5	1,5
	C4	56	82,4	82,4	83,8
	C5	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C3	2	2,9	2,9	2,9
	C4	57	83,8	83,8	86,8
	C5	9	13,2	13,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C1	1	1,5	1,5	1,5
	C4	63	92,6	92,6	94,1
	C5	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	C3	1	1,5	1,5	1,5
	C4	59	86,8	86,8	88,2
	C5	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

D14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	1	1,5	1,5	1,5
	3	2	2,9	2,9	4,4
	4	50	73,5	73,5	77,9
	5	15	22,1	22,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Bar Chart

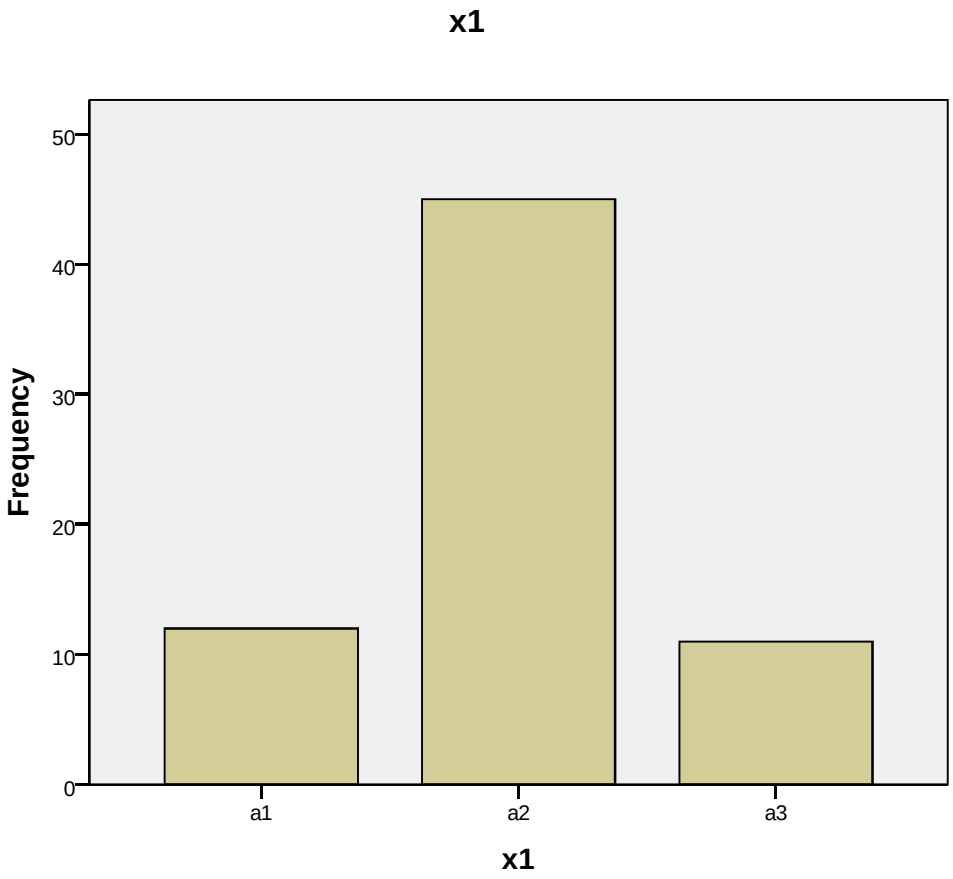
x1
Frequency
50
40
30
20
10
0
a1
a2
a3
x1

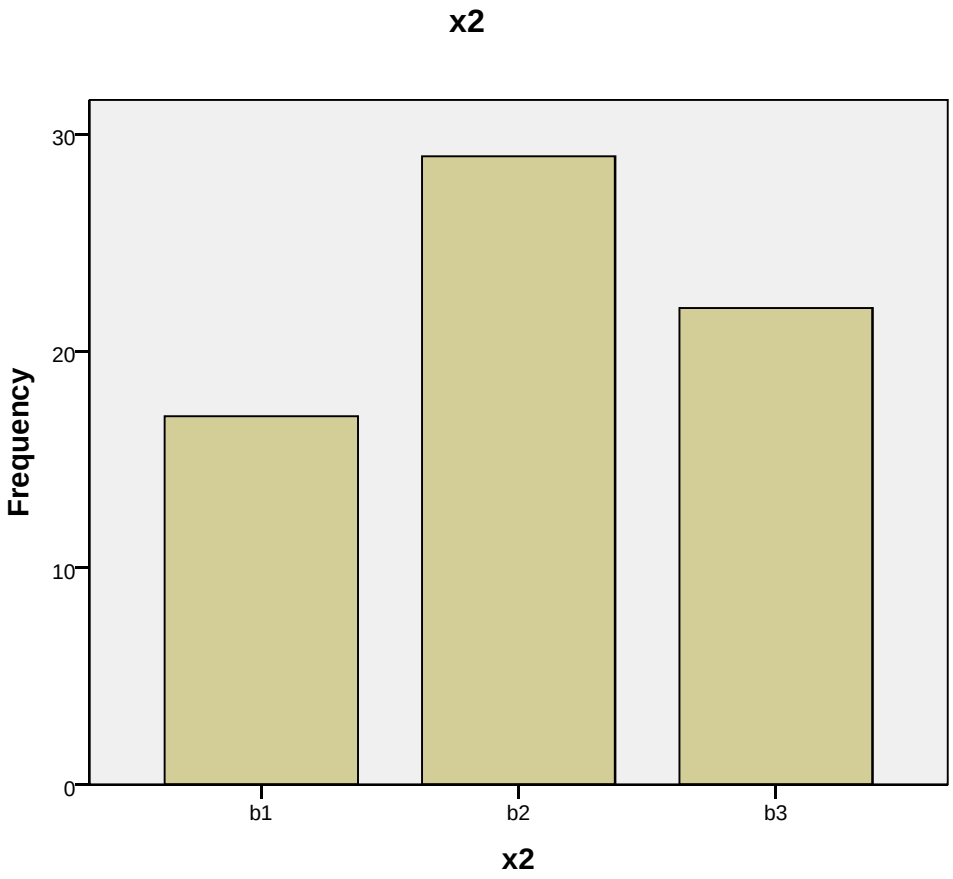
x2
30
20
10
0
Frequency
b1
b2
b3
x2

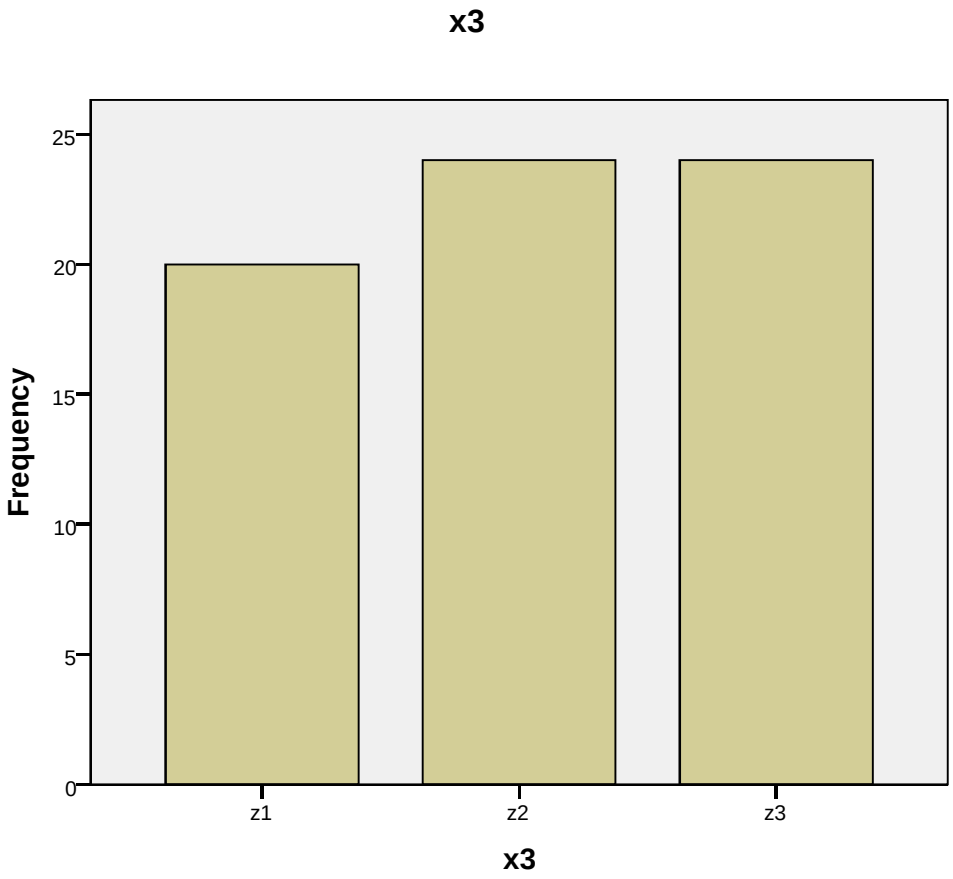
x3
Frequency
25
20
15
10
5
0
z1
z2
z3
x3

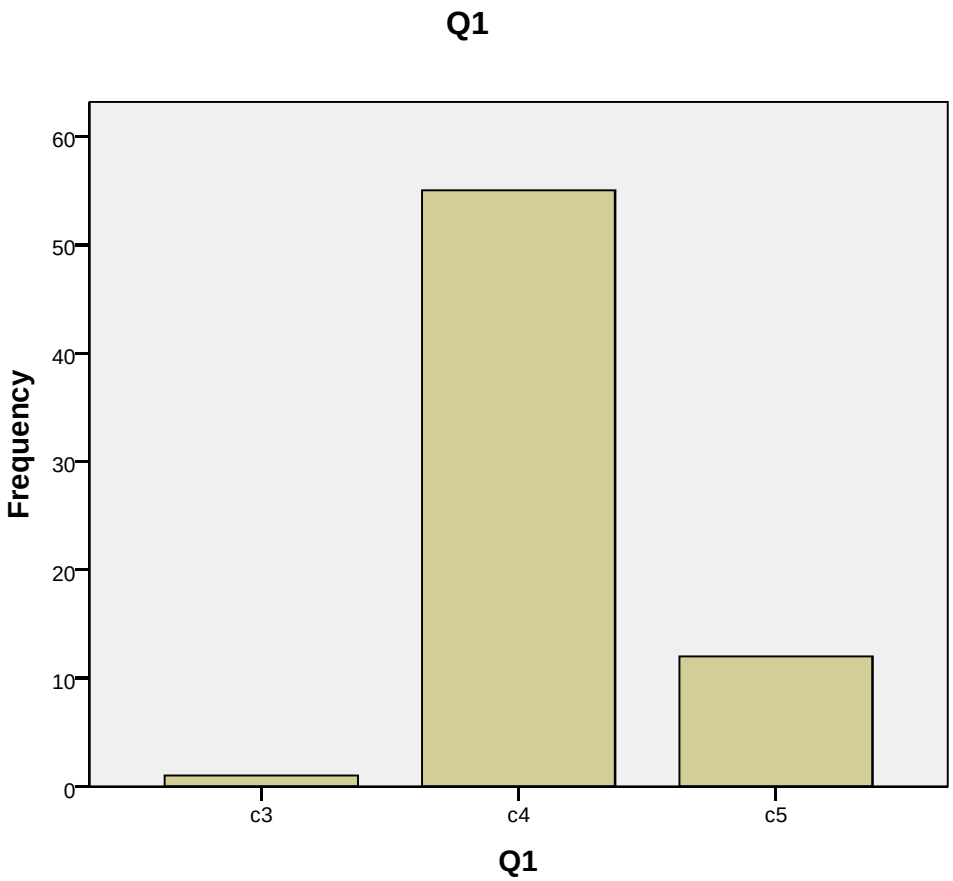
Q1
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
c3
c4
c5
Q1

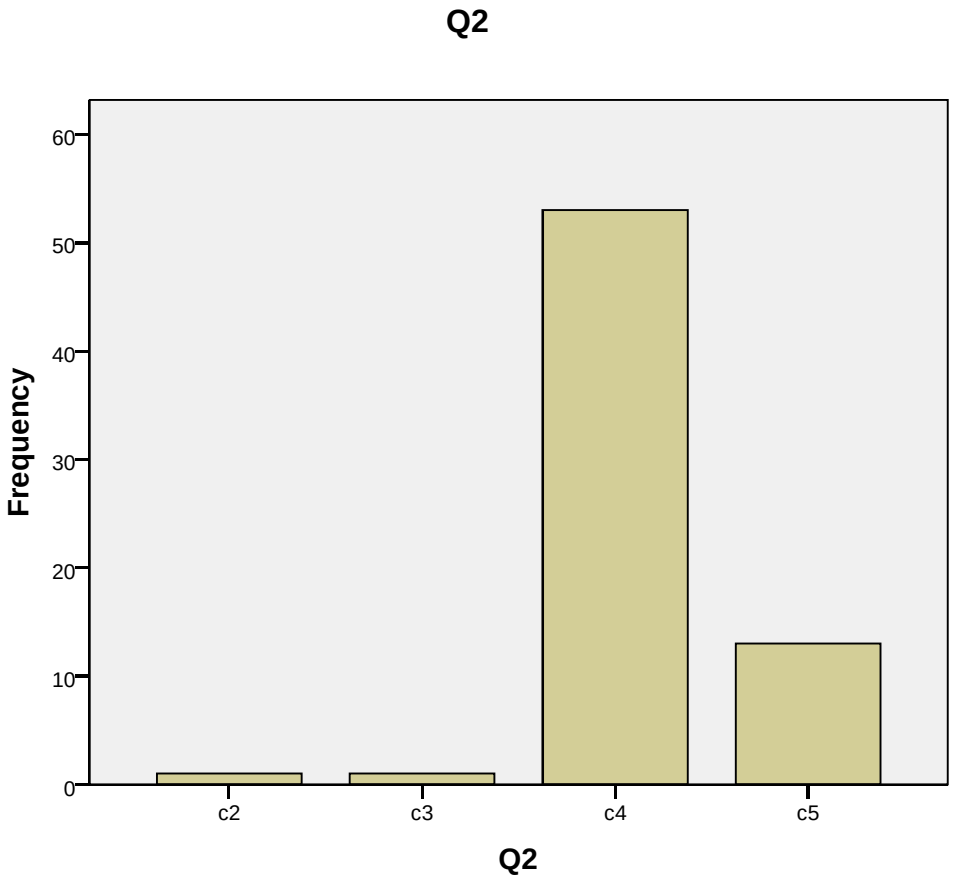
Q2
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
c2
c3
c4
c5
Q2

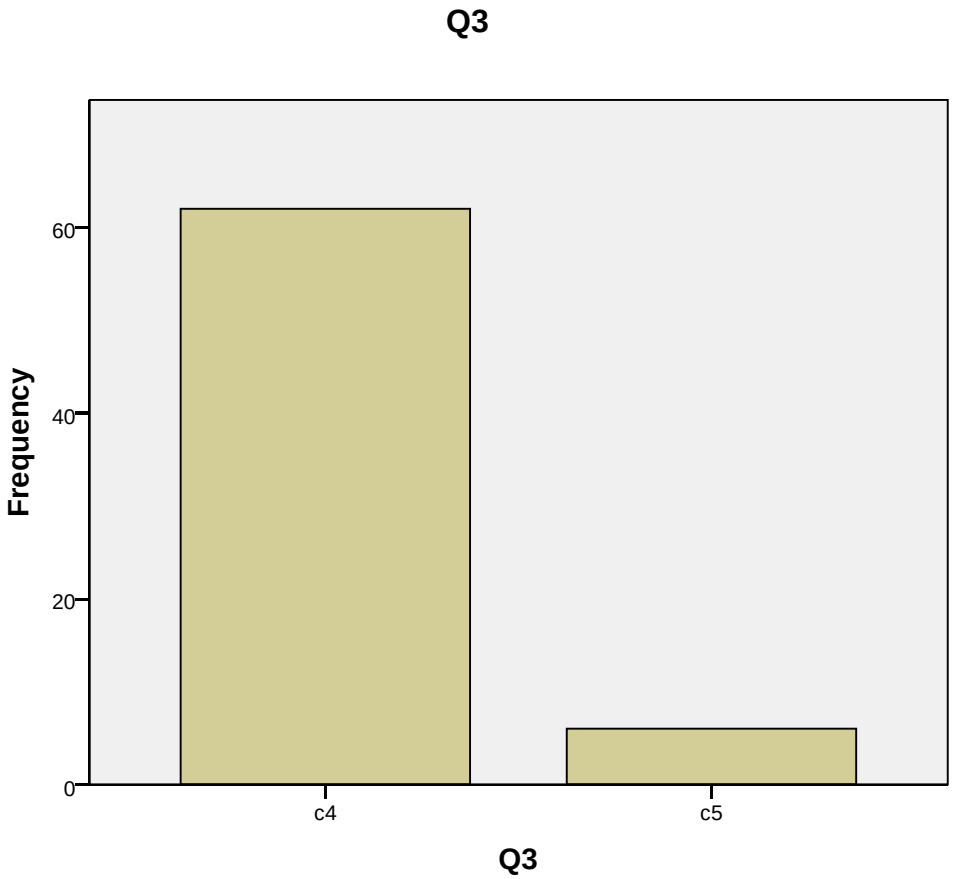
Q3
Frequency
60
40
20
0
c4
c5
Q3

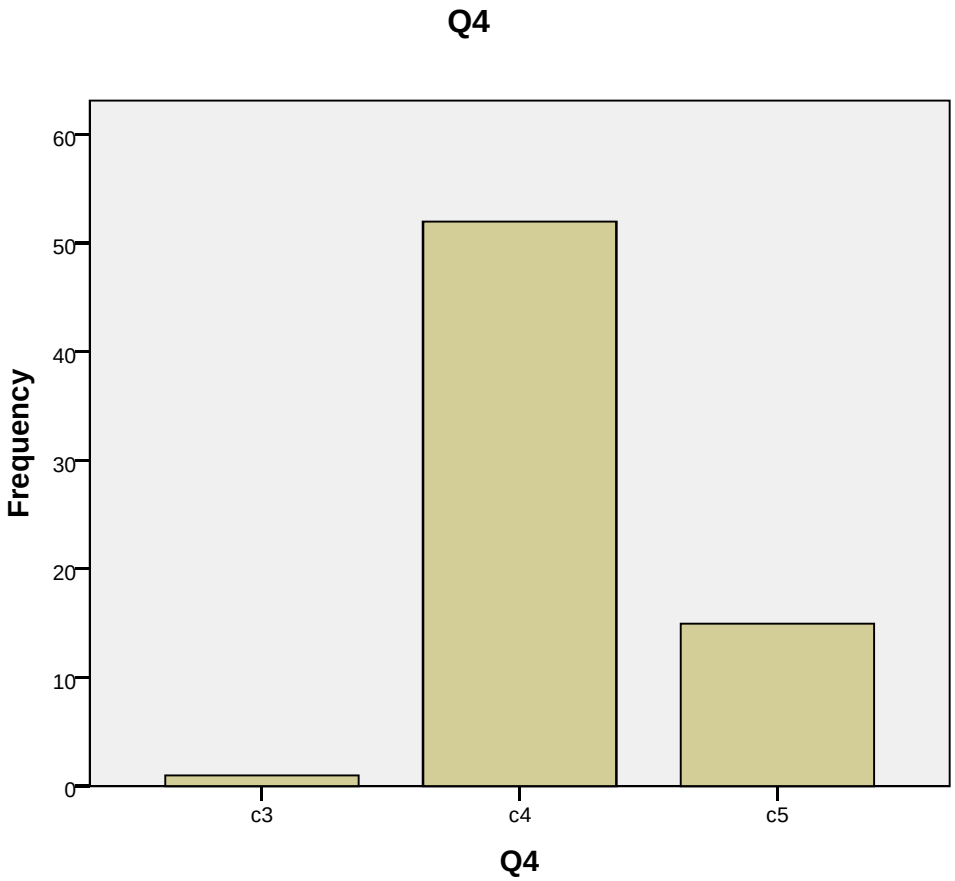
Q4
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
c3
c4
c5
Q4

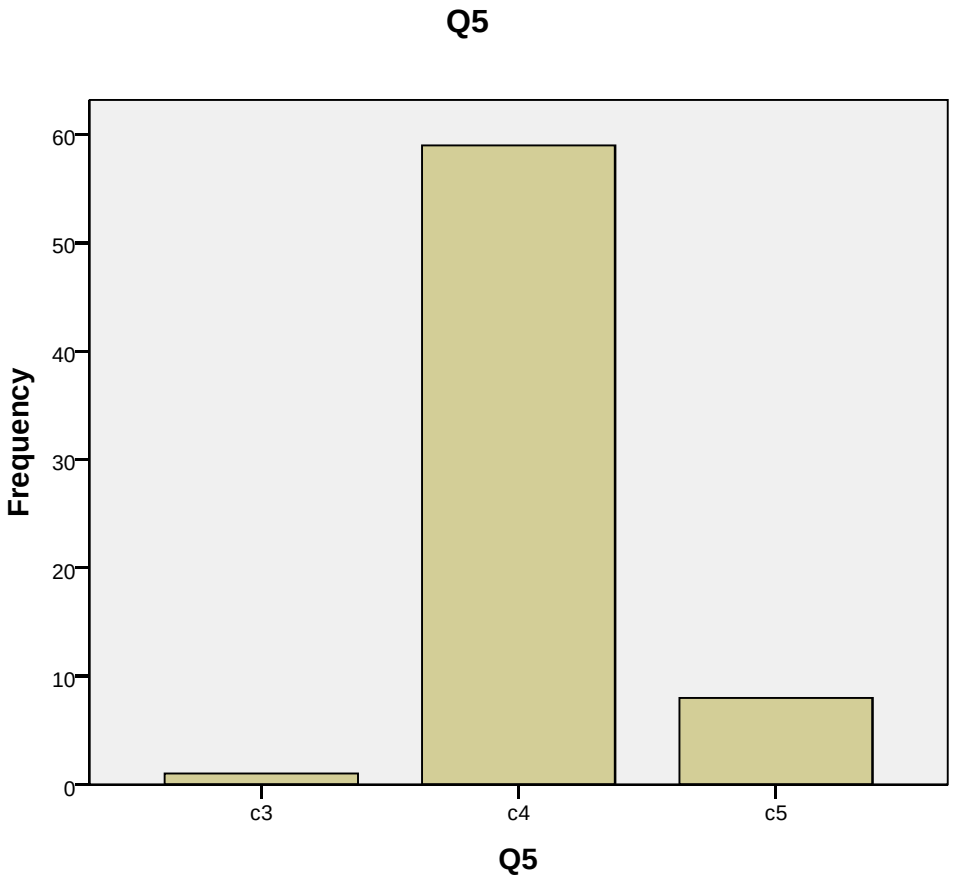
Q5
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
c3
c4
c5
Q5

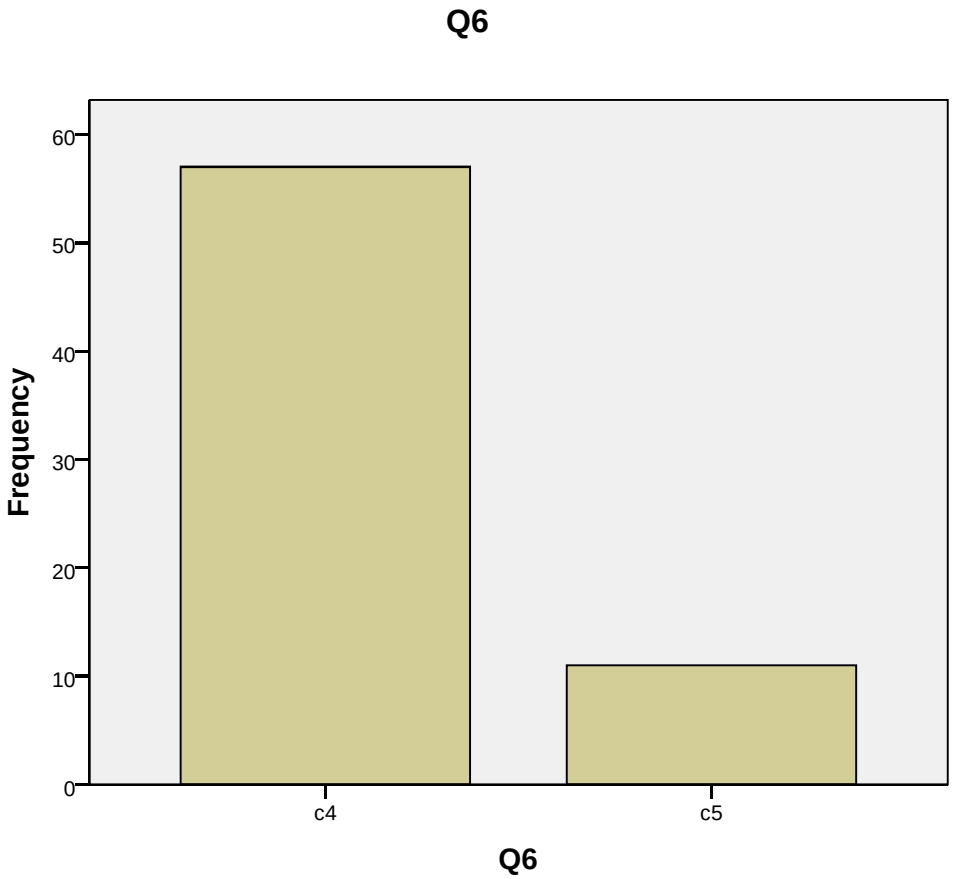
Q6
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
c4
c5
Q6

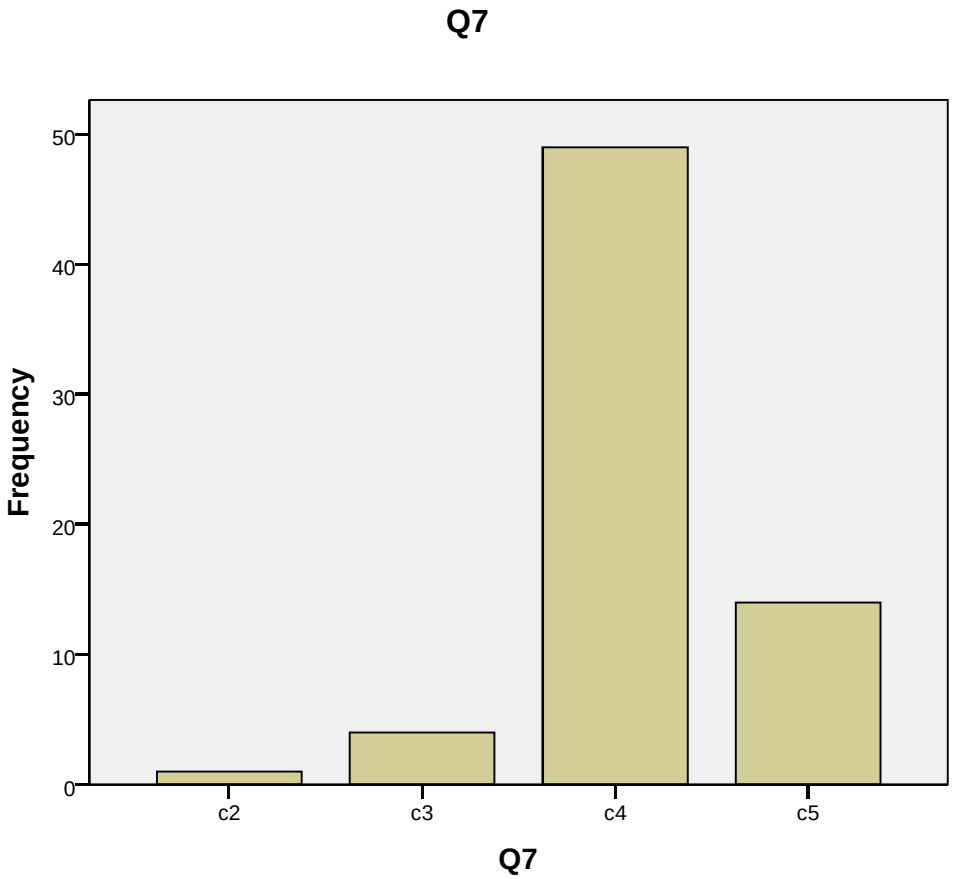
Q7
Frequency
50
40
30
20
10
0
c2
c3
c4
c5
Q7

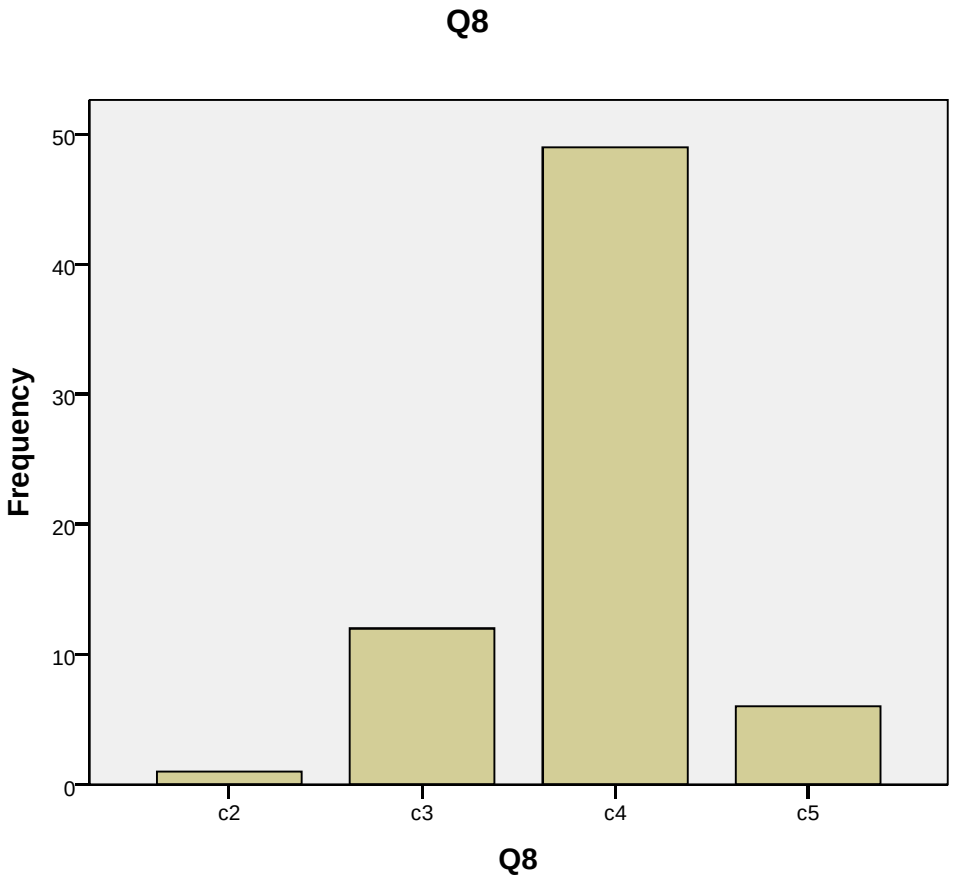
Q8
Frequency
50
40
30
20
10
0
c2
c3
c4
c5
Q8

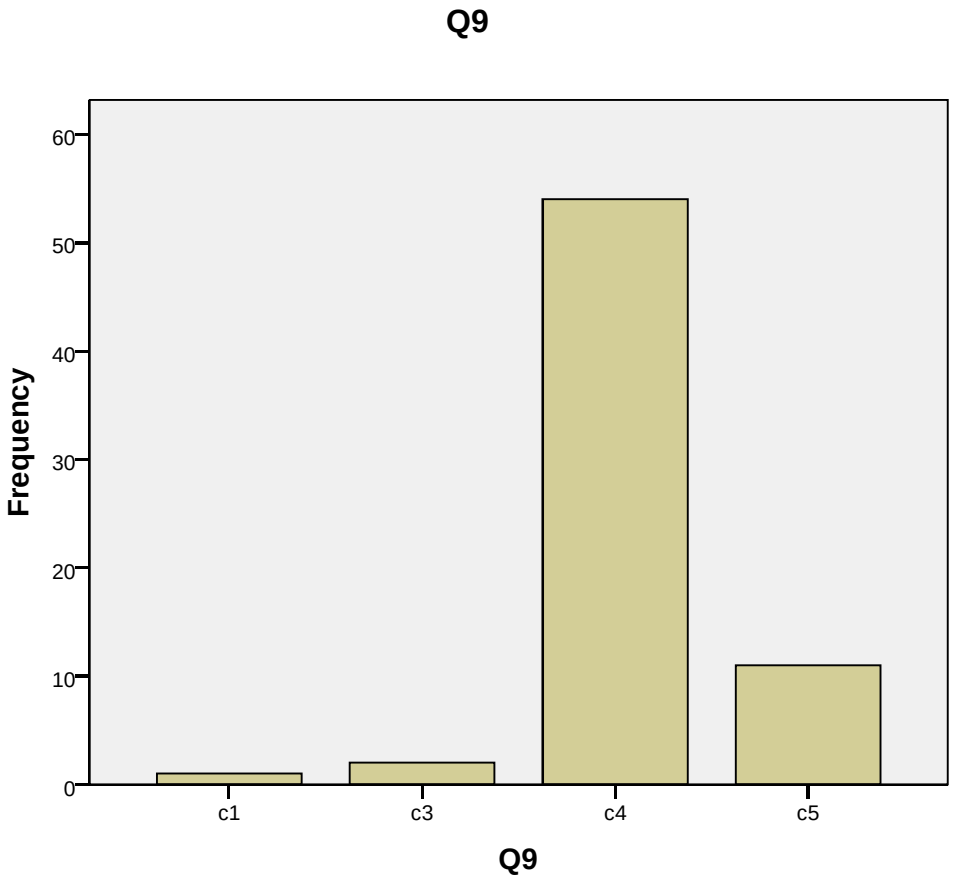
Q9
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
c1
c3
c4
c5
Q9

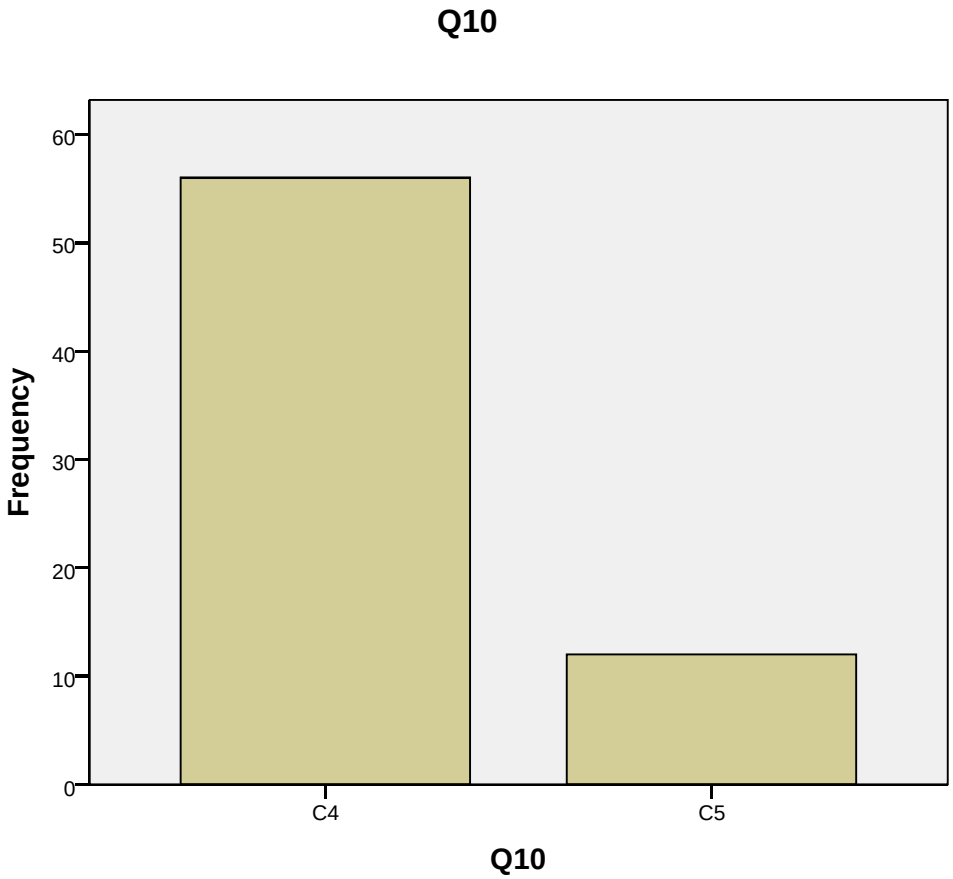
Q10
60
50
40
30
20
10
0
Frequency
C4
C5
Q10

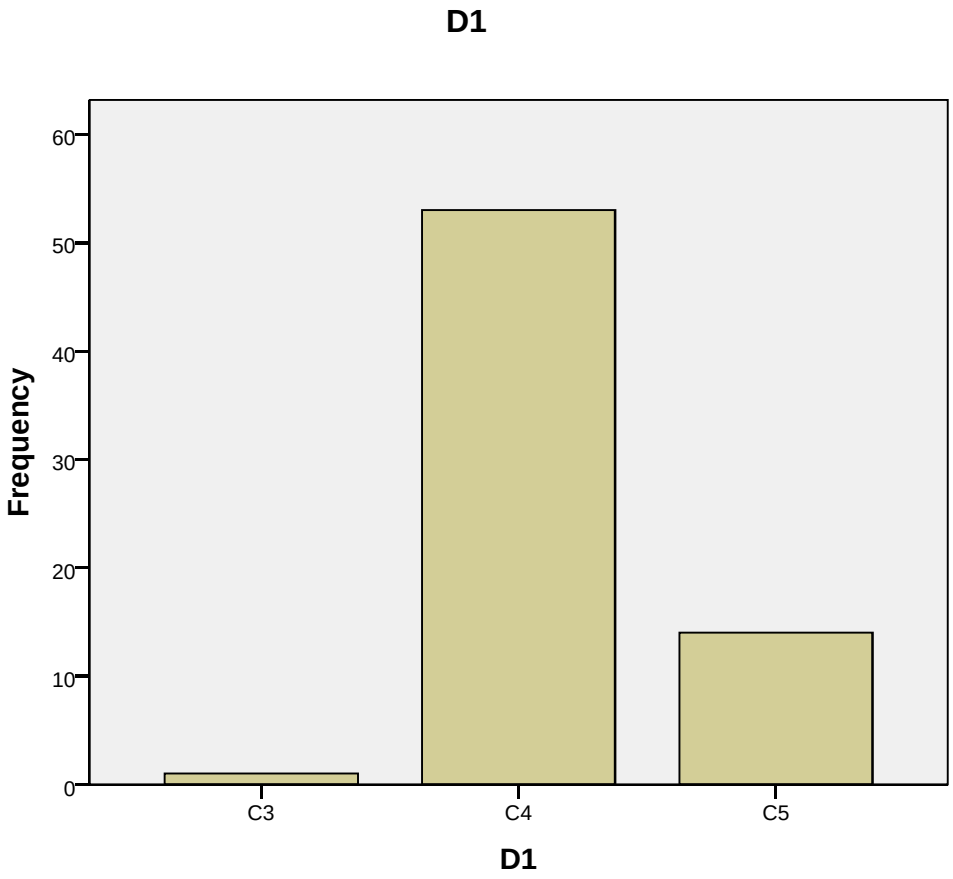
D1
60
50
40
30
20
10
0
Frequency
C3
C4
C5
D1

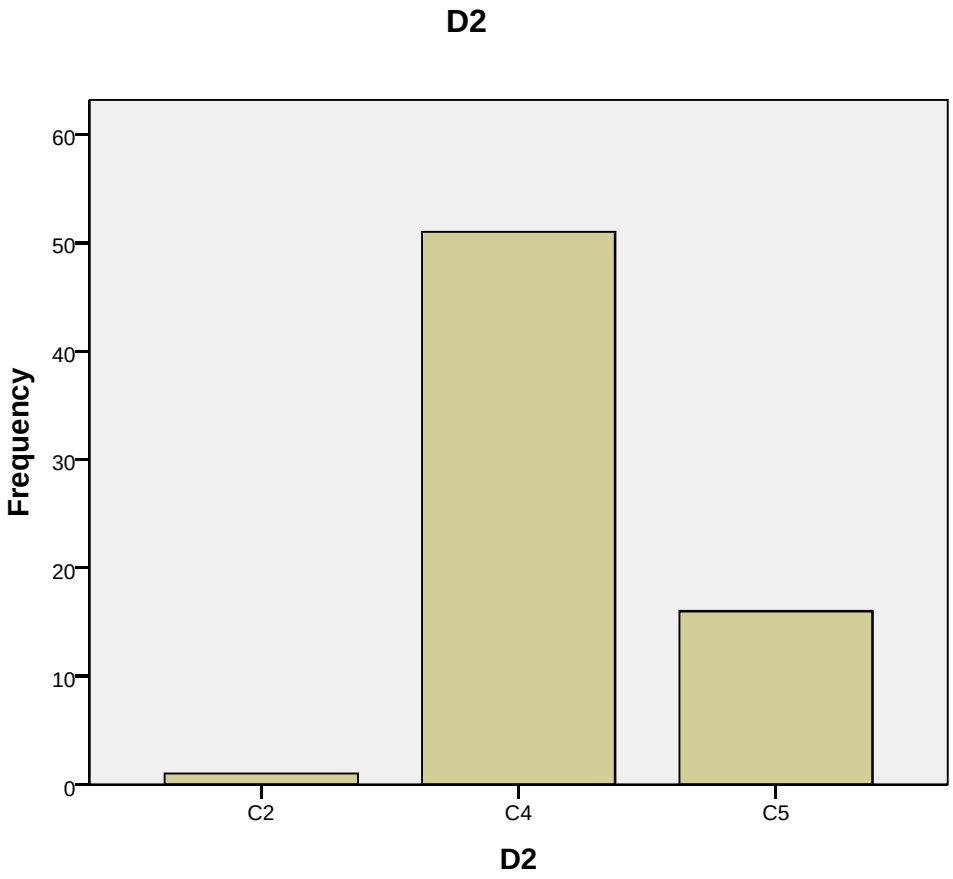
D2
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
C2
C4
C5
D2

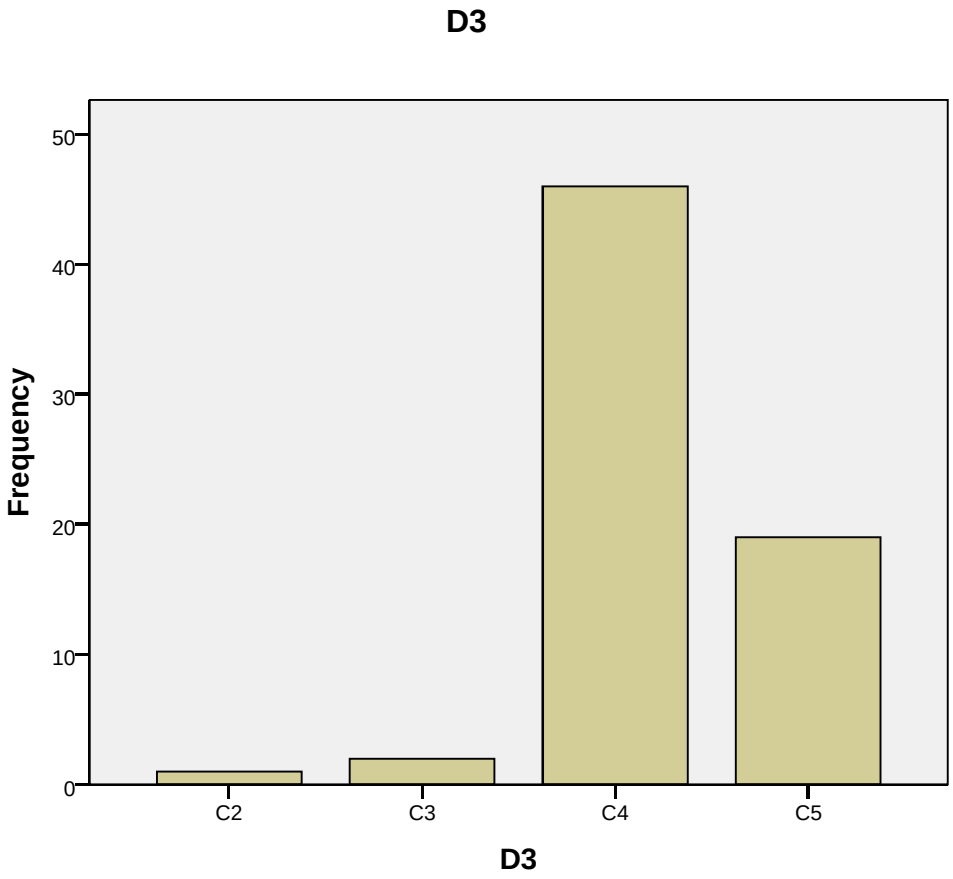
D3
Frequency
50
40
30
20
10
0
C2
C3
C4
C5
D3

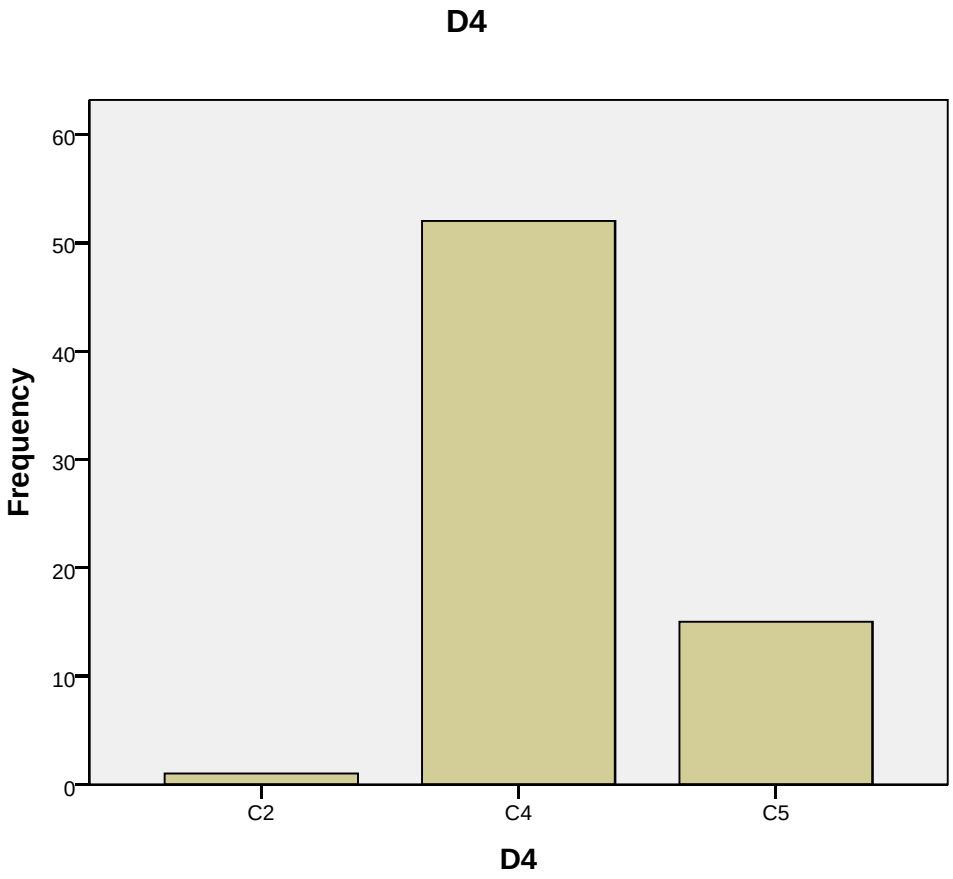
D4
60
50
40
30
20
10
0
Frequency
C2
C4
C5
D4

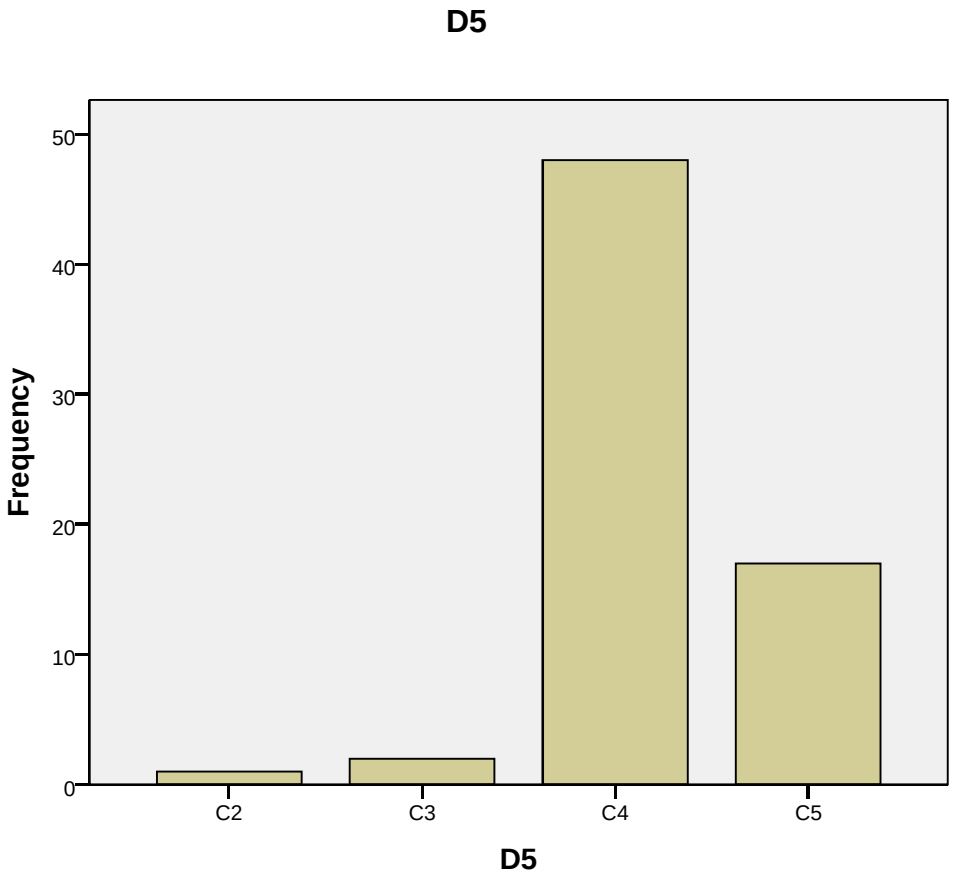
D5
Frequency
50
40
30
20
10
0
C2
C3
C4
C5
D5

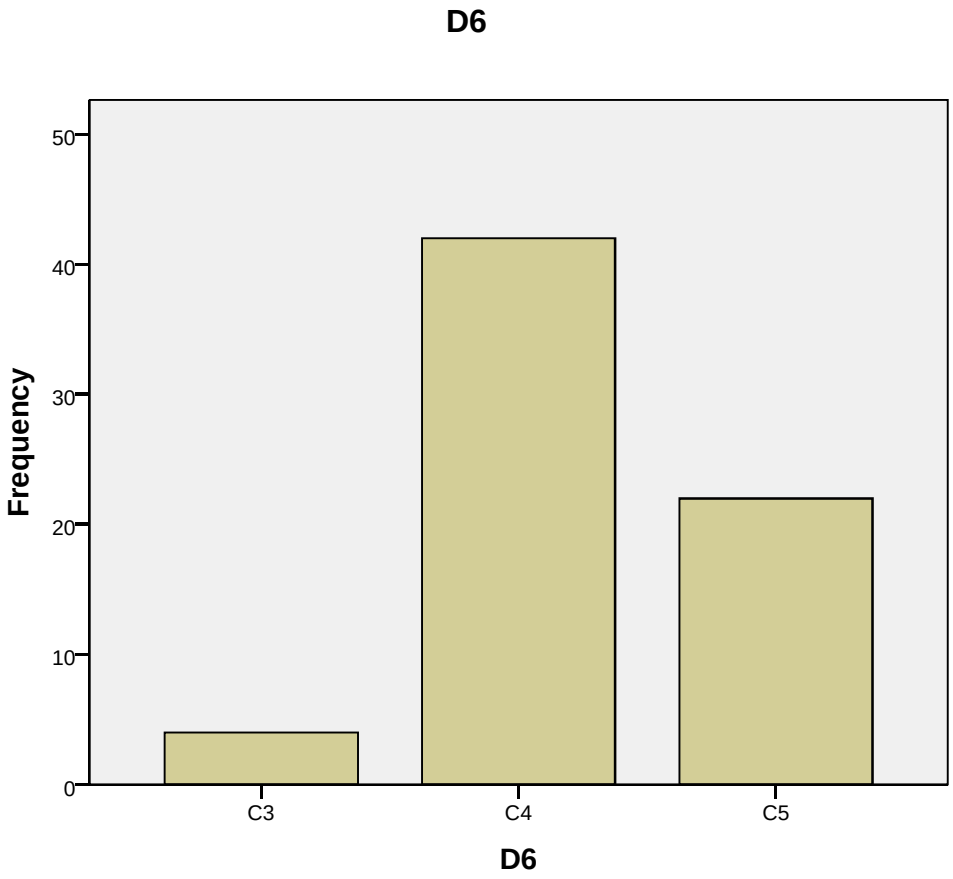
D6
Frequency
50
40
30
20
10
0
C3
C4
C5
D6

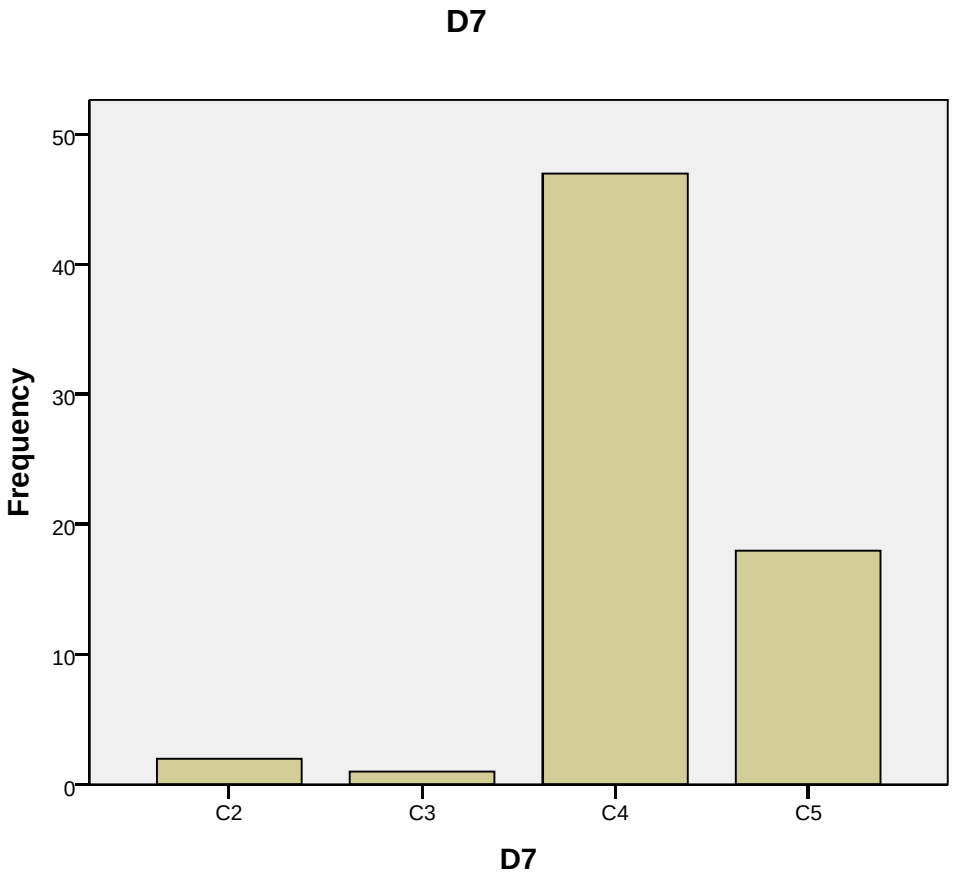
D7
Frequency
50
40
30
20
10
0
C2
C3
C4
C5
D7

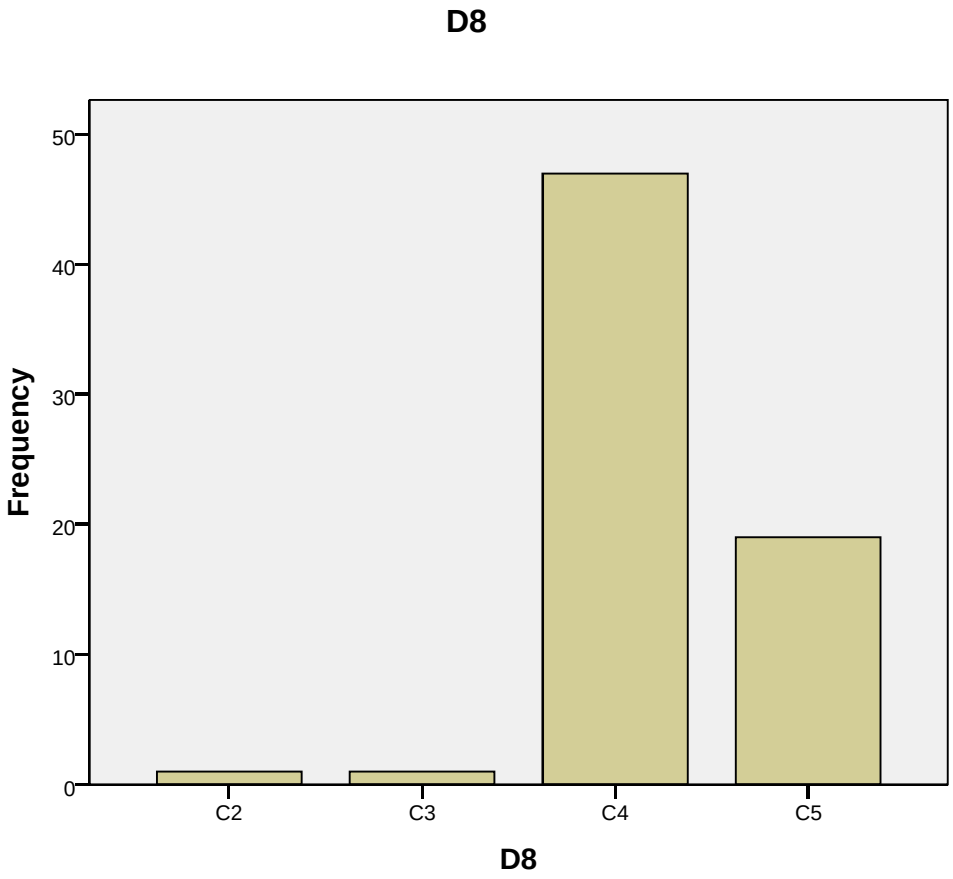
D8
Frequency
50
40
30
20
10
0
C2
C3
C4
C5
D8

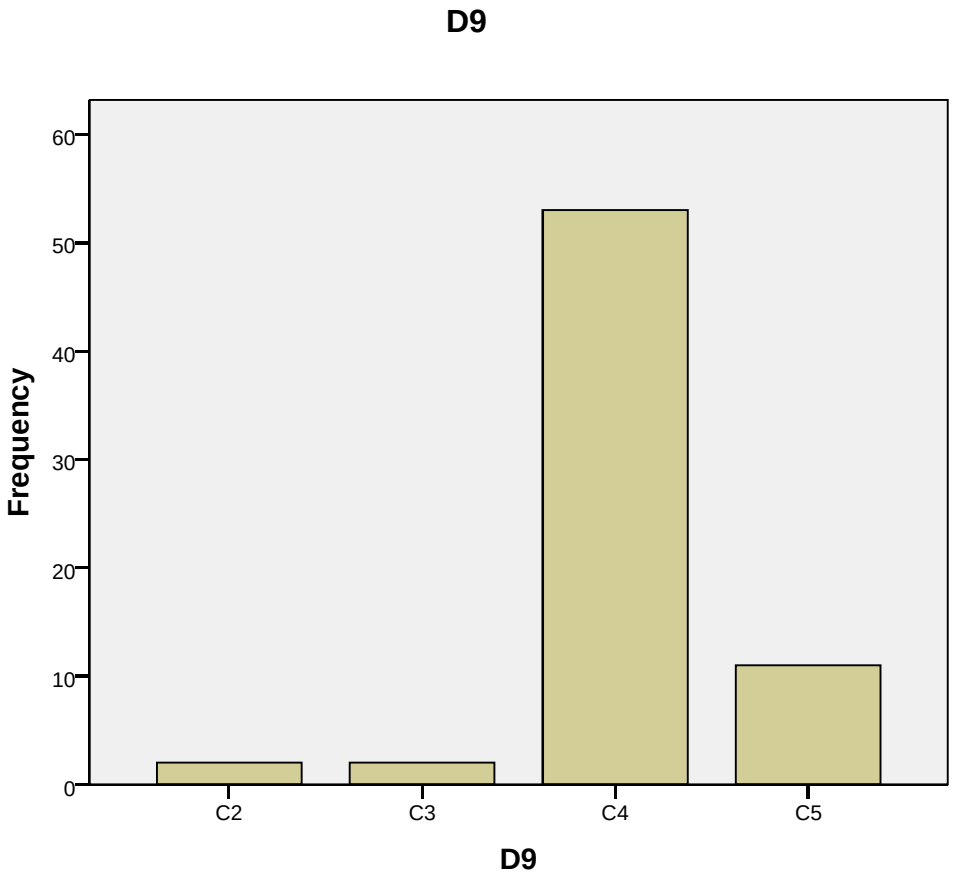
D9
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
C2
C3
C4
C5
D9

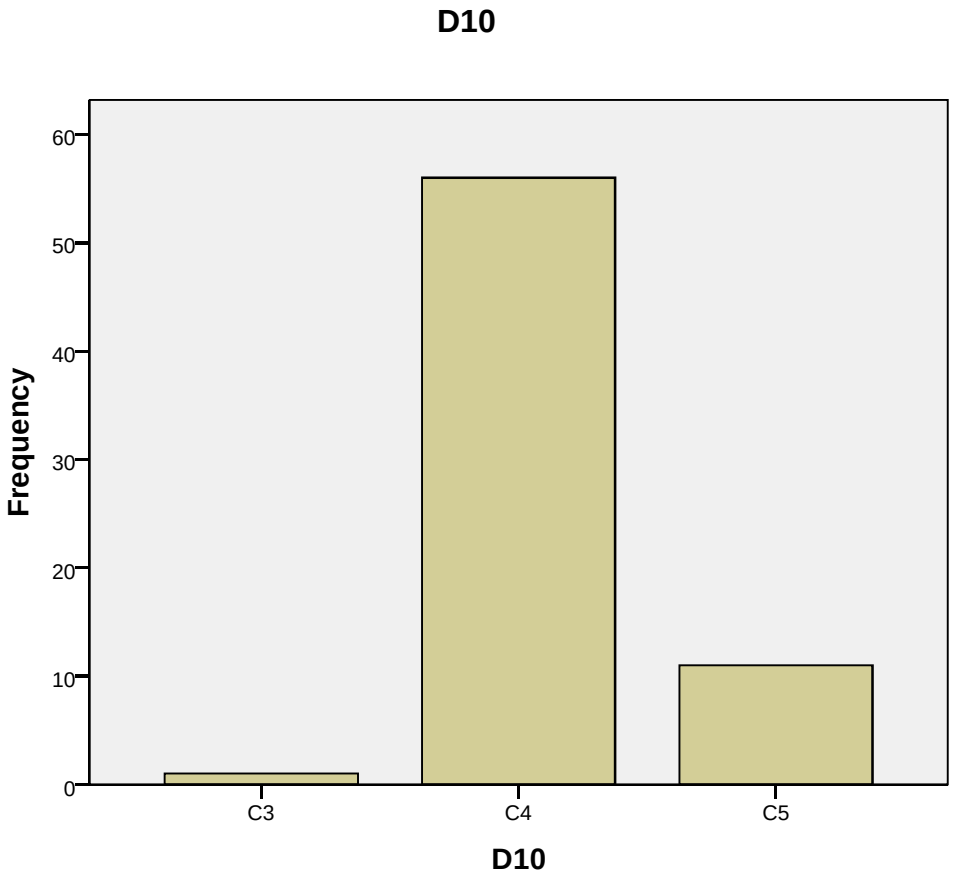
D10
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
C3
C4
C5
D10

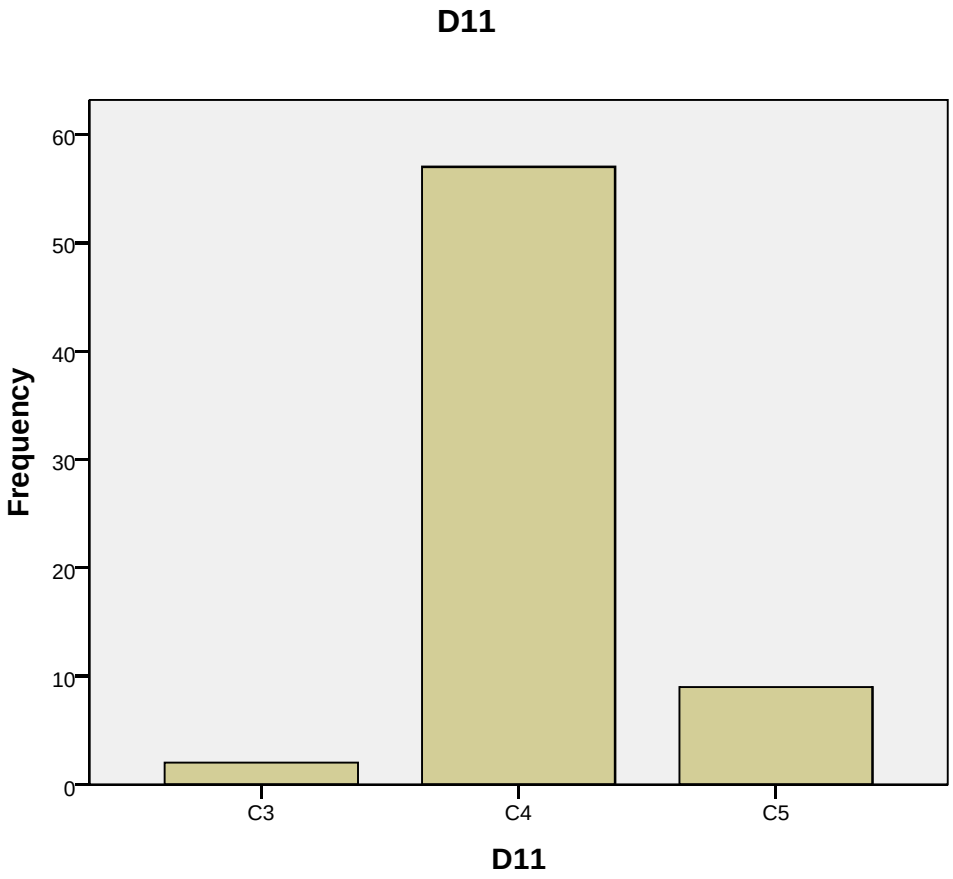
D11
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
C3
C4
C5
D11

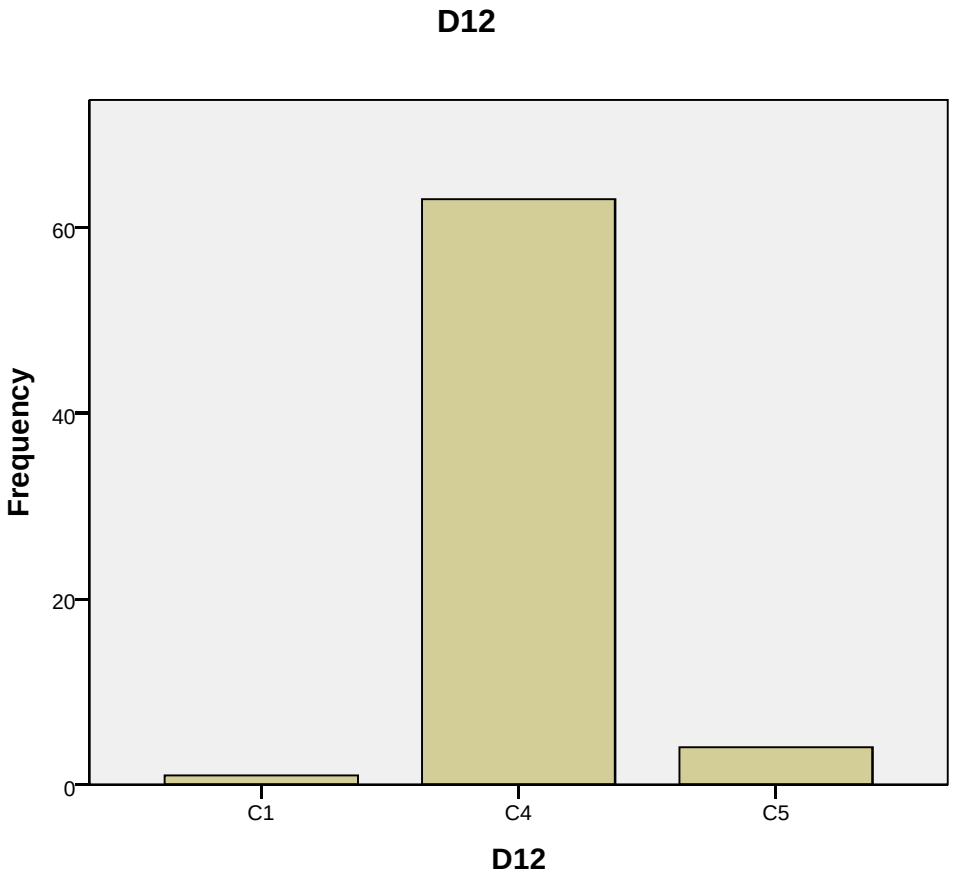
D12
Frequency
60
40
20
0
C1
C4
C5
D12

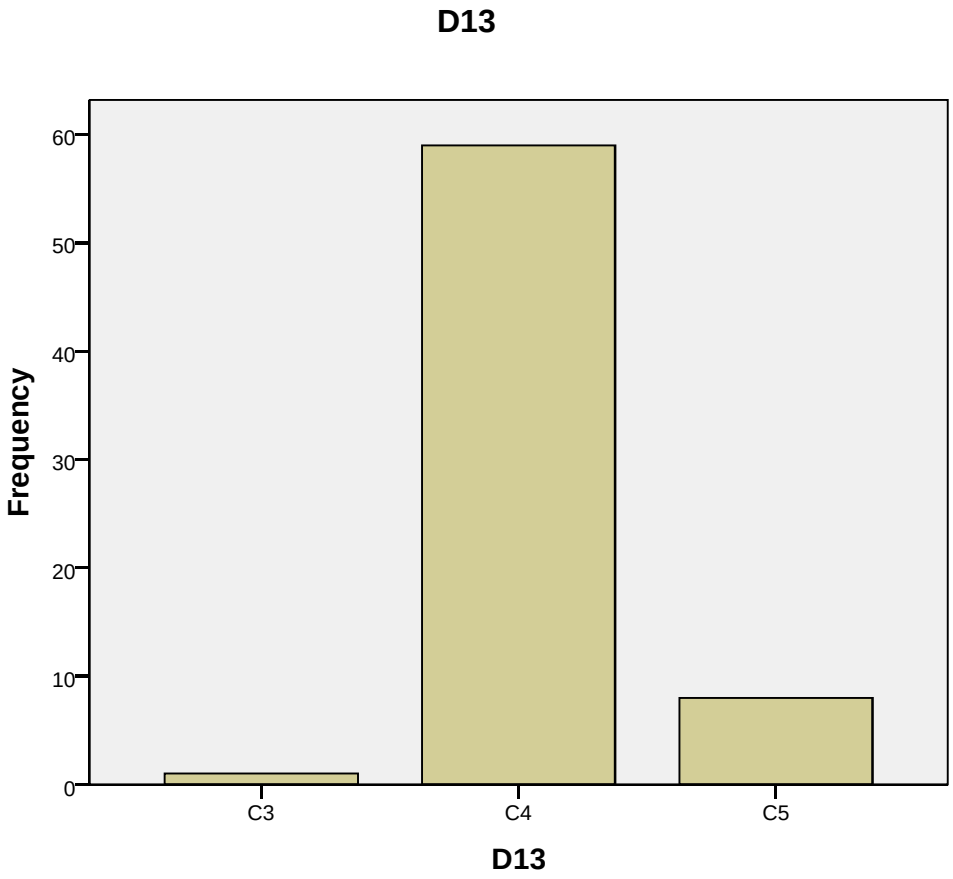
D13
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
C3
C4
C5
D13

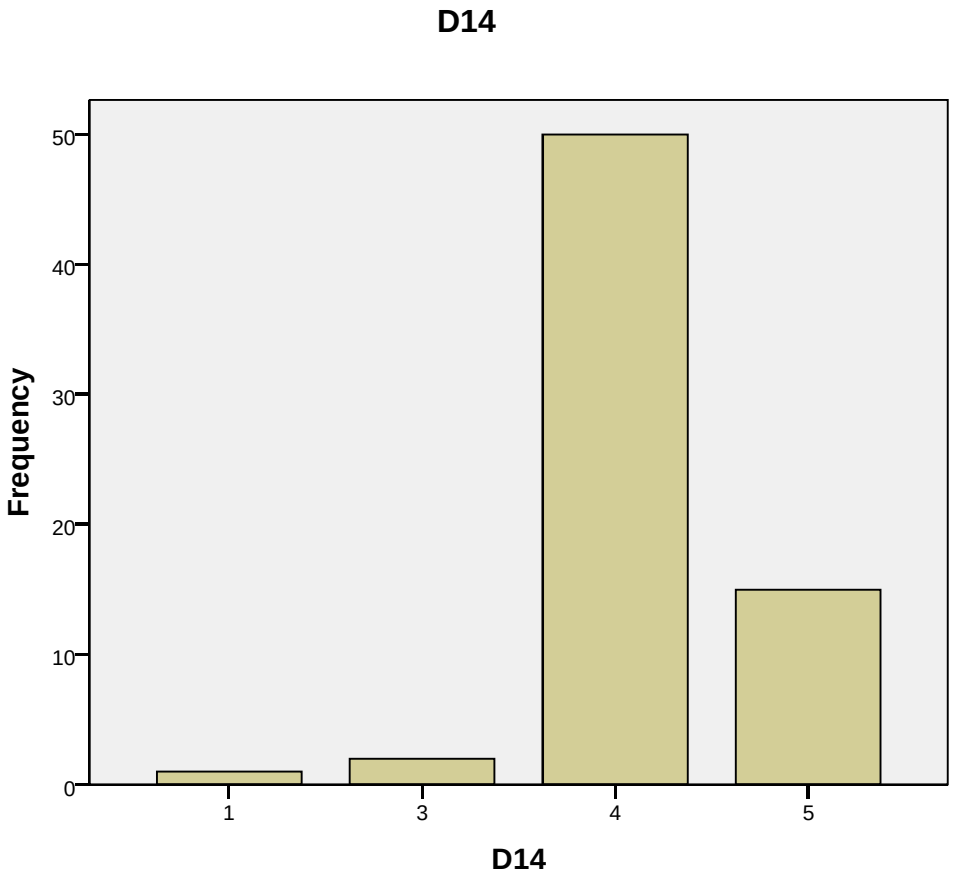


```
DATASET NAME DataSet0 WINDOW=FRONT.
```

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7 D8 D9 D10 D11 D
12 D13 D14
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

[DataSet1] C:\Users\SAMSUNG\Documents\SPSS_1.sav

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Q1	68	4,16	,409
Q2	68	4,15	,497
Q3	68	4,09	,286
Q4	68	4,21	,442
Q5	68	4,10	,352
Q6	68	4,16	,371
Q7	68	4,12	,561
Q8	68	3,88	,561
Q9	68	4,09	,566
Q10	68	4,18	,384
D1	68	4,19	,432
D2	68	4,21	,505
D3	68	4,22	,569
D4	68	4,19	,496
D5	68	4,19	,553
D6	68	4,26	,563
D7	68	4,19	,605
D8	68	4,24	,550
D9	68	4,07	,555
D10	68	4,15	,396
D11	68	4,10	,392
D12	68	4,01	,440
D13	68	4,10	,352
D14	68	4,15	,605
Valid N (listwise)	68		

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7 D8 D9 D10 D11 D12 D13 D14
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

[DataSet1] C:\Users\SAMSUNG\Documents\SPSS_1.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	68	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	68	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,811	24